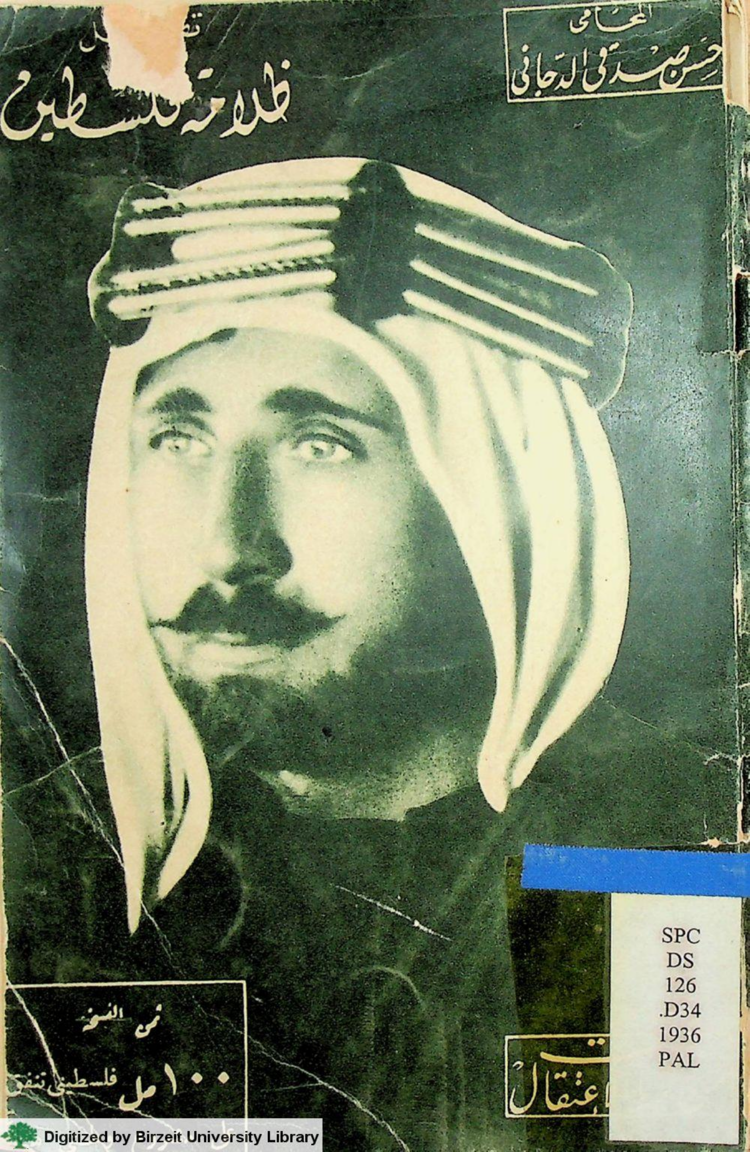

المحامي
حسن صدقي الدجاني
ظلامة فلسطين
ثمن النسخة
١٠٠ مل فلسطيني

تفصيل

# ظلامة فلسطين

حقائق — أرقام — تقارير — وثائق هامة

بقلم المحامي

حسن صدقي الدجاني

عضو المجلس البلدي بالقدس



---



---

الطبعة الاولى

١٣٥٥ — ١٩٣٦

---

المطبعة التجارية ـ القدس

# شكر

الى أصحاب الجلالة ملوك : العراق ، الحجاز ، واليمن !

الى صاحب السمو امير الشرق العربي !

الى الشعب العراقي الجبار الذي يعرف متى ، ولمن يجب ان يغضب !

الى سوريا وابنأها البررة !

الى اخواننا الهنود ومن عطف علينا من كرام المصريين !

الى كل من ساعدنا في جهادنا الاخير من ابناء البلاد العربية والاسلامية

## تقدم فلسطين

جزيل شكرها ، وعظيم امتنانها ، واعترافها بالفضل .

# نــداء

## الى كل عربي ومسلم في العالم

اقرأوا ظلامة فلسطين الجريحة !

رددوا قوله تعالى :

« فاعينوني بقوة اجعل بينكم وبينهم ردما »

ثماني عشرة سنة ، ونحن في مضض ، وعراك وجهاد . نتحمل العسف ، والارهاق ، ونذود عن حياض الوطن بالطرق السلمية ، والاحتجاجات والمظاهرات ، ولكن بدون جدوى .

ثماني عشرة سنة ، ونحن نسعى في افهام ظلامتنا الى الحكومة البريطانية ، والعالم الاوربي ، وجمعية الامم ، ولكن بدون فائدة .

ثماني عشرة سنة ، ونحن نواجه الاخطار تلو الاخرى ، وبلادنا تغمرها الهجرة اليهودية ، وأراضينا تبتاعها اليهود ، والحكومة تحرمنا من أبسط أنواع الحكم الذاتي ، فهي تسن القوانين ، وهي تفرض الضرائب ، وهي تجبيها ، وهي تنفقها ، ونحن لا نستطيع ان ننبس ببنت شفه .

ثماني عشرة سنة، ونحن ننتظر العدالة، فما كان انتظارنا ليفيدنا بل كانت بلادنا تتدهور ، وحالتنا تسوء ، واصبح العامل اليهودي ينافس العامل العربي

ويأخذ خبزه من فمه . واخذ اليهود يبنون وطنهم القومي آمنين مطمئنين ، بحراسة الحراب البريطانية ، الى ان بلغ السيل الربى ، واصبحنا وبلادنا على شفا جرف هار . وهنا اخذنا نفكر :

أنستسلم للأقدار فنبيد ونموت موت الجبناء ؟

ام ننهض للذود عن حياض الوطن فنموت شرفاء ؟

وماذا ينتظر من العربي ؟ ... الخنوع والخضوع للذل والهوان ؟ كلا .

اذاً فلننهض باسم الله والوطن ، وبرعاية الله وفي سبيل الوطن .

وهكذا قامت فلسطين ثائرة ، ساخطة ، واعلنت الاضراب العام .

وما كاد صوت فلسطين يرتفع عالياً حتى رأينا :

بغداد هـائجة والشـام غاضبة  وفي الرياض يكاد القومُ يذكيها
والهند حـانقة ، والترك ناقمة  واهل ايران قد صاحوا نُلبيها

واذ بقضية فلسطين تصبح قضية العرب والاسلام .

واذ بملوك العرب ، وأبناء البلاد العربية يطلبون ، العدل ، لفلسطين ، والحياة ، لابنائها .

واذ بالعالم يهتز ، والصحافة تتكلم ، وبجمعية الامم تتسائل ! !

واذا بالمسيحية تغضب لغضب أبنـاء البلاد المقدسة ، وتطلب لهـا « الإنصاف » .

أيها المؤازرون، المنتصرون للحق !

لكم من فلسطين الجريحة اجزل الشكر .

* * *

ايها العرب !

قد ترغبون في الوقوف على حقيقة ظلامة «فلسطين» التي قمتم لنصرتها وغضبتم لغضبتها، واسعفتم منكوبيها، وآزرتم أيتامها واراملها .

اليكم اذاً أقدم هذه (الظلامة) وفيها الشرح الكافي، والبيان الوافي ليقف كل فرد منكم على حقيقة قضية العرب في فلسطين، ويطلع على مبلغ الظلم الذي اصابهم، والصبر الذي تحملوه طيلة سني الانتداب .

وقد اقتصرت في نشر هذه الحقائق على ذكر البيانات والوثائق الرسمية، والارقام التي لا شبهة فيها آملاً ان اكون قد صورت (الظلامة) بصدق وامانة، وان تكون من نشرها الفائدة المتوخاة .

وقبل ان اختم كلمتي ارغب ان اوجه كلمة شكر للاخ المفضال «امين افندي سعيد» الذي اذن لي بأخذ بعض معلومات من كتابه القيم «الثورة العربية الكبرى» استعنت بها في بعض الابحاث .

المحامي

حسن صدقي الدجاني

# المقدمة

اكتب ندائي هذا في اليوم الخامس والسبعين من اعلان اضراب فلسطين اضراباً عاماً احتجاجاً على سياسة الحكومة البريطانية المنتدبة على فلسطين ، وعلى الرغم من جلب الحكومة ما يقرب العشرين الف جندي ، عدا البوليس الفلسطيني والبريطاني وقوة حدود شرقي الاردن والاسلحة والذخائر ، والطيارات والدبابات ، وعلى الرغم من سن قوانين الطواريء الغريبة في نوعها ، واستعمال القوى والقسوة والارهاق ، وعلى الرغم من نفي العاملين من أبناء البلاد ، واستعمال الشدة في امرهم واهانتهم ، وعلى الرغم من امتلاء السجون وفرض الغرامات على المدن والقرى ، فأن الشعب العربي ما زال مضرباً ، وما زالت الثورة منتشرة في جميع انحاء البلاد انتشاراً لم يسبق له مثيل في التاريخ ، وقد اشترك في هذه الثورة جميع العرب من مسلمين ومسيحيين ، لا فرق بين الفلاح والمدني ، والرجال والنساء ولذلك يصح القول انه لم يبق في فلسطين عربي واحد لم يساهم في هذه الثورة الموجهة قلباً وقالباً ضد الحكومة اولاً ثم ضد اليهود ثانياً .

---

ويصح القول أيضاً ان سياسة استعمال القوة والقسوة التي قرر المندوب السامي السير ارثر واكهوب استعمالها ، لم تات باية فائدة في تهدئة الحالة بل زادت البلاد اشتعالاً ، وان كل عالم في بواطن الامور ، وما قرر

عليه الشعب العربي من الاستماتة في سبيل حريته ، يستطيع ان يحكم على سياسة فخامته ليس بالافلاس فحسب ، بل بانها سياسة من شأنها الاساءة الى سمعة بريطانيا في العالمين الاسلامي والعربي ، فضلاً عن العالم المتمدن لا سيما بعد ان صرح فخامة وزير المستعمرات امام مجلس النواب البريطاني بتاريخ ١٩/٦/٩٣٦ معززاً ثقة الحكومة البريطانية التامة بفخامة المندوب السامي الامر الذي يجعل مسؤلية الفشل وخراب البلاد تقع على الحكومة الانكليزية أيضاً ، وقد صمت آذانها عن سماع الحقائق وتلبية مطاليب العرب العادلة .

ولما كان بعض اخواننا العرب والمسلمين من أبناء البلاد العربية والاسلامية لا يعرفون عن فلسطين وقضيتها الا الشيء القليل ، ويهمهم الاطلاع على أسباب الثورة الحاضرة ، رأيت من واجبي ان اوجه هذا النداء الى كل عربي ومسلم في العالم ليرى مبلغ الكارثة التي حلت بأبناء البلاد المقدسة حتى اضطرتهم الى القيام بثورتهم الحاضرة طلباً للحرية والاستقلال ، وخشية ضياع هذا القطر العربي ، وتمكين اليهود من جعله وطناً قومياً لهم .

وارغب قبل البدء في توجيه هذا النداء ان اشير الى انني اكتب ندائي هذا وانا في معتقل صرفند ، بسبب الحالة الحاضرة ، حيث منعت من استعمال حريتي وفرضت علي الاقامة مع سائر اخواني المعتقلين وقد بلغ عددهم (٤٠٠) في اكواخ محاطة بالاسلاك الشائكة تحت حراسة الجنود .

## العرب قبل الاحتلال اي في عهد الأتراك

اقرأ واسمع كثيراً من بعض البريطانيين (كما قرأت أخيراً تصريحاً للمستر لويد جورج) ان العرب يجب ان يكونوا مدينين لانكلترا، لانها حررتهم من عبودية الاتراك، وقد يظن من يسمع او يقرأ مثل هذه الاقوال. ان العرب كانوا محرومين من او التمتع بالحكم في زمن الاتراك بل كانوا مستعبدين، مستعمرين لهم، مع ان الحقيقة غير ذلك.

فقد كان العرب يتمتعون بحرية تامة في بلادهم، وكانت لغتهم العربية هي اللغة الرسمية في البلاد، وكان منهم الوزراء، والحكام. وكان لهم مجالس الويه، ومجالس بلديات، ومجالس ادارة، وكان الاتراك يكرمون سادات العرب وعلماءهم، وكان العرب على اتم وئام مع الاتراك حتى أعلن الدستور العثمانى في ٢٣ يوليو سنة ١٩٠٨

ولما قبض فتيان الترك على زمام الامور، وكان اكثرهم قليل التجارب متشبعاً بروح القومية الطورانية، اخذوا يعملون على انشاء امبراطورية تركية تبتلع ما للعناصر الاخرى من قومية وتدمجهم في القومية التركية. خاف عقلاء العرب من هذا التطور وخشوا ان يقضي ذلك على قوميتهم العربية. وعلى الرغم من ان العرب لم يفقدوا في الواقع شيئاً من قوميتهم حتي بعد اعلان الدستور العثماني، الا انهم كانوا يخشون على قوميتهم مما

كانوا يسمعون به من عزم الاتراك على تتريك البلاد .

وقد يستغرب بعض القراء اذا علموا ان مجلس النواب العثماني كان يتألف في دورته الاولى من ٢٧٣ نائباً وكان للعرب فيه ٧٠ نائباً اي اكثر من ٢٥ في المئة

ولما اشتد فتيان الاتراك في سياسة تتريك البلاد العربية ، والتنكيل بزعماء العرب ومفكريهم ، رأى العرب ان يعملوا على حفظ كيانهم القومي ، فأخذوا يؤسسون الجمعيات والاندية ، وينشئون الجرائد ويحضون على الاحتفاظ بالقومية العربية ، الى ان اعلنت الحرب ، فانتهز الاتراك هذه الفرصة واخذوا يعدمون الرجال العاملين الذين كانوا يعملون في الحركة الوطنية لحفظ البلاد العربية ، وقوميتها امام خطة التتريك الآنفة الذكر .

وليس هناك بينة على صحة ما اقوله اصدق من الاسباب التي ذكرها شريف مكة وجلالة ملك الحجاز الاسبق المرحوم الملك حسين في منشوره الذي اذاعه على الامة العربية بتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٩١٦ يدعوها فيه الى الثورة على الاتراك بعد اتفاقه مع السير هنري مكماهون بالنيابة عن الحكومة البريطانية كما سيأتي ذكره فيما بعد . فكل من يقرأ هذا المنشور يدرك الحقيقة في سبب ثورة العرب على الاتراك ، ويتأكد ان الدافع الحقيقي الذي دفعهم اليها هو الخوف على قوميتهم العربية ، والرغبة في انشاء دولة عربية مستقلة في البلاد العربية مثل سائر الامم لاعادة مجدهم واستئناف مدنيتهم

وحضارتهم .

اذاً فالادعاء بان الانكليز قد حررونا من الاتراك لا يستند على شيء من الحقيقة او الواقع بل الحقيقة ان الانكليز قد استفادوا من نهضة العرب التي عجلت بالنصر الحاسم ، ولكن وأسفاه انهم بعد احراز النصر قسموا (بالاشتراك مع الحلفاء) بلادنا العربية الى دويلات ، ومناطق ، واقتسموا الانتداب عليها ، كما سيأتي تفصيله فيما بعد .

## لماذا تحالف العرب مع الانكليز ؟

وقد يظن البعض ان ما دفع الامة العربية الى الثورة ضد الاتراك ، الانكليز وتحريضهم ، مع ان الحقيقة غير ذلك ، فان العرب عندما رأوا الاتراك يعدمون أبناءهم العاملين ، ويسرعون في تتريك البلاد العربية ، ويرغبون في القضاء على العرب ، انتهزوا فرصة الحرب العامة ، واخذ الحسين بن علي يفاوض حكومة الاتحاديين في الاستانة ، ويجاذبها الحبل ، وكان عازماً على القيام بثورته ضد الاتراك لانقاذ البلاد العربية من ظلمهم وحفظ أبناء العرب من انتقام الاتراك والفتك بهم ، وكان هذا قبل ان يتفق مع الانكليز .

ولما بلغ هذا التشاد السري بين الحسين والاتحاديين مسامع الانكليز انتهزوا الفرصة ، وارادوا ان يستميلوا العرب بواسطة اميرهم وزعيمهم الاكبر الحسين بن علي ، لمقامه وتحدره من بيت النبوة الكريمة كما استمال

الالمان الترك ، فاخذ الاتراك يفاوضونه وأبناءه . ولا ينكر المستر لويد جورج نفسه ، ولا المستر اورمسبي غور (وزير المستعمرات) ان الانكليز . والحكومة الانكليزية ما رأوا الا اعراضاً ، ونفوراً من الحسين وأبنائه في اول الامر ، لان الحسين كان يعتقد ان القيام ضد حكومة الخلافة بايعاز من حكومة اجنبية ، او بالتعاون معها امر قد يؤدي الى التأثير السيء لدى العالم الاسلامي ولانه كان يعتقد فوق ذلك ان بامكانه ان يحصل على استقلال البلاد العربية استقلالاً لا مركزياً بواسطة المفاوضات الداخلية مع الاتراك .

ففي اواخر شهر سبتمبر سنة ١٩١٤ ارسل السير رونالد استورس (وكان آنذاك مستر رونالد ستورس السكرتير الشرقي لدار الحماية في القاهرة) رسالة الى سمو الامير عبدالله (أمير شرقي الاردن الآن) حملها علي افندي اصفر (احد البهائيين) يعلمه فيها ان الحكومة الانكليزية مستعدة لمساعدة العرب الدفاع عن حقوقهم ، فلم يجبه الامير عبدالله على رسالته هذه خوفاً من ابيه الذي كان شديد النفور من الاتصال بالاجانب .

وبعد اسبوعين عاد الرسول يحمل الى الامير عبدالله رسالة ثانية من السير رونالد استورس يقول له فيها ما يلي :

« بما ان الترك عزموا عزماً نهائيا على دخول الحرب في جانب الالمان وبما ان الفرصة سانحة لكم لتحقيق مطالب العرب فانا آسف لترككم كتابي بلا جواب . آملا الاسراع في ارسال الرد على سؤالي »

غير ان الامير عبدالله بعد ان عرض الامر على جلالة والده كتب الى

السير رونالد استورس يقول له :

«ان ليس في استطاعة والده عمل اي شيء قبل ان يستشير العرب ويسألهم رأيهم .»

وهكذا بدأت المفاوضات بين العرب والانكليز الى ان صارت رسمية بين جلالة المرحوم الملك حسين والسير هانري مكماهون .

## مراسلات الحسين مكماهون

لست ارغب ان آتي على ذكر جميع الرسائل التي تبودلت بين الحسين ومكماهون لانها طويلة تستغرق عدة صفحات ، ولكنني سأقتصر على نشر ما يختص منها بفلسطين مراعياً تسلسلها التاريخي : —

١ — في ١٤ يوليو سنة ١٩١٥ ارسل الحسين رسالة ضمنها مذكرة تحوي شروطه للاتفاق مع الانكليز وبعث بها مع رسول خاص الى السير مكماهون جاء فيها ما يختص بفلسطين : —

«ان تعترف انكلترا باستقلال البلاد العربية من مرسين — ادنه ، حتى الخليج الفارسي شمالا ، ومن بلاد فارس حتى خليج البصرة شرقاً ، ومن المحيط الهندي للجزيرة جنوبا ، يستثنى من ذلك عدن التي تبقى كما هي . ومن البحر الاحمر والبحر المتوسط حتى سينا غربا»

وهنا ترى ان فلسطين داخلة بكل وضوح ضمن الحدود الغربية هذه ، وهذا لا يحتاج الى اقل جدال .

٢ — وفي ٣٠ اغسطس سنة ١٩١٥ ارسل السير مكماهون جواباً للحسين

اخذ يخادعه فيه بشأن الحدود فقال :

«اما ما يتعلق بالحدود فقد يكون بحثنا في مثل هذه التفاصيل — والوقت قصير والحرب قائمة — سابقاً لاوانه وخاصة ان تركيا لا تزال تحتل قسما كبيرا من الاراضي التي اشرتم اليها في اقتراحكم احتلالا تاما . . . . »

## اصرار الحسين ومخادعة مكماهون

٣ — وقد ادرك الحسين مخادعة مكماهون له بشأن الحدود فارسل اليه جواباً مؤرخاً في ٩ سبتمبر سنة ١٩١٥ قال له فيه ما يلي :

« . . . . . ويعذرني فخامة المندوب اذا قلت له بصراحة ان البرودة « والتردد » اللذين ضمنهما كتابه فيما يتعلق بالحدود ، وقوله ان البحث في هذه الشئون انما هو اضاعة للوقت ، وان تلك الاراضي لا تزال بيد الحكومة التي تحكمها . . . يعذرني فخامته اذا قلت ان هذا كله يدل على عدم الرضاء ، او على النفور ، او على شيء من هذا القبيل .

فان الحدود المطلوبة ليست لرجل واحد نتمكن من ارضائه ، ومفاوضته بعد الحرب ، بل هي مطالب شعب يعتقد ان حياته في هذه الحدود وهو متفق باجمعه على هذا الاعتقاد ، وهذا ما جعل الشعب العربي يعتقد ان من الضروري البحث في هذه النقطة قبل كل شيء مع الدولة التي يثقون بها كل الثقة ويعلقون عليها الآمال وهي بريطانيا العظمى .

واذا اجمع هؤلاء على ذلك فانما يجمعون عليه في سبيل المصلحة المشتركة ، وهم يرون انه من الضروري جدا ان يتم تنظيم الاراضي المجزاءة ليعرفوا على اي اساس يؤسسون حياتهم ، كيلا تعارضهم انكلترا او احدى حليفاتها في هـذا الموضوع مما يؤدي الى نتيجة معاكسة .

وفوق هذا فان العرب لم يطلبوا في تلك الحدود مناطق يقطنها شعب اجنبي بل هي عبارة عن بلاد عربية اطلقت عليها كلمات والقاب مختلفة »

رحم الله الحسين ، لقد كان قلبه يوجس خيفة ، وقد وقع ما توقعه

وها هي بريطانيا اليوم تدعي ان فلسطين لم تكن داخلة في الحدود ، بل هي تنكر هذه المراسلات ، وتنكر انها وعود قد قطعت للعرب باسم الحكومة الانكليزية بالمرة .

## عندما كانوا في خطر رجعوا الى العرب

٤ — ولما ان رأى السير مكماهون اصرار الحسين على الحدود وكانت الحرب قد تقدمت واخذت فرنسا تخسر الوقائع الحربية ، ويتقدم الالمان في بلادها تقدماً عظيما ، وكانت انكلترا تنهزم امام قوات الاتراك في العراق وتتحمل الضحايا العظيمة والخسائر الفادحة رأت انكلترا ان من الضرورة دخول العرب الحرب فارسل السير مكماهون جواباً الى المرحوم الملك حسين مؤرخاً في ٢٤ اكتوبر سنة ١٩١٥ جاء فيه ما يلي :

« . . قد ادركت من كتابكم الاخير انكم تعلقون اهمية كبرى على قضية الحدود وانكم تعتبرونها من المسائل الحيوية ، فارسلت مضمون كتابكم الى الحكومة البريطانية وانه ليسرني ان ارسل اليكم البيانات التالية التي اثق كل الثقة بانها ستفوز برضائكم .

ان مرسين واسكندرونة وبعض الاقسام السورية الواقعة في غربي دمشق وحمص وحما ، وحلب لا يمكن ان يقال عنها انها عربية محضة ( يعني بذلك ما اسمته فرنسا بلبنان الكبير )

فيجب ان تستثني من الحدود التي ذكرتموها ، ونحن على استعداد للموافقه على تلك الحدود على اساس هذا التعديل على ان لا تنقص شيئا من انفاقاتنا مع الزعماء العرب .

اما الاراضي التي تستطيع انكلترا العمل فيها بملء الحرية ، ودون ان توقع



ضررا بخليفتها فرنسا فان لي السلطة التامة باسم حكومة صاحب الجلالة ان اعطيكم التأمينات التالية جوابا على كتابكم .

(١) ان انكلترا مستعدة — على اساس تلك التعديلات — ان تعترف باستقلال العرب وتقديم المساعدة لهم في الحدود التي اقترحها شريف مكه .

(ب) تحمي بريطانيا الاراضي المقدسة من كل اعتداء خارجي ، وتعترف بوحدتها . . . .

(ج) اما ما يتعلق بولايتي البصره وبغداد فان العرب يعرفون ان مراكز انكلترا ومصالحها فيها ، تتطلب شكلا اداريا خاصا . ومراقبة خاصة للمحافظة على تلك الانحاء من الاعتدا آت الخارجية وتأمين راحة واطمئنان السكان وتوطيد مصالحنا المشتركة . . . . . »

## لم تستثن فلسطين

ويلاحظ القاريء ان الحكومة الانكليزية لم تستثن من البلاد التي اقترحها الملك حسين الا لبنان الكبير وولايتي البصرة وبغداد.

٥ - غير ان الملك حسين لم يسلم بالعراق ولا بولايتي البصرة وبغداد فارسل جواباً الى السير مكماهون بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٥ قال فيه :

١ — رغبة في تسهيل الاتفاق ، وخدمة الاسلام ، واجتناب كل ما من شأنه تعكير صفو المسلمين ، واعتمادا على صفات بريطانيا العظمى ، وموافقتها الحميدة ، فاننا نتنازل عن اصرارنا في ضم مرسين واطنه الى المملكه العربية .

٢ — اما قضية حلب ، وبيروت ، وسواحلها فهي عربية صرفاً وليس هناك فرق بين المسلم العربي ، والمسيحي العربي فكلاهما من نسل واحد .

وسنسير نحن المسلمين على خطة سيدنا عمر بن الخطاب وسواهم من الخلفاء اللذين فرضوا على المسلمين — بموجب الدين الاسلامي — ان يعاملو المسيحيين كما يعاملوا انفسهم وقال سيدنا عمر في حديث له عن المسيحين سيتمتعون بما نتمتع به من حقوق ، بما يتفق ومصلحة الشعب اجمع.

٣ — ولما كان العراق قسما من المملكة العربية وكان مركز حكومتها في عهد

علي بن ابي طالب ، والخلفاء الذين تبعوه ، ولما كان هذا القطر مهداً لحضارة العرب ومدينتهم ، وفيه انشئت ابنيتهم الاولى وفيه عظمت قوتهم ، فان العرب القريبين والبعيدين ، ينظرون الى هذا القطر نظرة اعتبار خاصة ، ولا يستطيعون ان ينسوا بسهولة تقاليدهم وذكرياتهم .

ولذلك اعتقد انه ليس من المستطاع اقناع الشعب العربي بالتنازل عن هذا القطر

ولكن رغبة منا في تسهيل الاتفاق ، واعتمادا على عهودكم في المادة الخامسة من كتابكم وحفظاً لمصالحنا المشتركه في هذا القطر ، فقد نوافق ان نترك لمدة قصيرة الاراضي التي تحتلها الجيوش الانكليزية ، وتحت ادارة انكلترا ، لقاء مبلغ من المال يدفع كتعويض عن مدة احتلال تلك المنطقة واحترام اتفاقكم مع شيوخها »

٦ — فاجابه السير مكماهون بما يلي بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٥

« . . وسرني ما رايت من قبولكم اخراج ولايتي مرسين واطنة من حدود البلاد العربية ، وقد تلقيت ايضا بمزيد السرور والرضاء تاكيداتكم ان العرب عازمون على السير بموجب تعاليم الخليفة عمر بن الخطاب . . . .

اما بشأن ولايتي حلب وبيروت فحكومة بريطانيا العظمى قد فهمت كل ما ذكرتم بشأنهما ودونت ذلك عندها بعناية تامة . ولكن لما كانت مصالح حليفتها فرنسا داخلة فيهما فالمسئلة تحتاج الى نظر دقيق ، وسنفاوضكم بهذا الشأن مرة اخرى في الوقت المناسب .

ان حكومة بريطانيا العظمى — كما سبق ان اخبرتكم — مستعدة لان تعطي كل الضمانات والمساعدات التي في وسعها الى المملكة العربية ، ولكن مصالحها في ولاية بغداد تتطلب ادارة ثابتة .

واننا نستصوب تماما رغبتكم في اتخاذ الحذر ولسنا نريد ان ندفعكم الى عمل سريع لعله يعرقل نجاح اغراضكم . . . »

## حذر الحسين

٧ — غير ان الملك حسيناً كان حذراً جداً ورأى في تحرير السير مكماهون المذكور اعلاه غموضاً يحتاج الى شرح وتفصيل وصراحة ليس فيها ابهام ، فكتب الى السير مكماهون رسالة اخرى جواباً على رسالته

وكان ذلك بتاريخ ١ يناير سنة ١٩١٦ جاء فيها

« . . . ان ما يتعلق بقضية العراق ، وقضية التعويض الذي اقترحناه لقاء احتلاله فانني رغبة في تقوية ثقة بريطانيا بنياتنا وغايتنا في القول والعمل ، ادع امر تقدير المبلغ الى حكمتها وعدالتها . اما ما يتعلق بالاقسام الشمالية ومرافئها فقد ابدينا لكم في كتابنا السابق اقصى ما يمكن ان نوافق عليه من تعديلات ، ونحن لم نتساهل هذا التساهل الا لتحقيق الرغائب التي يريدها الله ان تتحقق .

وهذا الشعور هو الذي حدانا الى ان نتجنب كل ما من شأنه ان يسيء الى تحالف انكلترا او فرنسا والاتفاق المعقود بينهما خلال هذه الحرب ومصائبها »

# يدعون الدفاع عن الحرية !!

٨ — فاجابه السير مكماهون بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩١٦ بما يلي :

« . . . وقد عنيت عناية خاصة بملاحظاتكم بشأن ولاية بغداد وسنبحث هذا الموضوع باهتمام وعناية زائدين عندما تتم هزيمة الاعداء ونصل الى التسويات السلمية .

اما ما يتعلق بالجهات الشمالية فقد كتبت ملاحظة عن رغبتكم في تجنب كل ما من شأنه الاساءة الى تحالف انكلترا وفرنسا وسررت جدا بابداء مثل هذه الرغبة.

واظنكم تعرفون جيدا اننا مقررون قرارا نهائيا بالا نسمح باي تدخل مهما قل شأنه في اتفاقنا المشترك في ايصال هذه الحرب الى الفوز ثم متى انتهت الحرب فان صداقة فرنسا وانكلترا ستقوى وتشتد . وهما اللتان بذلتا الدماء الانكليزية والفرنسية جنبا الى جنب في سبيل الدفاع عن الحقوق والحرية . . . »

٩ — وبتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩١٦ ارسل جلالة الحسين تحريراً هذا خلاصته :

« . . . استلمت تحريركم المؤرخ في ٣٠ يناير سنة ٩١٦ واحطت علماً بما جاء فيه وساعمل ان شاء الله لجمع كلمة العرب لنبدأ بالعمل قريبا باذن الله »



# الموافقة الصريحة على الحدود

١٠ — وبتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩١٦ ارسل السير مكماهون الى الملك حسين رسالة قال فيها :

« . . ويسرني ان اعلمكم ان حكومة جلالة الملك صادقت على جميع مطالبكم وان كل شيء رغبتم الاسراع فيه وفي ارساله فهو مرسل مع رسولكم . . . »

هذا جميع ما ورد في المفاوضات بين الحسين ومكماهون بشأن حدود البلاد العربية التي تم الاتفاق على استقلالها واعترفت حكومة انكلترا بهذا الاستقلال الذي كان أساساً لقيام العرب بثورتهم .

# ابتداء الثورة العربية وخوض غمار الحرب

## تأثير الثورة العربية في انتصار الحلفاء

واخذ الحسين بن علي جلالة ملك الحجاز بعد ذلك يعد العدة لاعلان الثورة التي اعلنها بمنشور منه موقع في ٢٦ يونيو سنة ١٩١٦ معتمداً بذلك على شرف بريطانيا ، وعهودها التي قطعت له على لسان السير مكماهون كما تبين ذكره اعلاه .

وقد ابلى العرب بلاءً حسناً يكفي ان اذكر عنه الادلة التالية لنعرف قيمة ثورة العرب ومبلغ تأثيرها في نجاح الحلفاء .

## ( ١ ) شهادة قائد الماني

قال المارشال ليمان فون ساندرس القائد العام للجيوش التركية في بلاد العرب في زمن الحرب العامة ما يلي في مذكراته التي نشرها :

« لقد ادت الثورة العربية خدمات عظيمه للجيش البريطاني خلال تقدمه في شبه جزيرة سيناء . فكان الانكليز آمنين مطمئنين يفعلون ما يشاؤن كانهم في داخل بلادهم بعكس الترك الذين قصتهم اهل البلاد بعد اعلان ثورة العرب ، وملوهم فكانوا يسوقون جيوشهم كانهم في بلاد معادية لهم »

## خوف المستر تشامبرلين

ويقول المارشال ليمان فون ساندرس في مذكراته ما يلي أيضاً :

« ولا يخفى ان المستر تشامبرلين ابرق يوم ٢١ اكتوبر سنة ٩١٥ الى نائب الملك في الهند يقول له ان العرب لا يزالون مترددين في الانضمام الينــا . فاذا لم نستملهم بمنحهم امتيازات تطمئن قلوبهم اليها فقد لا ينفصلون عن الترك »

ثم يتابع المارشال مذكراته ويقول :

## رجحان كفة الحلفاء بعد ثورة العرب

« وتبدل الحال حينما رجحت كفة الانكليز في بلاد العرب وحينما اعترفوا باستقلال هؤلاء فانضم الشريف اليهم ، وادى خدمات جليلة للحلفاء في بلاد العرب ولقد كانت سكة حديد الحجاز عرضة للتدمير والتخريب كل يوم . وخصوصــا بعد ان احتل الجيش العربي العقبة واصبح الامير فيصل في جانب اعدائنا . ولا ريب ان خطــأ الحكومة التركية العظيم في سياستها العربية هو الذي القى مثل هذا الامير الـكبير في صفوف الاعداء وسبب فصل قطر كبير من الاقطار العربية عنها وانضمامه الى خصومها »

## ( ٢ ) شهادة قائد تركي ... لولا العرب !

وكتب قائد تركي يصف معارك معان قال :

« ولولا وجود جيش عربي وقف موقف العداء من الترك في جزيرة العرب وفي



ساحة حربية طولها الف كيلومتر لما تم للجيش البريطاني احراز ما احرزه من النصر بهذه السرعة العظيمة ، على غير كبير عناء ، ويعود الفضل الى الجيش العربي في بلوغ الانكليز قلب البلاد العربية واحتلال القدس والمرابطة امام الصلت وجناحهم الايسر مكشوف .
ولولا هذا الجيش لكان في استطاعة الترك القيام بحركة التفاف واسعة النطاق على الجيش البريطاني واجباره على التراجع ، وقد عطل العرب للترك ما يزيد عن الاربعين الف مقاتل باسلحتها الكاملة ، كان في الامكان حشدها في ساحة فلسطين امام الانكليز ومنعهم من التقدم لولا الثورة العربية .

ولقد كان في المدينة ما لا يقل عن ١٥ الف جندي بقيادة فخري باشا ، وعشرة الاف مقاتل قوة الفيلق الثاني المرابط في القطرانه لحماية المحطات ، و٨ الاف مقاتل قوات المرتبة الاولى في معان بقيادة محمد جمال باشا ولا اقل من ٤ الاف مقاتل تركي في تبوك بقيادة بصرى باشا . و٣ الاف جندي في العلا بقيادة علي نجيب بك .

هذا ما عدا عن الرشاشات والطيارات ، والمدافع القوية والاجهزة اللاسلكية والعدد الكاملة التي كانت في حيازة الاتراك والتي حشدوها امام الجيش العربي الثائر .

فلو وقفت هذه القوى امام وجه الجنرال اللنبي فهل كان بامكانه بلوغ نابلس والشريعة ودخول دمشق ؟

ان من يمعن النظر فيما اصاب جيوش الجنرال اللنبي عند دخولها الصلت وعمان في اوائل سنة ٩١٨ وكيف طاردتها مئات من الاهلين والموظفين الذين تجمعوا على بعض التلول يتبين ان ثورة العرب وقيامهم ضد الحكومة التركية هو الذي ساعد جيوش اللنبي على النصر ، فقد اوقف اهالي الصلت خيالة الانكليز بضع ساعات وصل خلالها فوج من درعا من الجنود التركية مع رشاشاته فاشترك في المعركة وهزم الانكليز وقضى على خططهم وتدابيرهم وكانت ترمي الى قطع خطوط مواصلات الجيش الرابع .

اذن فمنع اربعين الف جندي تركي من الاشتراك في حروب فلسطين وشل حركة الترك في بلاد العرب من الامور الخطيرة التي لا يستهان بها ولولاها لما تسنى للانكليز دخول تلك البلاد »

## (٣) شهادة اللنبي نفسه

وقد يقول بعض القراء من البريطانيين ان هذه الشهادات السابقة ليست بذات قيمة يركن اليها لانها ليست صادرة عن بريطانيين ، لهذا فانني انشر لهم شهادة اللورد اللنبي التي ذكرها في تقريره الرسمي الذي بعث به

به الى وزارة الحربية البريطانية عن أعمال الجيش العربي بتاريخ ٢٨ يوليو سنة ١٩١٨

قال اللورد اللنبي :

(١) «اشكر لجلالة الحسين بن علي ملك الحجاز اخلاصه العظيم لقضية الحلفاء . ولا املك نفسي من توجيه عاطر الثناء الى سمو الامير فيصل لما اظهره من براعة في القيادة وعلى اخلاصه القلبي وعلى ما ابداه من بسالة ومهارة في الاعمال العسكرية التي عملها الجيش العربي . وقد ساعدت الحلفاء مساعدة كبيرة في الحصول على نتائج فاصلة في الحرب»

(ب) وقال اللورد اللنبي في تقريره الختامي الذي رفعه في شهر اكتوبر سنة ١٩١٨ عن سير الحرب :

«وقد ساعدنا الجيش العربي مساعدة عظيمة القيمة بقطع مواصلات العدو قبل القتال، وبمعاونته لفرساننا في اثناء الزحف على دمشق فقد رابط على الطريق الذي تقهقر منه العدو شمالي درعا فحال دون فرار جانب من الجيش العثماني الرابع وانزل بالعدو خسائر كبيرة»

ومن امعن النظر في اقوال اللورد اللنبي الرسمية هذه وقارنها باقوال القائد التركي الذي نشرناه اعلاه بعد وصفه لمعارك معان استطاع ان يعرف انه لم يكن مبالغاً في تقريره خدمات العرب للانكليز والحلفاء في زمن الحرب العامة .

## (٤) شهادة افرنسية

وعندما سلم الجنرال «مورداك» رئيس ديوان المسيو كلمنصو الحربي الامير فيصل وسام الصليب الحربي، وشارة سعف النخل بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩١٩ سلمه كتاباً جاء فيه :

«انه امير يشار اليه بالبنان مملوء من حمية ونخوة ، ايد بعزم وطيد قضية ابيه جلالة ملك الحجاز منذ سنة ١٩١٦ ليخلع النير التركي ويساعد الحلفاء . وكان ملازما لجنوده ، ونظم عدة هجمات حربية مهمة على سكة حديد دمشق — المدينة المنورة ، وقاد فيها الجنود بنفسه واحتل العقبة والوجه من شهر اغسطوس ٩١٧ الى شهر سبتمبر سنة ١٩١٨ وهجم هجمات كثيرة في الجهات الجنوبية والشمالية من معان واستولى على عدة محطات ، واسر عددا كبيرا من الاسرى ، واشترك في تمزيق شمل الجيش الرابع ، والجيش السابع ، والجيش الثاني ، والجيش الثامن من الاتراك بقطعه مواصلاتها في شمالي درعا وجنوبها وغربها ثم دخل مع جنود الحلفاء دمشق في اول سبتمبر ، وحلب في ٢٦ منه بعد ان فعل افعالا تدل على منتهى الجراءة والاقدام »

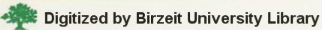
## (٥) شهادة نائب الملك في مصر

ثم يكفي ان احيل القاريء الى ما نشره «رجنلد ونجت» نائب الملك في مصر في تقريره الذي وضعه عن حوادث الثورة العربية من ٩ يونيو سنة ١٩١٦ الى تسليم المدينة في ١٠ يناير سنة ١٩١٩، ليرى ما يذكره هذا النائب (الذي اعلنت الثورة العربية عندما كان ينوب عن جلالة الملك في مصر) من الاعمال الحربية المجيدة الباسلة التي قام بها العرب في سبيل قوميتهم أثناء الحرب العامة . وآسف ان لا يكون هنالك متسع في هذه المذكرة لنشر التقرير .

## (٦) شهادة لورنس — نحو مدينون للعرب

واما اقوا الكولونيل لورنس فيكفي ان انشر منها ما يلي :

« كلنا يعرف ان فيصلا بذل جهدا كبيرا في نشر الوية الثورة التي اعلنت في مكة وفي توسيع نطاقها فتم له ما اراد وبفضل بسالته وحكمته اسدت هذه الثورة اعظم خدمة للحلفاء في ميدان فلسطين .



وكلنا يعرف ان الجيش العربي الذي اعد وانشىء في ساحة القتال بين نيران المدافع، صار جيشا منظما كامل العدة والعدد بعد ما كان في ابتداء امره شراذم من البدو .

وقد تم له اسر ٣٥ الف جندي من الترك، كما اخرج عددا لا يقل عن هذا من صفوف القتال وغنم نحو (١٥٠) مدفعا واستولى على مساحة ١٠٠ الف ميل مربع. من الاراضي . ولقد ادى العرب هذه الخدمة في زمن كنا في اشد الحاجة اليها، فنحن مدينون لهم »

## (٧) واما لويد جورج «فمن فمك ادينك يا اسرائيل»

ولا يمكنني ان اترك هذا البحث دون ان اذكر المقال الذي نشرته جريدة الديلي تلغراف في ١١ سبتمبر سنة ٩١٩ بايعاز من المستر لويد جورج الذي وقف في ١٩ حزيران ١٩٣٦ يدافع امام مجلس العموم عن الصهيونية، ويعتز بمساعدتها للانكليز، وينتقد العرب، وينكر مساعداتهم للحلفاء والانكليز ويحض على استعمال الشدة ضد العرب، ويدعي بان انكلترا انقذتهم من نير الاتراك. ويتهمهم بانهم ليسوا جديرين بالحكم الذاتي، وينكر وجود اية عهود قطعت للعرب في زمن مكماهون. وقد اردت بنشر هذا المقال ليعرف القراء كيف ان الرجال السياسيين تتبدل ميولهم، واهواؤهم في اوروبا، تبعاً للظروف والحالات التي يكونون فيها، مما يدل دلالة لا شبهة فيها على ان المباديء، وحفظ العهود، والعدل واحقاق الحق، لغة لا يفهمها مع الاسف رجال السياسة في لندن .

والآن اسمعوا ما جاء في هذا المقال :

«ان المساعدة العسكرية الثمينة التي بذلها العرب للانكليز في زمن الحرب تقضي على

هؤلاء بان يفوا بعهودهم للحسين وفيصل . فقد قدم العرب للقتال جيشا يتالف من ٣٠ — ١٠٠ الف مقاتل . وليس لدولة من الدول — عدا العرب — اي فضل في الانتصار الذي ناله الانكليز على الجيش التركي، وكان بقيادة الالمان، وقد بذلوا في سبيل هذا الانتصار مليون مقاتل وملايين الجنيهات . واننا نعتبر ان فيصلا حليف لنا كما ان الفرنسيين حلفاؤنا »

وقد كان نشر هذا المقال اربعة ايام قبل مؤتمر باريس الذي عقد في ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٥ ودعي الامير فيصل واللورد اللنبي الى حضوره . اما الآن فان شرف السياسة عند لويد جورج ، وتأثير المال اليهودي ، يضطرانه ان يقف في البرلمان الانكليزي موقف محام ٍ يدافع عن اليهود ويعترف بمساعداتهم وينكر الخدمات التي اداها العرب أثناء الحرب العامة للحلفاء عامة وانكلترا خاصة .

وهكذا نرى المال والنفوذ اليهودي يجعلان للرجل وجهين .

## « اللعب على الحبلين »

### وعد بلفور ، وضى اعطي لليهود

اثبت مما تقدم ان السير هانري مكماهون ارسل بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩١٦ رسالة الى الملك حسين انهى بها المفاوضات التي دارت بينهما وقال له :

« يسرني ان اعلمكم ان حكومة جلالة الملك صادقت على جميع مطالبكم . . »

وهذا هو عهد ، ووعد أعطي من قبل نائب ملك باسم حكومته ، وان العرب قبلوا به (بواسطة الملك حسين) معتمدين على شرف بريطانيا ، وسمعتها ، واثقين بانها ستبر بوعدها ، ولا ترجع عنه .

واثبتُ أيضاً ان فلسطين واقعة ضمن الحدود التي تم الاتفاق عليها واعترفت بريطانيا العظمى باستقلالها مع البلاد العربية الاخرى التي نشبت الثورة العربية من اجلها .

وكان من واجب الحكومة البريطانية ان تبر بوعدها ، وان تحفظ كرامتها وسمعتها ، وان تعاون العرب على استقلال بلادهم بحسب الشروط والنصوص التي قطعت لهم .

ولكن انكلترا لم تكتف بانها انكرت هذه العهود . ولم تف بوعودها فحسب . بل انها سجلت في تاريخها عاراً لن ينساه الدهر ، ولن ينساه عربي ولا مسلم على وجه الارض . وذلك انها بعد ان قطعت العهود للعرب باستقلال بلادهم وفلسطين من ضمنها قام اللورد بلفور بصفته وزيراً للخارجية البريطانية . فأرسل كتابا الى الدكتور وايزمن بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ وهو الكتاب الذي اطلق عليه بعدئذٍ « تصريح بلفور » وهذا هو :

« يسرني جدا ان ابلغكم بالنيابة عن حكومة جلالة الملك انها تنظر بعين الرضاء والارتياح الى المشروع الذي يراد به ان ينشأ في فلسطين وطن قومي لشعب اليهود ، وتفرغ خير مساعيها لادراك هذا الغرض . وليكن معلوما انه لا يسمح باجراء شيء يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية التي للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين الان . او بالحقوق التي يتمتع بها اليهود في البلدان الاخرى وبمركزهم السياسي »

ومما هو جدير بالذكر ان هذا التصريح أعطي : —

(١) بعد مرور ٢١ شهراً على الاتفاق والعهود التي قطعت للعرب .

(ب) أُعطي في وقت لم تكن الحكومة البريطانية تملك فيه اي حق على فلسطين بل كانت البلاد ما تزال تحت ادارة الحكومة العثمانية .

ويمكنني القول ان هذا الوعد كان وما زال اصل البلاء وسبباً لجميع هذا الاختلال والاضطراب مما ادى أخيراً الى ثورة قائمة بين الشعب العربي والحكومة الانكليزية .

والغريب في ذلك ان تكون الحكومة الانكليزية قد اعطت هذا الوعد دون علم العرب وموافقتهم ، وان تصريح بلفور هـذا يحتوي على شقين متناقضين لن يمكن التوفيق بينهمـا ، وان انكلترا تسعى ان تحقق المستحيل فتجمع بواسطة هذا التصريح بين الماء والنار .

وقد اثبتت التجارب التي قامت بها انكلترا منذ ١٨ سنة فشل هـذه السياسة والتجارب ، ومع هذا فانها تكابر بالمحسوس وتتعامى عن الحقائق ، وترغب في معاونة اليهود على اساس القضاء على العرب وابادتهم .

## ابتداء مقاومة العرب للصهيونية

وقد ظل وعد بلفور مكتوماً عن الشعب العربي الفلسطيني حتى دخول الانكليز فلسطين وذلك في ٩ ديسمبر سنة ١٩١٧ ولم يعلموا به رسمياً الا حين وصول اللجنة الصهيونية الى فلسطين وذلك في ابريل سنة ١٩١٨ وهي اللجنة التي الفها اليهود برياسة الدكتور وايزمن .

ولم تكد تخف وطاءة الاحكام العرفية في فلسطين حتى شعر الفلسطينيون بلزوم المقاومة والفوا جمعيات تسمى (بالجمعيات الاسلامية المسيحية) في كل مدينة ، حيث اشترك فيها كبار المسلمين والمسيحيين على السواء لمقاومة الصهيونية ، والقضاء على وعد بلفور ، والعمل على استقلال فلسطين ضمن الوحدة العربية كما ورد في اتفاق « الحسين ومكماهون »

ولما كان الملك فيصل في دمشق (وكان نجل جلالة الملك حسين) فقد اتجهت انظار عرب فلسطين الى دمشق واستنجدوا بفيصل ، ورأوا انه خير من يساعدهم على انقاذهم من هذا الوعد الجائر الذي يقضي على آمالهم القومية .

ومما يجدر ذكره هنا ان عرب فلسطين كانوا (بناءً على المنشور الذي اذاعه جلالة الحسين بتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٩١٦ والمناشير الاخرى التي كانت تلقيها الطائرات البريطانية معلنة فيها اتفاقها مع جلالة الحسين على استقلال البلاد العربية شاملة فلسطين ، وحاضة فيها العرب على مقاومة الاتراك والانضمام الى الثورة العربية) اخذوا يفرون من جيوش الاتراك ويلتحقون بالثورة العربية ويعرقلون الاعمال الحربية التركية ، ثم بعد دخول الانكليز فلسطين تطوع كثيرون منهم والتحقوا بالجيش العربي بواسطة « المكتب العربي » الذي انشأه الجيش البريطاني حيث ابلوا بلاءً حسناً في الثورة العربية المقامة .

وما كاد عرب فلسطين يعلمون بتصريح بلفور حتى ابتدأت عقيدتهم وثقتهم ببريطانيا تتزعزع وادركوا ان الحكومة البريطانية تعمل في سياسة ذات وجهين .

## طلب الانضمام الى سوريا

### تقرير اللجنة الامريكية

وفي ١٢ فبراير سنة ١٩١٩ عقدت الجمعيات الاسلامية المسيحية مؤتمراً في يافا قررت فيه الانضمام الى سوريا تنفيذاً لفكرة الوحدة العربية التي كانت الهدف الاساسي في اتفاقية الحسين ومكماهون .

ولما جاءت اللجنة الاميركانية الى فلسطين في شهر يونيو سنة ١٩١٩ ابدى الشعب الفلسطيني رأيه بالاجماع واتفقت كلمته على طلب الاستقلال التام ضمن الوحدة السورية وعلى رفض وعد بلفور والانتداب البريطانى وقد يكون من المستحسن الرجوع الى تقرير اللجنة الاميركية التي بعث بها مجلس الاربعة الاعلى الى سوريا وفلسطين للوقوف على احوال السكان ومعرفة رغباتهم ، حتى يرى القاريء النتيجة التي وصلت اليها هذه اللجنة في تدقيقاتها .

وقد جاء في هذا التقرير عن الصهيونية ما يلي :

«لقد كانت حركة المقاومة للصهيونية في فلسطين على الاخص اذ كانت ٨٠،٣ بالمئة من العرائض التي تقدمت للجنة تطلب الغاء وعد بلفور ، وهذا الطلب وهذه النسبة تمثل الرأي العام الاسلامي المسيحي وهي اكبر نسبة لاي مطلب آخر . اما اليهود اللذين يؤلفون

اكثر من ١٠ بالمئة من سكان فلسطين يؤيدون الصهيونية الانكليزية في الحين الذي اتفقت فيه كلمة المسلمين والمسيحين على مقاومتها ».

## بماذا يحلم اليهود ؟

١ — ويكفي ان نثبت لاولئك الذين ينكرون مطامع اليهود في تأسيس دولة يهودية بفلسطين ان نذكر لهم ما جاء في تقرير اللجنة الاميركية هذه عن مطالب اليهود التي قدموهـا اليها فقد جاء في هـذا التقرير ما يلي :

«اعلن يهود فلسطين بتأييدهم الصهيونية بوجه عام واختلفوا بالتفاصيل والطرق الموصلة الى تحقيقها ويمكن وصف الامور التي اتفقوا عليها فيما يلي :

جعل فلسطين وطنا قوميا بالحال ، وان يصير الحكم السياسي بالبلاد عاجلا او آجلا معروفا باسم الحكومة اليهودية . والسماح لليهود بالمهاجرة الى فلسطين من كل مكان بالعالم ، وان يكون شراء الاراضي مباحا لهم ، وان تكون العبرية لغة رسمية وان تكون بريطانيا الدولة الوصية لتحمي اليهود وتساعدهم على تحقيق مشروعهم . . . الخ .»

٢ — وقد جاء في تقرير اللجنة الاميركية عن وعد بلفور ما يلي بالحرف الواحد : —

«اذا عمل بنص تصريح بلفور لا يبقى شك في انه يجب ادخال تعديل كبير على البرنامج الصهيوني .

ان انشاء وطن قومي للشعب اليهودي لايعني جعل فلسطين بلادا يهودية كما انه لايمكن اقامة حكومة يهودية بدون اهتضام الحقوق المدنية والدينية التي للجماعات غير اليهودية في فلسطين تلك الحقوق التي جاء في تصريح بلفور لزوم المحافظة عليها، والحقيقة التي وقفت عليها اللجنة في احاديثها مع ممثلي اليهود هي ان ان الصهيونيين يتوقعون ان يجلوا السكان غير اليهود من فلسطين بشراء الاراضي منهم ».

اما الشغب الحقيقي الذي نبحث عنه فليس شغبا اعتياديا لانه دام عدة ايام . وهو يقع كلما تقابلت جماعات من المسلمين مع جماعات من اليهود، وقد ازداد يوما بعد يوم، الى ان عم قضاء يافا باجمعه وهوجمت المستعمرات اليهودية القريبة من يافا بشدة زائدة . ولم يكن لسكان هذه المستعمرات سابق علاقة بالعمال الاشتراكيين البلشفيك ولا صلة لهم بهم غير ان مظاهرة البلشفيك كانت بالحقيقة الشرارة التي اضرمت نيران الثورة بين العرب واليهود فقاموا بعدها يطالبون بالاخذ بالثار، بعضهم من بعض»

«وروى لنا بعض اليهود الذين شاهدوا تلك الثورة عن كثب انه لا توجد مسألة عداوة بين اليهود والعرب ، بل جل ما هنالك ان هذه الحركة العدائية لليهود دبرت من قبل اشخاص يريدون ان يكيدوا المكايد للبريطانيين ، وان يخلوا بالنظام والامن لامر في النفس . وسعوا ان يقنعونا بان منشاء كل اختلال يقع في البلاد ، يعود الى الدعاية العدائية التي يبثها هؤلاء الاشخاص الذين ياسفون كثيرا لزوال الحكم التركي ، . »

«وصرح لنا بعض هؤلاء اليهود ان العرب يتظاهرون بالعداء للصهيونيين ولليهود ويضمرون العداء للبريطانيين . وقد اتخذوا اظهار هذا العداء آلة للقضاء على الانتداب البريطاني»

«وثبت لنا بعد البحث الدقيق عدم صحة هذه الاقوال . الا اننا لا ننكر انه قام بذهن بعض الاشخاص لاسباب عديدة ، انه بامكانهم ان يستفيدوا من الوجهة السياسة من اثارة الفتن . ولا شك ان العداء لليهود كان متأصلا في نفوس جميع الوطنيين بصورة لا تقبل الجدل . وقد ظهر لنا ان الوطنيين ينفرون من الحكومة لاتباعها سياسة انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وقد اساء العرب فهم كنه السياسة المتبعة هنالك ، كما اساء المدافعون عن هذه السياسة في دفاعهم عنها وفي تفسيرهم اياها . وانتشر الاعتقاد في البلاد من اولها الى اخرها بان الحكومة عرضة لضغط الصهيونيين عليها . وهي لذلك تتحزب لليهود وتساعدهم في جميع اعمالهم ومقاصدهم بالرغم من كونهم اقلية قليلة »

«وقد اكد لنا الكثيرون وتحققنا بانفسنا، انه لولا وجود القضية اليهودية في فلسطين لما لاقت الحكومة اقل صعوبة في ادارة الشئون المحلية ونعتقد ان كره العرب للبريطانيين نشاء عن مساعدة الحكومة للسياسة الصهيونية . »

«ولو ظل اليهود اقلية كما كانوا ايام الترك ، وحافظوا على ادبهم واعتدالهم لما عكر صفو عيشهم احد . ولكن العرب لما راوا ان اليهود اصبحوا اصحاب الكلمة النافذة عند الحكومة نقموا عليهم واضمروا لهم الشر ، وباتوا ينتظرون اول حركة تبدر منهم ليهيجوا الراءي العام عليهم . »

وبهذا فسيرى القاريء ان اللجان لم ترسل الى فلسطين الا بعد اهراق الدماء، واتلاف الانفس والخسائر في الاموال والارواح، ونمو روح العداء بين العرب والانكليز ولست ادري ما هو سر السياسة العليا في ذلك؟

## ١ — تقرير لجنة توماس هايكرافت

سبق ان ذكرت عن الثورات والاضطرابات التي حصلت في فلسطين، وقلت ان اضطرابات وقعت في يافا في اول مايو سنة ١٩٢١ حيث اعتدى اليهود أثناء احتفالهم بعيد العمال على عربي. فنصر العرب أخاهم واشتبكوا مع اليهود، فدار قتال في الشوارع اسفر عن سقوط ٣٠ قتيلاً من اليهود و١٠ من العرب، وجرح ١٤٣ يهودياً و٢٧ عربياً.

وعلى اثر ذلك الفت الحكومة لجنة للتحقيق في أسباب الثورة برياسة السير توماس هايكرافت (وكان قاضي القضاة في فلسطين وقتئذٍ) فقامت اللجنة بتحقيق دقيق وضعت في ختامه تقريراً مفصلاً عن أسباب الثورة وبواعثها اكدت فيه ان سياسة الوطن القومي اليهودي السبب الاساسي للاضطرابات، وهاك بعض ما جاء في هذا التقرير:

«وجدنا بعد البحث ان هنالك سببا اوليا احدث هذه المشاغبات، غير انه ليس كافيا لاثارة شغب عام بل قد يثير شغبا وقتيا حاصلا لا يتعدى اكثر من شارع واحد وعدد محدود من الاشخاص وكان بامكان شرطة يافا ان تمنعه فورا، وهو الاصطدام، الذي حصل اثناء المظاهرة التي قام بها حزب العمال الاشتراكيين مع موكب حزب العمال اليهودي البولشفيك

الحكومة لم تنفذ اي قرار او اية توصية رفعت اليها حتى الآن مما جعل العرب يعتقدون ان لا فائدة من اية لجنة اخرى ، سواء كانت ملكية ام برلمانية وان العرب اخذوا يعتقدون أيضاً ان اقتراح إرسال لجنة ملكية ليس باكثر من علاج مخدر لتهدئة الحالة . والعودة الى سياسة الحكومة الصهيونية المعينة كما في السابق .

والغريب ان الحكومة لا تكتفي بعدم تنفيذ تواصي اللجان والخبراء فحسب ، بل انها تعمد وتعمل على ما يخالف تلك التقارير والتواصي مما سأشرحه فيما بعد .

وكل ذلك برهن للعرب على ان لا فائدة ترجى من اللجان مهما كان نوعها ، وان فلسطين يجب ان تظل ثائرة حتى تبيد وتموت بشرف او ان تجاب مطالبها العادلة كاملة .

وعلى ذكر هذه اللجان أنشر هنا اهم ما يجب ان يطلع عليه المنصفون الذين يستعملون عقولهم وضمائرهم دون عواطفهم في الحكم .

ومن الغريب ان حكومة جلالته لا تفكر في حل المشكلة الفلسطينية وارسال اللجان للبحث والتدقيق الا اذا قامت في البلاد اضطرابات وثورات واما ان تفكر الحكومة من نفسها ، او بناءً على المفاوضات التي كانت تدور بينها وبين الشعب العربي بواسطة لجانه التنفيذية ، ووفوده التي ارسلت الى لندن عدت مرات ، فهذا امر لم تعودنا الحكومة عليه ، ولم تحلم به .

واي ضرر أفظع من جعل اكثرية صاحبة البلاد اقلية ، وجلب شعب آخر غريب عن البلاد واحلاله بها بالقوة ؟

واي ضمير حي يلوم العرب اذا قاموا قومة واحدة يطالبون بتوقيف الهجرة ، وتشكيل حكومة وطنية يكون لها الحق في امر الهجرة ، ومراقبتها ، ويقسمون انهم لن يوقفوا الثورة قبل توقيف الهجرة توقيفاً تاماً ؟

ثم كيف يرجى من العرب ان يثقوا بسياسة الحكومة في لندن بعد ان تبين لهم انها تشجع المندوب السامي ، وتوافق على سياسته ، مع ان الواجب عليها كمنتدبة ، ان تراعي حقوق العرب ومصلحة بلادهم حتى دون ان يطلب العرب منهم ذلك ؟

## لجان التحقيق وتقاريرها

« كلها ظلت حبرا على ورق !! »

قد يقول البعض ان إرسال لجنة ملكية الى فلسطين فرصه للعرب تمكنهم من درس قضيتهم ورفع تقرير بها للحكومة ، ولا يجب على العرب رفض ذلك .

وقد يكون لمثل هذا القول شيء من الاعتبار لو لم يسبق للحكومة ان ارسلت لجاناً عديدة وخبراء الى فلسطين ، فدرسوا الحالة ، ووقفوا على شكاوي العرب وقدموا تقارير وتواصي جاءت كلها لمصلحة العرب ، ولكن

ومما يجدر ذكره هنا وملاحظته بصورة خاصة ان فخامة المندوب السامي الحالي السير آرثر واكهوب قد ادخل وحده في اربع سنوات اي منذ سنة ١٩٣٢ — ١٩٣٥ (١٤٤،٠٩٣) يهودياً (بصورة مشروعة ما عدا الذين دخلوها بصورة غير مشروعة كما سبق ذكره) مع ان المندوبين السامين السابقين وهم السير هربرت صموئيل، واللورد بلومر، والسير جون تشانسلور قد سمحوا في ١٢ سنة اي منذ سنة ١٩٢٠ — ١٩٣١ بادخال (١١٦،٢٤٠) مهاجراً.

وبعبارة اخرى ان فخامة المندوب السامي الحالي قد ادخل الى فلسطين من اليهود في سنة واحدة وهي سنة ١٩٣٥ (٦١،٨٥٤) مهاجراً من اليهود يزيد على عدد اليهود الذين دخلوا فلسطين منذ ان اخرجوا منها قبل الفي سنة حتى الاحتلال الانكليزي، اذ كان عددهم حين انتهاء الحرب العامة (٥٤) الفاً.

أفبعد هذا يلام العرب لانهم باتوا لا يثقون بسياسة المندوب السامي الحالي، ولا يصدقون بادعائه انه صديق العرب وصديق الفلاح، او هل يلامون اذا خافوا على مستقبلهم، واعتقدوا ان سياسة فخامته بالهجرة ستؤدي حتما الى جعل اليهود اكثرية، والعرب اقلية في البلاد، وبهذا تكون حكومة جلالته قد خالفت نص وعد بلفور نفسه الذي اشترط «عدم الحاق الضرر بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين»

غير مشروعة كما ورد في احصاآت الحكومة الرسمية منذ ١٩٢٦ حتى ١٩٣٥ وباعتراف منها ، اذ ان الذين دخلوها قبل سنة ١٩٢٦ غير معلوم .

| السنين | عدد المهاجرين |
|---|---|
| ١٩٢٦ | غير معلوم |
| ١٩٢٧ | ١٢٢٠ |
| ١٩٢٨ | غير معلوم |
| ١٩٢٩ | ١١٩٤ |
| ١٩٣٠ | ٦٩٥ |
| ١٩٣١ | ٩٣٧ |
| ١٩٣٢ | ٣٧٣٠ |
| ١٩٣٣ | ١٠٣٧٦ |
| ١٩٣٤ | ٤٧٤٧ |
| ١٩٣٥ | ٤٦١٨ |
| | ٢٧٥١٧ |

ويلاحظ القارىء كيف ان نسبة عدد الذين دخلوا فلسطين بصورة غير مشروعة ابتدأت في الازدياد أيضاً منذ سنة ١٩٣١ اي منذ ان تولى السير آرثر واكهوب الحكم في البلاد ، ولعل السبب في هذا الازدياد طمع اليهود بحلم فخامته واعتقادهم التام بسياسته الصهيونية واعتمادهم على عطفه عليهم

| سنة | عدد اليهود المهاجرين | | عهد المندوب السامي |
| --- | --- | --- | --- |
| | ١١٦،٢٤٠ المجموع السابق | | |
| ١٩٣٢ | | ٩،٥٥٣ | السير آرثر واكهوب |
| ١٩٣٣ | | ٣٠،٣٢٧ | » » » |
| ١٩٣٤ | | ٤٢،٣٥٩ | » » » |
| ١٩٣٥ | ١٤٤،٠٩٣ | ٦١،٨٥٤ | » » » |
| | ٢٦٠،٣٣٣ | | |

وهذه الارقام تعني المهاجرين الذين تقول الحكومة انهم ادخلوا البلاد بطريقة مشروعة ، وقد تبين ان هنالك (ما عدا هؤلاء) عدداً كبيراً من المهاجرين اليهود الذين دخلوا البلاد بطريقة غير مشروعة ، وعدا السياح الذين دخلوا البلاد وظلوا فيها بصورة غير مشروعة ، ولم تتمكن السلطة من الاهتداء اليهم بل ظلوا في البلاد حتى الآن .

وقد اعترف فخامة المندوب السامي بالمهاجرين الذين يدخلون البلاد بصورة غير مشروعة ووعد سنة ١٩٣٤ ان يعمل على اخراجهم ولكن ؟!!

ويقدر عدد المهاجرين الذين دخلوا البلاد بصورة غير مشروعة بما لا يقل عن (٥٠،٠٠٠) مهاجر .

وفيما يلي أنشر بياناً عن عدد المهاجرين الذين دخلوا فلسطين بطريقة

## الهجرة اليهودية

ومما لا شك فيه ان من الضروري وضع كشف ببيان المهاجرين اليهود الذين دخلوا فلسطين منذ تأليف الحكومة المدنية في فلسطين اي منذ سنة ١٩٢٠ بأذن من الحكومة (اي عدا الذين دخلوها خلسة بطريق التهريب) وهذه هي الارقام أنشرها مأخوذة عن المصادر الرسمية

| سنة | عدد اليهود المهاجرين | عهد المندوب السامي |
|---|---|---|
| ١٩٢٠ | ١٠،٠٠٠ وكسور | السير هربرت صموئيل (يهودي) |
| ١٩٢١ | ١٣،٠٠٠ » | » » » » |
| ١٩٢٢ | ٧،٥٠٠ » | » » » » |
| ١٩٢٣ | ٧،٥٠٠ » | » » » » |
| ١٩٢٤ | ١٢،٥٠٠ » | اللورد بلومر |
| ١٩٢٥ | ٣٣،٥٠٠ » | » » |
| ١٩٢٦ | ١٣،٠٨١ | » » |
| ١٩٢٧ | ٢،٧١٣ | السير جون تشانسلور |
| ١٩٢٨ | ٢،١٧٨ | » » » |
| ١٩٢٩ | ٥،٢٤٩ | » » » |
| ١٩٣٠ | ٤،٩٤٤ | » » » |
| ١٩٣١ | ٤،٠٧٥ | السير آرثر واكهوب |
| | ١١٦،٢٤٠ | |

عمت أنحاء فلسطين ، وتحولت الى ثورة عامة لا يعرف احد مـا قد ينجم عنها اذ انني اكتب هذه النشرة وانا في معتقلي وما زالت الثورة منتشرة في المدن والقرى وفي الطرق وعلى رؤوس الجبال .

* * *

٥ — وقد اصبح اليهود يملكون اليوم اكثر من ٢،٠٠٠،٠٠٠ دونم من الاراضي بعد ان كانوا لا يملكون اكثر من ٥٠ الف دونم .

٦ — وقـد منحتهم الحكومة مشروع روتنبرغ لتوليد الكهرباء ، وهو المشروع الذي يحتكر استغلال نهر الشريعة لروتنبرغ .

ثم مشروع البحر الميت المشهور .

ثم مشروع الحولة ، ثم اقطعتهم كثيراً من الاراضي والغابات .

٧ — وجعلت لغتهم العبرية لغة رسمية حتى اصبح في البلاد ثلاث لغات رسمية وهي العربية والانكليزية والعبرية . ولا يخفى على القاريء الكريم ما في ذلك من تحمل نفقات باهظة تتحملها مالية الادارة التي تضطر الى تعيين ٣ تراجمة في كل دائرة من الدوائر ومحكمة من المحاكم .

٨ — وقد اصبح عدد اليهود اليوم اكثر من ٤٠٠،٠٠٠ بعد ان كانوا (٥٤) الفاً بسبب تشجيع الهجرة اليهودية .

لحكومة جلالته وسأفرد باباً خاصاً لهذا الموضوع فيما بعد .

وقد صدرت أحكام بسبب هذه الفتنة على ٧٩٢ عربياً حكم على ٢٠ منهم بالاعدام وعلى ٩٢ يهودياً لا غير ، حكم على واحد منهم بالاعدام وهو احد اليهود الموظفين في قوة البوليس الفلسطيني واسمه (هانكيز) وقد ثبت عليه انه فتك بعائلة عربية فقتلها باسرها وهو يرتدي لباس الوظيفة الرسمية .

ولما استأنف العرب أحكام الاعدام الى مجلس جلالته الخاص خفضت الاحكام على ١٧ منهم بالسجن المؤبد ، واعدم ثلاثة ، واما اليهودي فقد خفض حكمه الى السجن ١٥ سنة (ثم أعفي عنه وخرج من السجن مؤخراً)

( و ) وفي ١١ اكتوبر سنة ١٩٣٣ اراد العرب ان يقوموا بمظاهرة في القدس احتجاجاً على سياسة الهجرة وبيوع الاراضي ، فمنعتهم الحكومة واصطدم البوليس والعرب فجرح ٣٥ من العرب و ٥ من البوليس وقتل ١٧ عربياً .

( ز ) وفي ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٣٣ اقام العرب مظاهرة في يافا قاومتها الحكومة بالقوة فأدت الى قتل اكثر من ٣٠ عربياً وجرح ٢٠٠

(ح) وها هي ثورة سنة ١٩٣٦ التي ابتدأت في يافا في ١٧ نيسان سنة ١٩٣٦ حيث اعتدى فيها اليهود على العرب وقتلوا عربيين كانا نائمين في بيتهما ثم

## عدد الاضطرابات والثورات

(أ) اضطرابات ابريل سنة ١٩٢٠ ابتدأت في القدس وكان اليهود المسببين لها.

(ب) اضطرابات اول مايو سنة ١٩٢١ ابتدأت في يافا وكان اليهود المسببين لها.

(ج) اضطرابات القدس في ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ ابتدأت في القدس وكان اليهود المسببين لها.

(د) ثم اضطرابات يافا في مارس سنة ١٩٢٤ ابتدأت في يافا وكان اليهود المسببين لها.

(هـ) فتنة فلسطين الكبرى التي وقعت في اغسطوس سنة ١٩٢٩ في القدس اذ اعتدى اليهود على البراق الشريف اعتداءً ادى الى ثورة عامة كان ضحيتها قتل:

٨٧ مسلماً و٤ مسيحيين و١١٩ يهودياً. وعدد الجرحى ٥٧٥ مجروحاً من الطوائف الثلاث وذلك بحسب البلاغ الرسمي الذي اصدرته الحكومة في ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٩

وقد ارسلت حكومة جلالته آنذاك لجنة تحقيق برآسة (والتر شو) وسميت باسمه للبحث في أسباب الفتنة، وتقديم التواصي

٥ — ولم يكونوا محل اهانة ، ولم يعتد عليهم في وقت من الاوقات .

٦ — وكانوا على حسن وئام مع العرب الذين كانوا يحمونهم ، ويعاملونهم معاملة سواء .

٧ — ولم يكونوا يدعون ان فلسطين هي وطنهم القومي ولا قالوا انهم يريدون ان يؤسسوا ملكهم الغابر على أنقاض العرب .

٨ — ولم يكونوا يطالبون آنذاك باجلاء العرب عن بلادهم .

فجاء وعد بلفور ، وجائت الحراب البريطانية واستند اليهود الى قوى حكومة جلالته واذا بهم :

١ — يطالبون باجلاء العرب عن بلادهم .

٢ — يدعون بان فلسطين وطنهم القومي ، وانهم يرغبون في اعادة ملكهم السابق متى اصبحوا اكثرية في البلاد ولو ادى ذلك الى تأسيسه على انقاض العرب

٣ — اصبحوا على اسوأ حال مع العرب ، واصبح اليهودي لا يتنازل ان يعامل العربي معاملة الند بالند لادعائه بان العرب اقل مدنية وحضارة منه

٤ — اصبحوا مهانين من العرب ، وادت غطرستهم ، وكبرياؤهم الى الاعتداء عليهم حتى نشبت في البلاد عدة ثورات واضطرابات اهمها :

١ — رفض وعد بلفور

٢ — تأسيس حكومة وطنية برلمانية في فلسطين .

٣ — ايقاف الهجرة اليهودية

٤ — اصدار قانون بمنع بيوع الاراضي

## كيف كان اليهود وكيف اصبحوا ؟

وقد يلذ للقاريء ان يعلم كيف كان اليهود في زمن الاتراك وقبل الاحتلال البريطاني ، وكيف اصبحوا ، ليعلم مقدار ما قامت به الحكومة البريطانية من ازجاء المساعدة لهم وتشجيعهم في الهجرة تشجيعاً سبب خوف العرب على بلادهم ، وجعل العرب يعتقدون ان سياسة تشجيع هذه الهجرة ستؤدي حتماً الى جعلهم اقلية في البلاد ، ثم الى اجلائهم عن موطنهم وبلادهم التي كانوا ، وما زالوا حتى اليوم الاكثرية الساحقة فيها .

١ — فقد كان اليهود حتى اعلان الحرب العظمى ينزلون من فلسطين في منطقة القدس ويافا وحيفا وصفد وطبريا ، وكان مجموعهم آنذاك ٥٤ الفاً .

٢ — ولم تكن لغتهم العبرية لغة رسمية .

٣ — ولم يكن بيدهم من المشاريع الاقتصادية شيء .

٤ — ولم يكونوا يملكون اكثر من ٥٠ الف دونم من الاراضي .



وعقد المؤتمر الثاني في دمشق أيضاً بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٠

وعقد المؤتمر الثالث في حيفا بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٠

وكان المؤتمر الرابع في القدس بتاريخ ٢٥ يونيه سنة ١٩٢١

واما المؤتمر الخامس فكان في نابلس بتاريخ ٢٢ اغسطس سنة ١٩٢٢

وثم كان المؤتمر السادس في يافا بتاريخ ١٦ يونيو سنة ١٩٢٣ حيث بحث في هذا المؤتمر مشروع المعاهدة العربية البريطانية لحل المشكلة الفلسطينية، وتصفية عهود بريطانيا للعرب، وسأفرد باباً خاصاً لذلك فيما بعد.

وفي ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٨ عقد المؤتمر السابع في القدس وشهده (٢٥٠) مندوباً يمثلون جميع المناطق والاحزاب في فلسطين وقرر هذا المؤتمر المطالبة بحكومة برلمانية.

وفي ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٤ عقد المؤتمر الثامن في القدس وقرر العرب فيه حل اللجنة التنفيذية واعادة تنظيمها على اساس مالي جديد حيث يشترك في تنظيمها الشعب العربي في فلسطين على اساس الاحزاب.

قرارات المؤتمرات واحدة

وليس في هذه النشرة مجال واسع لذكر مقررات هذه المؤتمرات بالتفصيل غير انه يمكننا القول ان العرب في جميع هذه المؤتمرات كانوا يقررون على التوالي :—

الاكثر تقديسا عنـد المسيحيين هي مـا له علاقة بالمسيح والاماكن التي يقدسها المسلمون غير مقدسة عند اليهود، بل مكروهة. لا يستطيع المسيحيون والمسلمون في هذه الاحوال ان يرضوا عن وضع تلك الامـاكن تحت هيمنة اليهود. ثم هناك اماكن اخرى لها في نفوس المسلمين مثل هذه المكانة، ولما كانت هذه الاماكن كلها مقدسة ومحترمة عند المسلمين كانت وصايتهم عليها فيما مضى امراً طبيعيا فالذين يطلبون صيرورة فلسطين يهودية لم يحسبوا للنتائج حسابها ولا اقاموا وزناً للشعور العدائي ضد الصهيونية في جميع انحاء العالم التي تعتبر فلسطين ارضا مقدسة.

وبناء على ما تقدم تشعر اللجنة مع عطفها على مسئلة اليهود، ان الواجب يقضي عليها بان تشير على المؤتمر ان لا يؤيد غير برنامج صهيوني معتدل يجب العمل فيه بالتدريج وبعبارة اخرى يجب تحديد الهجرة الى فلسطين والعدول بتاتا عن الخطة التي ترمي الى جعل فلسطين حكومة يهودية»

## «تنظيم حركة المقاومة»

واخذ العرب في فلسطين بعد ذلك في تنظيم حركة المقاومة ضد الصهيونية وتوحيد جهادهم مع البلاد العربية الاخرى فعقدوا المؤتمرات، والفوا اللجـان، واخذوا يوفدون الوفود الى لندن. ويتفـاوضون مع الحكومة ولكن عبثاً حاول العرب ذلك فقد كانت الحكومة تصم آذانها ولا تلبي للعرب مطلباً، بل كانت تسير على خطة تنفيذ وعد بلفور غير عابئة بالاضرار التي يتضرر بها العرب من جراء ذلك.

## «المؤتمرات»

فعقدوا المؤتمر الاول في دمشق (وهو المؤتمر السوري العام الذي اشترك فيه عرب فلسطين وقرروا اعتباره المؤتمر الاول) وذلك في ٨ يونيو سنة ١٩١٩

٣ — وقد تنبأت اللجنة الاميركية فيما هو واقع الآن في هذه البلاد من الثورات والفتن، من جراء وعد بلفور، حيث قالت في تقريرها ما يلي بالحرف الواحد:

«لا ينبغي لمؤتمر الصلح ان يتجاهل ان الشعور ضد الصهيونية في فلسطين وسوريا بلغ اشده وليس من السهل الاستخفاف به، فان جميع الموظفين الانكليز الذين حادثتهم اللجنة يعتقدون ان البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه الا بالقوة المسلحة ويجب ان لا تقل هذه القوة عن خمسين الف جندي، وهذا في نفسه برهان واضح على ما في البرنامج الصهيوني من الاجحاف بحقوق غير اليهود. لا بد من الجيوش في بعض الاحيان لتنفيذ القرارات ولكن ليس من العدل ان تستخدم الجيوش لتنفيذ قرارات جائرة، هذا فضلا عن ان مطالب الصهيونيين الاساسية في حقهم على فلسطين مبنية على كونهم احتلوها منذ الفي سنة، وهذه دعوى لا تستوجب الاهتمام والاكتراث»

قدسية فلسطين

٤ — ولم تغفل اللجنة الاميركية ان تفرد في تقريرها باباً خاصاً عن قدسية فلسطين وكونها بلاداً مقدسة مطمح أنظار العالمين الاسلامي والمسيحي، وان تشير الى خطورة ما ينجم عن تأسيس حكومة يهودية في هذه البلاد المقدسة، وقد جاء في تقريرها في هذا الموضوع ما يلي بالحرف الواحد:

«وهناك امر لا يجوز اغفاله اذا كان العالم يريد ان تصير فلسطين مع الوقت بلاداً يهودية، وهو ان فلسطين هي الارض المقدسة عند اليهود والمسيحيين والمسلمين على السواء، يهم امرها ملايين من المسيحيين والمسلمين بالعالم ولا سيما ما يتعلق من تلك الاحوال بالعقائد الدينية والحقوق، فمسئلة فلسطين وما يتفرع عنها مسئلة دقيقة حرجة، ومن المستحيل ان يرضى المسلمون والمسيحيون وضع الاماكن المقدسة تحت رعاية اليهود مهما حسنت مقاصد هؤلاء والسبب في ذلك هو ان الاماكن

«ان المظالم التي يشكوا منها العرب والتي كان لها دخل عظيم في المشاغبات هي كما يلي :

١ — لان بريطانيا العظمى اسست الحكومة الفلسطينية بحسب رغائب الصهيونيين واتبعت سياسة انشاء الوطن القومي ولم ترع منافع سكان فلسطين الاصليين .

٢ — لان الحكومة الفلسطينية استعانت بصورة رسمية تأييدا لهذه السياسة بلجنة صهيونية تساعدها في اعمالها ، فما كان من هذه اللجنة الا انها الفت حكومة ثانية في قلب الحكومة الفلسطينية ، واخذت تعني بمصالح اليهود وتهمل مصالح الوطنيين .

٣ — لان عدد الموظفين اليهود اكثر بالنسبة الى عدد نفوسهم .

٤ — لان برنامج الصهيونيين يقول بلزوم اغراق فلسطين باناس اقدر وامهر من العرب في تعاطي التجارة والصناعة، قصد الاستيلاء على موارد البلاد ونزعها من ايدي ابنائها .

٥ — لان قدوم المهاجرين خطر على اهل البلاد وعلى اقتصادياتها ولان المهاجرين يزاحمون الوطنيين في جميع اعمالهم .

٦ — لان المهاجرين اليهود اساؤا الى السكان العرب بكبريائهم ، وحملوهم على بغضهم والتحزب عليهم .

٧ — لان نفرا من المهاجرين البلشفيك دخلوا الى فلسطين واخذوا يزرعون بذور الشقاق ويبثون الروح البولشفيكية في طول البلاد وعرضها وذلك لعدم اتخاذ الحكومة الاحتياطات اللازمة»

وبعد ان ذكر هذا التقرير أشياء اخرى توضح شكايات العرب لتحزب الحكومة في توظيف اليهود في دوائرها اكثر بكثير من العرب مع انهم اقلية في البلاد . انتقل الى مسألة الهجرة فقال :

«ولاقت الهجرة اليهودية اعتراضات اقتصادية شتى من قبل العمال واصحاب الصنائع، والحق يقال انه لو كان المهاجرون يوزعون حين وصولهم على المستعمرات اليهودية الزراعية لما اثر مجيئهم على طبقة العمال في يافا وسائر فلسطين . ولا يخفى ان مجيء المهاجرين بكثرة الى اية بلاد كانت واشتغالهم بالاشغال العامة ، ومزاحمتهم لاهالي المدن ، تثير شعور القلق في صدور السكان الوطنيين ، ولا سبيل الى افهام العرب ان اليهود ليسوا غرباء عن البلاد وانهم يعودون الى وطنهم القديم ، لان العرب يعتقدون ان هذه النظرية هي نظرية الصهيونيين ويقولون عن الصهيونيين انهم اناس من الروس والبولونيين والبولشفيك جاءوا ليزاحموا سكان هذه البلاد وينتزعوا اللقمة من افواههم . . .»

«وتنحصر اهم انتقادات العرب في الهجرة اليهودية من الوجهة السياسية . وخلاصة هذه الانتقادات هي انه بسبب السماح لليهود بالهجرة الى فلسطين بكثرة ، ستصبح فلسطين مملكة يهودية»

«ولم تعر لجنتنا اذنا صاغية ، ولا اهتمت لمثل هذه التخوفات . ولا علمت مقدارها من الصحة عند الصهيونيين قبلما تقابلت وتباحثت مع الدكتور « ايدر » الرئيس العامل للجنة الصهيونية الذي كان بالنسبة الى غيره من الذين قابلناهم من اليهود ، اكثرهم اعتدالا ، ولا يرغب في نشر افكار تهيج العرب . وقد انارت شهادة الدكتور ايدر هذه وايضاحاته الطريق امام لجنتنا واوضحت لها بعض المسائل التي كانت غامضة عليها . »

«ولما سئل الدكتور (ايدر) عن بعض الامور المهمة ، اجاب عليها بحرية زائدة واظهر اماني الصهيونيين بجراءة نادرة . ولم يقم وزنا للتفسير الذي فسر به المندوب السامي وامين سر الحكومة معنى الوطن القومي اليهودي .

قال الدكتور (ايدر) :

١ — لا يمكن الا ايجاد وطن قومي واحد في فلسطين وهو الوطن القومي اليهودي

٢ — لا يمكن المساواة بين العرب واليهود ، بل يجب ان يتغلب اليهود على العرب متى تكاثر عددهم .

٣ — ابى ان يعترف او يقبل (بعبارة) «ان يكون لليهود سلطة او سلطان قومي» ووضع عنها(عبارة) «ان يكون لليهود حق التسلط والتغلب »

«ولا يخفى ان الدكتور (ايدر) وهو رئيس عامل للجنة الصهيونية ، يحيط بافكار الصهيونيين واعتقاداتهم الرسمية من جميع وجوهها ، لذلك تعتبر تصريحاته ذات شأن عظيم ، لانه لا توجد فيها محاورات او مغالطات يقصد منها التمويه .

وقد قال ايضا بصريح العبارة : يجب ان يسمح لليهود لا للعرب بحمل السلاح ، واكد ان تسليح اليهود يحسن العلاقات بينهم وبين العرب .

وقال ايضا : يجب ان يسمح للهيئة الصهيونية ان تعترض على تعيينات الحكومة ، وان تقدم اليها اسماء الذين ترغب في ترشيحهم لمنصب المندوب السامي فتنتخب الحكومة واحدا منهم »

ثم يقول تقرير (هايكرافت) الجملة التالية بعد ان اورد أقوال الدكتور (ايدر) :

« نحن لا نفسر افكاره (اي افكار ايدر) لان ذلك ليس من شأننا ولكن يهمنا من هذا التقرير ، ان نبين للملاء اجمع ان الرئيس العامل للجنة الصهيونية يطلب باسم اليهود

بعض المطالب والحقوق التي هي في الحقيقة اساس الاضطرابات الحاضرة ، ويخالف روح السياسة التي صرح بها المندوب السامي في فلسطين ، وصرح بهـا ايضا السكرتير العام لحكومة فلسطين .

ويتضح من هذه التفصيلات سبب سوء التفاهم الحاصل بين العرب واليهود كما يتضح سبب اتهام العرب لحكومة فلسطين انها حكومة صهيونية ، وسبب اتهام الدكتور (ايدر) لها بانها حكومة عربية »

# الخلاصة

ويكفي كل عاقل ذو ضمير حي ، ان يقرأ تقرير لجنة (السير توماس هايكرافت) هذا ، ويطلع على اقوال اليهود ، ورغائبهم وتمنياتهم التي ذكروها امام هذه اللجنة ، ليخرج بالنتائج الآتية :

١ — اليهود معتدون

٢ — العرب على حق في تخوفهم من سياسة الوطن القومي اليهودي .

٣ — الحكومة كانت وما زالت تعامل اليهود معاملة خاصة تميزهم بهـا عن العرب .

٤ — ان سياسة الوطن القومي غير ممكن تطبيقها دون الحاق اجحاف في حقوق العرب .

# ومع هذا !!

ومما يؤسف له ، ان الحكومة الانكليزية على الرغم من وقوفها على هذه الحقائق وتأكدها من غطرسة اليهود ، وخطأ السياسة الصهيونية ، وعلى

الرغم من التواصي التي قدمتها هذه اللجنة الى الحكومة فانها بدلاً من ان تحسن سياستها ، وتوقف اليهود عند حدهم ، عادت تعاضد الصهيونية وتشجع الهجرة اليهودية وتحول دون تحقيق اماني العرب القومية ، مما دعا العرب الى اليأس والاعتقاد بان هنالك سياسة معينة يقصد منها الغدر بالعرب ، وابادتهم ، وتشييد دعائم الوطن القومي اليهودي على أنقاضهم .

## ٢ — تقرير لجنة شو

رقم Cmd. ٣٥٣٠

وقد سبق ان ذكرت انه في شهر اغسطوس سنة ١٩٢٩ اتقدت فتنة كبيرة من اعظم الفتن التي نشبت في فلسطين فعمت معظم مدنها وقراها . وقد كان اليهود موقديها ، اذ تجمهر عدد كبير منهم في ١٥ اغسطوس سنة ٩٢٩ (وهو يوم عيد خراب الهيكل عندهم) وساروا في مظاهرة كبيرة مخترقين الشوارع حيث وصلوا الى (البراق) وحملوا الاعلام الصهيونية ووضعوها على هذا المكان المقدس عند المسلمين ، واخذ خطباؤهم يخطبون خطباً حماسية حاضين بلزوم امتلاك البراق وانتزاعه من المسلمين .

وفي ١٧ اغسطوس سنة ١٩٢٩ أقام اليهود حفلة العاب رياضية افلتت في خلالها كرة القدم ، ودخلت في حقل لفلاح عربي ، فلحق اللاعبون بالكرة ودخلوا حقل الفلاح واتلفوا الزرع ، فلما انتهرهم اعتدوا عليه وضربوه ، فانتصر له جيرانه العرب فتراشقوا الحجارة وحصل النزاع ، وعمت

الفتنة على اثر ذلك جميع المدن والقرى .

وقد اتهم اليهود العرب آنذاك بانهم موقدوها . فأرسلت الحكومة لجنة برلمانية برآسة السير والتر شو (Walter Shaw) وعضوية ثلاثة أعضاء كل منهم يمثل حزباً سياسياً من احزاب البرلمان الثلاثة .

وكانت مهمة هذه اللجنة هي :

«التحقيق من الاسباب المباشرة التي ادت الى الاضطرابات الاخيرة في فلسطين، ووضع تواصي بشأن التدابير الواجب اتخاذها لمنع تكرارها» وهذا هو النص بالانكليزية : —

To enquire into the immediate causes which led to the outbreak and to make recommendation as to the steps necessary to avoid a recurrence.

وقد ابتدأت هذه اللجنة أعمالها في فلسطين في شهر اكتوبر سنة ٩٢٩ حتى شهر ديسمبر سنة ٩٢٩ وقدمت تقريرها الى البرلمان الانجليزي في شهر مارس سنة ١٩٣٠ تحت رقم ٣٥٣٠ .Cmd

ولو اردنا ان نبحث في تقرير لجنة شو بكامله ، ونبحث في التدقيقات والابحاث التي قامت بها هذه اللجنة لاحتجنا الى مجلد لا يقل عن ٣٠٠ صفحة ، ولكننا نكتفي بنشر اهم ما جاء في هذا التقرير ليعرف كل ذى ضمير حي ، الاسباب التي دعت العرب اليوم الى عدم الايمان بفكرة اللجنة الملكية ، ولا اية لجنة اخرى بعد ان رأوا ان تقارير لجنة شو وتواصيها ظلت حبراً على ورق ، ولم يعمل بها ، بل على الرغم من هذه التواصي ، قامت الحكومة وعملت ما يناقض هذه التواصي ويضر بمصالح العرب ،

واليك التفصيل :

## ( الهجرة اليهودية )

### اولاً : ما ورد في التقرير عن المهاجرة اليهودية في الفصل السابع من التقرير

(ا) اما ما يتعلق بالهجرة، فاعضاء اللجنة يرون ان ولاة الامور اليهود ، حادوا عن التعليمات والمبادىء التي وضعت في سنة ١٩٢٢ ، والتي تعلمها الجمعية الصهيونية . وان مزاعم الصهيونيين ودعاويهم انشأت في نفوس العرب خوفا من ضياع اسباب معيشتهم واستعبادهم استعبادا سياسيا . »

(ب) اما من جهة العرب ، فقد اخبرنا شهودهم الواحد بعد الاخر ، وكثيرون منهم من ذوي الخبرة والنفوذ بينهم ، وكانوا يعربون بدون شك عن ارائهم ، عن ازدياد المخاوف الناجمة عن الاعتقاد بان سياسة الصهيونيين بشأن الاراضي والمهاجرة لا بد وان ينجم عنها اخضاع العرب التام كشعب، واخراجهم من بلادهم . وان ادخال اليهود حسب المعدل المطلوب ينجم عنه في الجهات غير الريفية احلال اليهود محل العرب ، وايجاد بطالة كبيرة لا مفر منها »

(ج ) «ويظهر لنا انه من الواضح ان موقف العرب ، الناجم عن اقتران السخط بالخوف اقترانا خطراً ، قد يكون سببا لاضطرابات مستقبلة »

(د) وقد ارادت لجنة شو ان تبحث في صك الانتداب بما يتعلق بالمهاجرة ، وتشرح بعض المواد، فتناولت المادة السادسة من صك الانتداب وبعد شرحها استندت الى التفسير الوارد في الكتاب الابيض لسنة ١٩٢٢ (رقم ١٧٠٠) الذي فسر هذه المادة (اي السادسة من صك الانتداب) حيث جاء في الكتاب الابيض ما يلي :

«وتنفيذاً لهذه السياسة (اي سياسة انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين) من الضروري ان تتمكن الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عدد افرادها بواسطة المهاجرة . ولا يجوز ان تكون هذه المهاجرة كبيرة بحيث تزيد على مقدرة البلاد الاقتصادية عندئذ لاستيعاب مهاجرين جدداً ومن الضروري ضمان عدم صيرورة المهاجرين عبئا على اهالي فلسطين»

وعلى الرغم من هذا التفسير الصريح الوارد في الكتاب الابيض فقد يستغرب القاريء ان يعلم ان اكثر اليهود تطرفاً (الادون جابوتنسكي) الذي ادى شهادته امام لجنة شو خارج فلسطين قال فيما يتعلق بالمهاجرة ما يلي : (راجع الفصل السابع في تقرير لجنة شو) .

« انني انظر الى فلسطين بانها البلاد التي يمكن ادخال كثيرين من هؤلاء اليهود المضطهدين اليها ، والحل الذي اريده واصحابي (اي رجال حزبه ، حزب الصهيونيين الاصلاحيين) لهذه المشكلة هو ادخال مهاجرين يهود الى فلسطين بمعدل ٣٠ الفا في السنة لمدة الستين سنة المقبلة . . »

فاذا كان جابوتنسكي المتطرف يطلب ادخال ٣٠ الف يهودي في السنة الى فلسطين ، ويقوم فخامة المندوب السامي فيدخل في سنة واحدة ما يقرب من ٦٢ الف يهودي في عام ١٩٣٥ كما ذكرنا فيما سبق ، استطاع القاريء ان يدرك قيمة مخاوف العرب على بلادهم وانهم على حق في قيامهم بالدفاع عن بلادهم خشية ان يصبحوا اقلية فيها .

## ( الدولة اليهودية )

(هـ) وعلى ذكر جابوتنسكي ارغب ان اسجل في ندائي هذا جملة قالها جابوتنسكي المذكور أمام لجنة شو ونشرت في تقريرها (راجع الفصل السابع) اعرب فيها عما يضمره اليهود للعرب في بلادهم ، ويكفي نشر هذه الجملة ليحكم كل ذى ضمير حي على مبلغ اطماع اليهود الذين يرون عطفاً على قضيتهم الغير عادلة من بعض الدول والامم المتمدنة .

يقول جابوتنسكي :

«ان من واجب الحكومة، ان تشجع الاستعمار اليهودي تشجيعا فعليا كي توجد في البلاد اكثرية يهودية، وبعبارة اخرى ان مرمى حزبي ليس الا ايجاد دولة يهودية في فلسطين»

وتقول لجنة شو في تقريرها انها لما طلبت منه ان يفسر كلمة (دولة يهودية) اجاب :

«ليس من الضروري ان يفيد ذلك ان تكون تلك الدولة مستقلة بمعنى ان يكون لها حق اعلان الحرب على اي كان بل انما اعني اولا ان يكون في البلاد اكثرية يهودية كي تسود وجهة نظر اليهود تحت حكم ديمقراطي . وثانيا ان تعطى البلاد حكومة ذاتية على شكل الحكومة القائمة في ولاية نبراسكا مثلا . ان ذلك يرضيني تماما ، طالما ان الحكومة هي حكومة ذاتية محلية قادرة على تسيير شؤونها وطالما توجد في البلاد اكثرية يهودية»

(و) وتبحث لجنة شو في تقريرها (الفصل السابع) عن الدولة اليهودية فتقول :

«ان جابوتنسكي ادعى امامنا بان نظريته، والسياسة التي يبشر بها هو وحزبه (رغم وصفهم بالمتطرفين) ليست في الواقع الا مستندة على تصاريح وكتابات زعماء الصهيونيين الذين تتفق غاياتهم القصوى ، كما يقول ، مع غاية الاصلاحيين (اي المتطرفين ، ولو كانوا يختلفون في الطرق المباشرة التي يتبعونها لتحقيق تلك الغاية»

ونشرت لجنة شو نبذة من مقال (قدمه جابوتنسكي لها في معرض البينه) نشر في جريدة «نيو پالستين» وهي لسان حال جمعية اليهود الاميركيين في عددها الصادر في ١٠ كانون اول سنة ١٩٢٦ وهذه هي النبذة :

«اما الان فان مجرى الاراء الصهيونية يسير في شعاب مختلفة . وقد نشأ هنالك مذهبان يمكن الاشارة اليهما (بالمعتدلين) و(المتطرفين) لعدم وجود عبارة ادق تطلق عليهما . ويجب ان نبين هنا ثانية بكل جلاء ان (المعتدلين) ليسوا اقل تطرفا في تصورهم لغايتهم القصوى من (المتطرفين) انفسهم اذ ان كليهما يتوقان الى ايجاد دولة يهودية في فلسطين، لكنهما يختلفان اختلافا ماديا في الطرق التي يجب السير عليها في العشر سنوات والعشرين سنة القادمة»

(ز) وما دمت قد ذكرت شيئاً من نيات الحزب اليهودي المتطرف على لسان زعيمه جابوتنسكي فأنه من اللازم ان اذكر أيضاً بعض أقوال زعماء الصهيونيين المعتدلين لاثبت ان اليهود لا يقصدون من القدوم الى فلسطين الا ايجاد اكثرية فيها بحيث تصبح العرب أقلية، والحكومة وادارة البلاد بيد اليهود، والعرب يغدون مرغمين اما على ترك البلاد والهجرة منها، واما على الخضوع لحكم اليهود، بعد ان كان العرب سادة البلاد، ودخلوا في الحرب مع انكلترا واثقين منها ومعتمدين على شرفها في تحقيق أمانيهم الوطنية الاستقلالية.

فقد ورد في تقرير لجنة شو في الفصل السابع ما صرح به المستر (ساكر) وهو من كبار زعماء اليهود، وكان رئيساً للجمعية الصهيونية، ومن كبار محاميها، وله مركز سامٍ في الاوساط السياسية الصهيونية، ويمثل الطبقة المعتدلة منهم.

فقد قال امام لجنة (شو) ما يلي بالحرف الواحد:

« اني اقول ان الذي يهمنا هو انشاء الوطن القومي للشعب اليهودي، وان تكون هنالك كما ذكرت سابقاً، مهاجرة غير مقيدة باية قيود اصطناعية، وان نتمكن كشعب يهودي من بذل كل جهودنا كي نجعل ما امكن من هذه البلاد (فلسطين) بحيث يتمكن اليهود من القدوم اليها ومن انشاء حضارتهم فيها. ونحن نامل بل نطلب من الحكومة ان تقوم بقسطها بموجب صك الانتداب في تسهيل ذلك العمل. ومن المحتمل، بل اقول صراحة، اننا نامل ان يسفر هذا التدرج الطبيعي عن ايجاد اكثرية يهودية في البلاد ».

ملاحظة :

جاء في تقرير لجنة شو انه اذا أجيب طلب اليهود وسمح بادخال ٢٥ الف مهاجر يهودي لفلسطين في السنة، فان اليهود يصبحون اكثرية في سنة ١٩٤٨ . فمتى يصبح اليهود اكثرية في البلاد اذا كان المندوب السامي الحالي ادخل في اربع سنوات فقط ما يزيد عن (١٤٤) الف يهودي اي بمعدل ما يقرب ٣٦ الف يهودي في السنة الواحدة ؟

ثم قال المستر (ساكر) جواباً على اسئلة طرحتها عليه لجنة شو بشأن تنظيم الهجرة ما يلي :

« انه يعتقد بان تنظيم الهجرة وتحديدها ، انما يجب ان يكون على وجه الحصر من شأن حكومة فلسطين واليهود وحدهم »

ومن الواضح ان المستر (ساكر) يريد ان يقول انه يجب الاّ يكون لاهل البلاد الحقيقيين اي حق في تنظيم الهجرة او مراقبتها .

واذكر ان الحكومة عندما عرضت على اهالي فلسطين العرب مجلساً تشريعياً في سنة ١٩٢٢ رفض العرب هذا المشروع لانه جاء خالياً من صلاحية تنظيم الهجرة ، فلهذا ان الوفد العربي الذي كان في لندن في تلك السنة ذكر في جوابه على بيان الخطة السياسية التي اصدرتها حكومة جلالته بشأن اقتراح لجنة مخصوصة من المجلس التشريعي لمعالجة الهجرة ما يلي :

« بما ان هجرة عنصر غريب الى اي بلاد كانت تؤثر في اهالي تلك البلاد الوطنيين، سياسياً ، واقتصادياً ، واجتماعياً ، فانه من العدل والانصاف ان يكون للاهالي الذين

يتأثرون من هذه الهجرة القول الفصل في هذا الامر .

ان اللجنة المقترح انشاؤها اعلاه لا تعطي اهالي فلسطين حق الاشراف على المهاجرة ، وليست صلاحيتهـا الا استشارية ، من حيث نرى ان المـادة السادسة من صك الانتداب قد خولت الوكالة اليهودية ، اي الجمعية الصهيونية — وهي هيئة اجنبية — صلاحيات اوسع مما خولت اهالي البلاد الاصليين ، وليس هنالك ما يصون مصالح الاهالي العرب ازاء اخطار الهجرة سوى انشاء حكومة وطنية نيابية ، تشرف الاشراف التام على المهاجرة »

(ح) وقد يرغب القاريء ان يعرف كيف ان العرب محرومون من حق مراقبة الهجرة ، وكيف ان هذا الامر منوط بالحكومة واليهود فقط . دون اعتبار اهل البلاد . وخير سبيل الى بيان هذا ان اذكر لهم مـا نشرته لجنة شو (في الفصل السابع) من الاصول المتبعة في ادخـال اليهود الى فلسطين ، قالت لجنة شو :

(ا) « تتقدم اللجنة التنفيذية الصهيونية مرتين في السنة الى حكومة فلسطين طالبة منهـا اصدار شهادات تمكن عددا معيناً من المهاجرين الجدد من دخول البلاد » .

(ب) « يدقق رئيس المهاجرة في هذه الطلبات ويبحث في الاسباب المقتضية التي تقدمهـا اللجنة التنفيذية الصهيونية مع طلبها »

(ج) « يقرر المندوب السامي — في نور التواصي التي تقدم له — عدد شهادات العمال الواجب اصدارها للمدة المبحوث عنها في الطلب »

(د) « ثم يصدر رئيس المهاجرة هذه الشهادات بلا تعبئة (اي على بياض) للجنة التنفيذية الصهيونية بعد ان يستبقي منها عدداً محدوداً لاصدارها الى اصحاب حرف معينة ممن يريدون جلب عمال مخصوصين للبلاد »

(هـ) « تسلم اللجنة التنفيذية الصهيونية بدورها هذه الشهـادات الى نقابة العمال اليهودية العمومية »

ومن هنا يستطيع اي منصف ان يرى الحيف والظلم الواقعين في هذه السياسة المتبعة بشأن الهجرة وكيف ان العرب لا يملكون اية رقابة ، او الحق في ابداء اي رأي او مشورة بشأن هجرة شعب غريب الى بلادهم بقصد

جعلهم اقلية فيها ، ومن ثم ارغامهم على الجلاء ، او البقاء تحت حكم يهودي .

فهل هـذه هي العدالة التي تريد ان تعامل بها بريطانيا العرب والمسلمين في القرن العشرين ؟ وما دمنا وصلنا الى هذا البحث في الهجرة اليهودية وحرمان العرب من ابداء اي رأي في تنظيمها والسماح بها فانه يجدر بي ان اذكر ما اوصت به لجنة شو في توصياتها حيث قالت :

توصية بشأن المهاجرة ـــ رقم (٤٧) «ر»

« من الآن الى ان تنشأ في فلسطين حكومة نيابية على شكل ما ، يجب استنباط طريقة يمكن بواسطتها اخذ رأي الهيئات الغير يهودية في مسائل الهجرة ، وهي الهجرة التي لو كان في البلاد مجلس تشريعي لاحيلت الى لجنة المهاجرة المخصوصة المشار اليها في بيان الخطة السياسية المدرجة في الكتاب الابيض الصادر سنة ١٩٢٢ »

وعلى الرغم من هذه التوصية التي اوصت بها هذه اللجنة فان الحكومة لم تعمل اي شيء من شأنه ان يزيل مخاوف العرب ، ويطمئنهم على مستقبل بلادهم .

بل على الضد من هذا فان فخامة المندوب السامي الحالي اخذ منذ تولى الحكم في البلاد يسمح بالهجرة اليهودية على وجه سبق وصفه حتى استحق بجدارة ان يقال عنه انه احرز الرقم القياسي دون ان يستشير العرب ، بل دون ان يعبأ باحتجاجاتهم عليها وشكاويهم ومطالبتهم المتعددة المتعلقة بتوقيف الهجرة او تحديدها .

فكيف يرجى من العربي ان يثق بلجنة ، او تقارير لجان ، او تواصي لجان

او ان يكون واثقاً من حكومة جلالته او سياستها ؟ بل كيف يؤمل من العربي ان يسكت عن هـذا الاجحاف ؟ بل لماذا لا يثور العربي ؟ ويضرب ؟ ويقرر الموت بشرف احتجاجاً على سياسة الحكومة البريطانية الصهيونية ؟

## الاستيعاب

(ط) وقد يقول قائل ان الحكومة كانت تدخل من اليهود على قدر ما تعتقد ان قوة الاستيعاب تتحمله ، مع انه قد ثبت في عدة مرات ان الحكومة كانت تدخل عدداً كبيراً من المهاجرين لا تستوعبهم البلاد ، وكانت تحدث في البلاد ازمات اقتصادية غريبة الشكل من جراء ذلك .

وارغب ان استدل بما جاء في تقرير (السير جون كامبل) عن مسألة الاستيعاب ، ولكن قبل ان اذكر شيئاً عن ذلك ارغب ان ابين للقاريء من هو السير جون كامبل المذكور .

فقد جاء في تقرير لجنة شو عنه ما يلي بالحرف الواحد في الفصل السابع :

« هو احد الخبراء الذين عينتهم لجنة الابحاث العامة المشتركة التي الفتها الجمعية الصهيونية بالاشتراك مع زعماء اليهود غير الصهيونيين في اميركا سنة ١٩٢٧ . وكان قد عهد الى هؤلاء الخبراء ابداء المشورة في مشكلة الاستعمار اليهودي في فلسطين ، وما لهذه المشكلة من وجوه حل وتسهيل ، والسير جون كامبل هو ذلك الثقة المشهود له في مسائل الاستعمار ، والذي قام بالنيابة عن جمعية الامم بمشاريع كبيرة لاسكان المهاجرين في اوروبا »

فقـد جاء في تقرير (السير جون كامبل) عندما بحث في تقريره عن ازمتي سنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨ ما يلي :



« ان ازمتي سنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨ نشأتا عن ان المهاجرين الذين قدموا الى البلاد كانوا اكثر مما تستطيع البلاد استيعابه » (راجع صحيفة ٤٦٤)

فماذا كان يقول السير جون كامبل لو علم ان المندوب السامي الحالي ادخل ما يقرب من ٤٢ الف مهاجر في سنة ١٩٣٤ وما يقرب من ٦٢ الف مهاجر في سنة ١٩٣٥ ؟

## (مخاوف العرب على مورد رزقها)

(ي) ويكفي ان اثبت صحة ادعائي بان الحكومة لم تراع حتى مسألة الاستيعاب التي تتبجح بها وذلك بان اذكر ما جاء في الفصل الرابع عشر من خلاصة الاستنتاجات والتواصي التي قدمتها لجنة شو في فصل المهاجرة تحت رقم (٢٦) حيث قالت :

« ونحن نرى بان الادعاآت والمطالب التي قدمت من جانب اليهود بشأن مستقبل الهجرة اليهودية الى فلسطين، كان من شأنها ان تثير مخاوف العرب بأنهم سيحرمون يوماً من وسائل معيشتهم ويسيطر عليها اليهود سياسياً »
(الفصل السابع صحيفة ١٣٩ — ١٤٦ نسخة عربية)

وقالت في ذات الفصل تحت رقم (٢٧) ما يلي بالحرف الواحد :

« ونرى ايضاً بان السير جون كامبل كان محقاً بلا ريب عندما ذكر في تقريره بان ازمة سنتي ١٩٢٧ — ١٩٢٨ نشأت عن الواقع بان المهاجرين الذين قدموا الى البلاد كانو اكثر مما تستطيع البلاد استيعابه » (الفصل السابع صحيفة ١٣٨ النسخة العربية) ١

وقالت في الفصل الآنف الذكر أيضاً تحت رقم (٢٨) ما يلي :

« هناك بينة لا نزاع فيها وهي ان المراجع اليهودية انحرفت فيما يتعلق بالمهاجرة انحرافاً خطيراً عن المبدأ الذي قبلت به الجمعية الصهيونية سنة ١٩٢٢ القائل بلزوم تنظيم المهاجرة حسب مقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب مهاجرين جدد »
(الفصل الحادي عشر صحيفة ١٨٤ نسخة عربية)

واليك ما جاء بهذا الشأن أيضاً تحت رقم ٢٩ و ٣٠

٢٩ — « ان مخاوف العرب الناشئة عن المهاجرة اليهودية كانت مع أسباب اخرى اكثر مباشرة ، عاملا ساعد في وقوع الاضطرابات »

(الفصل السابع صحيفة ١٤٧ و ١٤٨ نسخة عربية)

٣٠ — « ان اختيار المهاجرين بموجب جدول العمال ، هو بالفعل منوط بنقابة العمال اليهود العمومية في فلسطين . ومن عادة هذه النقابة ان تأخذ بعين الاعتبار المذهب السياسي الذي يدين به مختلف الذين يودون المهاجرة مقتصرة على هذا دون اعتبار مؤهلاتهم الخاصة .

ان هذا النظام لا يمكن الدفاع عنه ، وان كون المذهب السياسي عاملا قوياً في اختيار طالبي الدخول الى البلاد ، لامر يدعو الى اشد الانتقاد »

(الفصل السابع صحيفة ١٣٧ نسخة عربية)

---

هذه خلاصة مقتضبة عن بعض ما ورد في تقرير لجنة شو من الانتقادات والحقائق ، والتواصي بشأن الهجرة اليهودية الى فلسطين أنشرها على علاتها تاركا للقاري ان يحكم ضميره ليرى مقدار ضبط النفس والتضحية التي قام بها العرب في سكوتهم عنها حتى الآن ، لا سيما بعد ان رأوا ان الحكومة لا تترك فرصة تمر دون ان تساعد اليهود في تاسيس وطنهم القومي على أنقاض العرب غير حاسبة لتقارير اللجان وتواصيها اي حساب .

وماذا يطمئن العرب على مستقبل بلادهم ؟ او كيف يأمل القائمون بادارة حكومة فلسطين او رجال الحكومة في لندن ، او الشعب البريطاني النبيل ان يثق العرب بانجلترا ، او يصدقوا انها غير متحيزة لليهود . او يعتقدوا بحسن نياتها نحو العرب ، وهم يرون في كل عمل من أعمال الحكومة وفي كل يوم براهين جديدة تثبت انهم على وشك الانقراض لتعنتها

ورفضها مطالب العرب واصرارها على تنفيذ سياستها الصهيونية اليهودية في بلاد اكثريتها الساحقة عرب .

## ( مشكلة الاراضي )

### ثانياً : ما جاء في تقرير لجنة شو عن مشكلة الاراضي

كم اتمنى لو ان يرجع القاريء الكريم الى تقرير لجنة شو ويقرأ الفصل الثامن الذي ورد بشأن هذه المشكلة فيرى فيها وصفاً دقيقاً لما يشعر به العرب من المخاوف من تسرب الاراضي وانتقال البلاد الى اليهود من جراء السياسة المتبعة من قبل الحكومة بهذا الخصوص . ومع هذا فاني سأذكر في هذه المذكرة بعض النقاط المهمة . قالت لجنة شو في الفصل الثامن ما يلي :

## ( اليهودي قبل الاحتلال وبعده )

( أ ) استشهدت اللجنة باقوال سعادة سليمان بك عبد الرزاق طوقان رئيس بلدية نابلس الذي ادى شهادته امامها قائلاً :

« كان اليهودي الذي يأتي البلاد في الزمن السابق يشتغل في ارضه ويستخدم عمالا من العرب ، ولكن عندما اخذ سيل المهاجرة يتدفق على البلاد طرد اليهود العمال العرب واتخذوا بدلا منهم عمالا من اليهود ، فاصبح من جراء ذلك ان عدداً كبيراً من العرب بلا عمل . وقد لحق بالبلاد ضرر فاحش من جراء بيوع الاراضي الكبيرة لليهود ، مثال ذلك ما باعته عائلة سرسق في بيروت (وهي عائلة غير فلسطينية) التي تملك مساحات واسعة من الاراضي في فلسطين ، ووادي الحوارث . فمثل هذه البيوع يسبب تعطيل عدد كبير من العرب .

اني افهم كما يفهم جميع العرب ان السياسة الصهيونية ترمي الى التخلص من العرب باية طريقة ممكنة واحلال اليهود محلهم »

على السواء يهتمون اهتماما حقيقيا مباشراً في نتائج سياسة انشاء الوطن القومي ، وفي مسئلة ترقية مؤسسات الحكم الذاتي في فلسطين »

(ك) وقد اجملت لجنة شو بحثها في امر الحكم الذاتي في الجملة التالية «صحيفة ١٧٢» :

« ونجمل القول ، ان الشعب العربي في فلسطين متحد لغاية اليوم في المطالبة بحكومة نيابية ، وقد يجوز ان يضعف هذا الاتحاد ، ولكنه قابل لان يتجدد بشدة عند وقوع اية مشاكل كبرى لها مساس بالمصالح الشعبية .

ونحن نعتقد ان شعور الاستياء الذي يسود الاهالي العرب والناشيء عن عدم توصلهم الى ان ينالوا اي قسط من الحكم الذاتي يزيد في خطورة ما تعانيه الادارة المحلية ، من مصاعب ومشكلات وانه كان سبباً ساعد على وقوع الاضطرابات الاخيرة ، وهو عامل لا يمكن تجاهله عند البحث في التدابير الواجب اتخاذها لاجتناب وقوع مثل هذه الاضطرابات في المستقبل »

---

وهكذا اكون قد اوردت ما يبرر مطاليب العرب الاساسية الثلاثة التي قامت الاضطرابات والثورة الحاضرة من اجلها واستندت الى أقوال لجان رسمية برلمانية اتت وعينت خصيصاً من اجل التحقيق في أسباب الاضطرابات في فلسطين .

ولم تهمل لجنة شو البحث في هذا الموضوع الحيوي بل قد بحثت فيه وقالت ما يلي : (الفصل التاسع صحيفة ١٦٩ نسخة عربية)

« والحجة الرابعة والاخيرة هي ان احكام صك الانتداب لفلسطين تقيد تقييداً خطيراً الحقوق المضمونة باحكام الفقرة (٤) من المادة ٢٢ من عهد جمعية الامم لدرجة انها تخالف كل المخالفة معاهدة (فرسايل) التي اخذت هذه المادة عنها . وقد لفتوا نظرنا الى ان معاهدة فرسايل وقعها مندوبان من قبل الملك حسين وهما رستم بك حيدر ، وعوني بك عبد الهادي . وقد كان هذا الاخير احد المحامين الذين نابوا عن اللجنة التنفيذية العربية امامنا . ويقولون ان الفقرة (٤) من المادة (٢٢) من معاهدة فرسايل تفرض على فلسطين انتدابا من درجة (ا) مع جميع ما يتضمنه هذا الانتداب من النتائج .

اما مؤتمر (سان ريمو) الذي لم يمثل فيه اهالي فلسطين ، العرب تمثيلا مباشرا فقد اسفر عن صك انتداب يتضمن شروطا وقيوداً واحكاما ترمي الى انشاء وطن قومي لشعب آخر تلك الاحكام التي يخشون انها لا تجعل بالفعل عبء الانتداب دائما فقط ، بل تحرم ايضا اهالي فلسطين حرمانا قاطعا من تحقيق امانيهم المشروعة المتضمنة في الانتداب من الدرجة ( أ ) ويجدر بنا ان نلاحظ في هذا المقام انه عندما سئل المستر (ساكر) ، رئيس اللجنة التنفيذية الصهيونية ، عما اذا كان يرى ان الانتداب على فلسطين يجب ان يستمر الى الابد اجاب « بكل تأكيد » . . .

وهذه هي اذا الحجج التي يستند عليها زعماء العرب السياسيون في تأييد ادعائهم بان من حقهم ان يتوقعوا انشاء حكومة نيابية في فلسطين على الاقل ، ان لم تكن دولة مستقلة، وقد كان استياؤهم عظيما من جراء عدم حصولهم على مثل هذه الحكومة ، فنجم عن ذلك ان غمرهم على الاقل شعور استياء شديد لا ريب فيه »

(ي) وقد زعم اليهود امام لجنة شو بان الذين يطالبون بالحكم الذاتي ليسوا الا طبقة (الافندية) وان الفلاح العربي لا يهتم بالشؤون السياسية ، فلهذا اوردت لجنة شو جملة بهذا الخصوص قالت فيها :

(الفصل التاسع صحيفة ١٧٠ نسخة عربية)

« فالادعاء بان الفلاح لا يهتم شخصيا بالشئون السياسية لم يؤيده اختبارنا في فلسطين، ولا يستطيع من تجول في البلاد كما تجولنا ، وسمع اصوات الهتاف التي قاطعت عبارات كثيرة وردت في الخطب التي القاها علينا رؤساء القرى والشيوخ ان يرتاب بان القرويين والفلاحين

# صك انتداب فلسطين مناقض للمادة ٢٢ من ميثاق جمعية الامم

(ط) وقد كان العرب وما زالوا يعتقدون ان صك انتداب فلسطين يناقض المادة ٢٢ من ميثاق جمعيه الامم كل المناقضة .

فالمادة ٢٢ من ميثاق جمعية الامم ، التي بني عليها الانتداب نفسه ، تنص بصراحة على اعتراف الحلفاء بوجود امم مستقلة في الاقطار العربية المنسلخة عن تركيا ، واعترفت هذه المادة أيضاً بوصول هذه الامم الى شيء من الرشد ، وبضرورة ايجاد الانتداب موقتاً لتدريبها وارشادها للحكم ولتأهيلها الى الاستقلال التام . وهذه هي المادة :

« ان بعض الجماعات التي كانت خاضعة لتركيا سابقا ، قد بلغت درجة من الرقي تمكنها من الحياة كشعوب مستقلة بشرط ان تسدى اليها دولة منتدبة النصائح والمساعدات الادارية ريثما يتسنى لها ان تستغني عن ذلك ، وتستقل بشئونها بنفسها . ويجب ان ينظر الى رغائب السكان في اختيار الدولة المنتدبة عليهم » .

وعلى الرغم من هذه الصراحة في المادة فان الانتداب الانكليزي قد فرض على عرب فلسطين فرضاً وبدون ان يكون لهم فيه اي اختيار ، كما وان الحكومة المنتدبة (بريطانيا) لم تقم بتأسيس حكومة مستقلة كما تفرض عليها هذه المادة بل جعلت ولم تزل تدير البلاد ادارة مباشرة دون ان يكون للعرب في ذلك اي اشتراك فعلي .

السياسية من وجهة الحكم الذاتي الذي جرت فيها فقالت :

(الفصل التاسع صحيفة ١٦٨ نسخة عربية)

« والحجة الثالثة ، من سلسلة الحجج التي سبق ان اشرنا اليها تستند الى المام العرب بالتطورات الدستورية التي جرت مؤخراً في البلاد العربية المجاورة حيث اقيمت حكومات نيابية منتخبة من الاهالي تملك صلاحيات واسعة . ويقول العرب ان فلسطين وهذه البلاد العربية المجاورة كانت قبل الحرب تدار بنظام واحد من الحكم .

ويدعون بان الشعور السياسي في فلسطين قد بلغ اليوم من الرقي على الاقل مبلغاً يتساوى والرقي الحاصل في المناطق الاخرى التي سلخت عن تركيا . وبالتالي ، ليس هنالك من سبب كاف يحول دون منح فلسطين ايضا نفس الحكم الذاتي الذى منح لهـذه البلاد المجاورة »

فالبلاد العربية المجاورة التي تشير اليها اللجنة هي :

١ — العراق وقد استقلت واصبحت عضواً في جمعية الامم وعقدت معاهدة صداقة بينها وبين حكومة جلالته وقد كانت منتدبة على العراق .

٢ — شرقي الاردن وقد تألفت فيها حكومة مستقلة برآسة امير عربي تدير البلاد ادارة عربية مباشرة .

٣ — سوريا وقد تشكلت فيها حكومة وطنية ادارت البلاد تحت الانتداب الافرنسي حتى الآن . وها قد اتفقت فرنسا على الغاء الانتداب ومنح سوريا استقلالاً تاماً وادخالها عضواً في جمعية الامم وعقد معاهدة معها مماثلة لمعاهدة انكلترا مع العراق .

فتبقى فلسطين ، البلاد الوحيدة التي ذهبت ضحية الوطن القومي اليهودي المستند بحقيقته على حراب بريطانيا العظمى .

« ولا نرى حاجة تدعونا في هذا المقام لبحث دستور سنة ١٩٠٨ ودرجة الحكم الذاتي التي منحها ذلك الدستور لاهالي السلطنة العثمانية وفلسطين منها ، بل يكفي ان نقول ان اهالي البلاد المعروفة الان بفلسطين ، كان لاهلها بموجب ذلك الدستور ستة نواب في مجلس النواب العثماني في الاستانة .

وكان يقوم في عهد الحكومة العثمانية ايضا نظام معقد من الحكم الذاتي بني على تقسيم السلطنة الى ولايات ، واسس في جميع انحاء السلطنة على مبدأ الانتخاب وكانت فروع الحكومة المحلية المتعدده تملك من الصلاحية ما يجعل هذه الولايات مستقلة الى حد ما. ومما لا ريب فيه ان الاعمال الاكثر اهمية التي كانت تقوم بها الولايات ، ومن المحتمل البلديات ايضا ، كانت تشرف عليها الحكومة المركزية ، اما مباشرة ، واما غير مباشرة . والحقيقة التي لا ريب فيها ، هي ان الفلاح ايضا كان يشعر اذا دفع ضريبة لاتتجاوز العشرة شلنات في السنة التي تخوله حق التصويت ، ان له رأيا في ادارة شئون قريته ، ثم بصورة غير مباشرة، في ادارة شئون الولايات حتى السلطنة العثمانية نفسها عن طريق نظام الانتخاب الثانوي

وهذا المركز يختلف عن مركز البلاد الحالي ، حيث ان الحكم الذاتي الان محصور في مناطق البلديات . وحتى في تلك المناطق لا يباشر الا تحت رقابة شديدة » .

ملاحظة : صدر تقرير لجنة شو قبل صدور قانون البلديات الجديد لسنة ١٩٣٤ وبموجبه غدت البلديات تحت نوع من القيود والرقابة اكثر مما كانت عليه الحال عندما صدر تقرير لجنة شو .

وتتابع لجنة شو البحث في هذا الموضوع فتقول :

« حقا ان نظام الحكم المباشر الحالي بواسطة حكومة بيروقراطية يفضل من انحاء عديدة على نظام الحكم الذي كان قائما في عهد الحكومة العثمانية . وان زعماء العرب السياسيين لو لم يصروا على رفض التعاون مع الحكومة في ترقية الحكم الذاتي في فلسطين توفيقا للاسس التي وضعت في سنة ٩٢٢ لكان يشرف اليوم على شئون تلك البلاد ، لدرجة كبيرة ، مجلس تشريعي ، تتألف اكثرية اعضائه من ممثلي الاهالي المنتخبين . ولكن زعماء العرب السياسيين يدعون انهم حتى ولو قبلوا ، وعملوا باحكام دستور سنة ٩٢٢ فليس من المحتمل ان يكون نواب الاهالي المنتخبون قد حصلوا الان على قسط من السلطة في ادارة الحكومة يمكنهم ان يعتبروه مساوياً لما كانوا يتمتعون به من الحكم الذاتي في عهد الحكومة العثمانية »

(ح) وقد تعرضت لجنة شو الى البلاد العربية المجاورة والى التطورات

(و) واردفت لجنة شو في تقريرها، الملاحظة التالية قالت :

« والحجة الثانية التي يدليها العرب، هي انه في الوقت الذي كان فيه تقرير مصير الامم الصغيرة مبداء تستنير به السياسة العالمية عمدت حكومة جلالته الى تطبيق سياسة في فلسطين ينجم عنها حرمان اهالي تلك البلاد من حق الاشتراك في الحكومة التي تسيطر على مصيرهم. ذلك الحق الذي اكتسبوه بموجب الدستور العثماني الذي اعلن سنة ١٩٠٨ »

وهـذا يثبت ما قلته في مقدمة مذكرتي من ان لجنة شو ارادت ان تقول ان العرب حرموا أيضاً من الحقوق التي كانوا يتمتعون بها في زمن الحكم التركي وهو الحكم الذي تدعي الحكومة الانكليزية انها اتت لتنقذنا منه مع تحرير بلادنا و كفالة استقلالنا فكانت النتيجة انها سلبتنا ما كان عندنا من حقوق سياسية مكتسبة. و اكرهتنا على ان نستبدل بذلك استعبادها الاستعماري.

## كيف كان العرب في عهد الاتراك ؟

### ماذا تقول لجنة شو ؟

(ز) ومهما اردت الاختصار في تقرير لجنة شو فانني ارى ان لا مندوحة لي عن ان اقتطف بعض ما ورد في هذا التقرير من الفقرات مما يدل دلالة واضحة على ان العرب قد حرموا الحرية والاشتراك في الحكم الذاتي الذي كانوا يتمتعون به في زمن الاتراك، واليك ما تقوله هذه اللجنة عدلاً وانصافاً . (الفصل التاسع صحيفة ١٦٧ نسخة عربية)

والفرار من جيوشهم والالتحاق بجيوش الحلفاء والجيش العربي من اجل تحرير البلاد العربية من نير الاتراك وتأمين استقلالها ، مما دعا كثيرين من العرب في فلسطين الى الفرار والالتحاق بالثورة العربية .

وتقول لجنة شو بشأن هذه المناشير ما يلي :

« ويدعي العرب انه اذا كانت هذه المناشير والنداآت لا تشكل عهدا (Promise) فليست اذا الا خداعا من امة عظيمة في وقت محنتها ، لشعب وثق بها واتكل عليها ، وهم يجزمون انهم لو اشتبهوا بان سياسة بريطانيا العظمى كانت ترمي ، او بانها قد ترمي يوما ما الى انشاء وطن قومي لاولئك الذين يعتبرونهم امة غريبة عن البلاد التي عاشوا فيها ١٣ قرنا لما ثاروا ضد الاتراك ، ولما تحملوا الاخطار الملازمة لفعلهم »

(هـ) وقد تعرضت لجنة شو الى التقرير الذي وضعته المحكمة العسكرية التي تعينت للتحقيق في الاضطرابات التي وقعت في القدس في شهر نيسان سنة ١٩٢٠ واوردت الفقرة التالية منه اثباتاً لما يعتقده العرب بهذا الخصوص وهي :

« وكانت النتيجة العامة لهذا الاتفاق (اي الاتفاق الذي تم مع الملك حسين سنة ١٩١٥) ان تحول ما كان يشعر به السكان من العطف نحو الاتراك الى ترحيب بالاحتلال البريطاني (وينطبق ذلك على السكان المسيحيين كما ينطبق على الاكثرية العربية) ولا ريب في ان هذا الامر شجع في اثناء الحرب بجميع وسائل الدعاية التي كانت ميسورة لوزارة الحربية . فقد وعدوا مثلا بواسطة مناشير كانت تلقيها الطيارات عليهم ، سلاما ورخاء تحت الحكم البريطاني ، وحتى شهر حزيران سنة ١٩١٨ ، كان تجنيد الجنود قائما في فلسطين لجيش الشريف حليفنا وقد افهم الذين جندوا بانهم انما يحاربون في سبيل القضية الوطنية وتحرير بلادهم من نير الاتراك ويعتقد بان اولئك الجنود اشتركوا في الهجوم على الاتراك . وتدل الشهادات التي اديت امامنا ان التأثير الحقيقي الذي علق باذهان العرب اجمالا هو ان الحكومة البريطانية ستقوم بتشكيل دولة عربية مستقلة تشمل فلسطين رغم انه لم يذكر ان فلسطين مشمولة في المملكة الحجازية ورغم ان تصريح بلفور كان قد صدر في سنة ١٩١٧ »

وكيف ان حكومة جلالته منحت هذين القطرين العربيين (وهما من الاقطار العربية التي سلخت عن تركيا ووضعتا تحت انتداب من جنس واحد) من حيث انها حرمت فلسطين من هذه الحقوق لوجود وعد بلفور حائلاً دون ذلك .

(ب) اشارت الى استياء العرب الاستياء الشديد لتخلف حكومة جلالته عن منحهم قسطاً من الحكم الذاتي وقالت :

« ان هذا يجعل العرب يعتقدون ان اليهود والكيان اليهودي في فلسطين حجر عثرة في سبيل تحقيق امانيهم الوطنية »

(ج) وبحثت اللجنة في المراسلات التي تبودلت بين جلالة الحسين والسير هانري مكماهون مما سبق ان ذكرته في مقدمة هذه المذكرة وقالت اللجنة بالحرف الواحد عن هذه المراسلات ما يلي :

« والعرب يشعرون ، اما صوابا واما خطأ ، بان وعد الاستقلال الذي قطعه مكماهون يشمل فلسطين ، ولا تستطيع اية حجة انتزعزع اعتقادهم بان فلسطين بموجب التفسير الصحيح لمراسلات مكماهون مشمولة في الواقع في المنطقة التي اعطي التعهد بشأنها بالنيابة عن حكومة جلالته »

(د) واشارت اللجنة في تقريرها الى مناشير الطيارات البريطانية التي كانت ترمي على البلاد العربية في اوائل سنة ١٩١٧ والتي كانت موجهة الى الضباط والجنود العرب في الجيش التركي مذيلة بعبارة « الجيش الانكليزي في فلسطين » ومؤيدة بمنشور مذيل بتوقيع الملك حسين . وفي هذه المناشير ما يحض العرب على الثورة ضد الاتراك

الف مهاجر ، وقد اراد ان ينفذ قوله هذا فجمع البوليس عدداً قليلاً منهم واراد المندوب اخراجهم من البلاد ، ولكن قام اليهود بشدة وعارضوا فخامته في اخراج أبناء جنسهم الذين دخلوا البلاد خلسة ، فهاب فخامته هذه المعارضة وانتهى به الامر الى العجز المطلق عن اخراج يهودي واحد من اولئك ، ولم يستعمل اليهود مع فخامته من السلاح ليمنعوه عن تنفيذ قراره هذا الا كلمات ( بوز ) التي كانوا يقابلونه بها كلما ذهب الى تل ابيب ، وتمادوا الى ان مزقوا رسم فخامته ورموه قصاصات في الشوارع .

## ( تقرير شو عن الحكم الذاتي )

ثالثاً : — وعلى الرغم من ان لجنة شو لم يكن من صلاحيتها التعرض لقضية الحكم الذاتي او البحث بها ، الا انها لم تتمكن من القيام بتقديم تقريرها بنزاهة وامانة دون ان تتعرض في تقريرها للحكم الذاتي ، وظلامات العرب المتعلقة بالحقوق الدستورية ، فافردت باباً خاصاً لهذا الموضوع (الفصل التاسع) وليس في هذه المذكرة مجال لذكر ما اوردته اللجنة في تقريرها بالتفصيل عن هذا الموضوع الحيوي ، وانما اكتفي بذكر اهم ما جاء فيه ، ومن يريد الاستزادة في البحث فعليه ان يرجع الى تقرير اللجنة المذكور .

(أ) اشارت الى التطورات السياسية التي جرت في العراق ، وشرقي الاردن

سيرد ذكره وانتقدت هذا الامر .

رابعاً: وعندما عقدت اتفاقية مستعمرات ايمك (EMEK) ورد في المادة ١١ منها النص التالي :

« يتعهد المستأجر بان لا يستأجر الا عمالا من اليهود فقط »

ان عقود ايجار المستعمرات اليهودية وقوانينها المحلية تنص على ان الاراضي التي هي ملك رأس المال القومي اليهودي ، يجب ان لا ترهن ولا تباع ، ولا يفرط بها .

(تقرير سمبسون عن المهاجرة)

(ز) واثبت السير جون سمبسون بتقريره فساد الاساليب التي تسير عليها الحكومة والوكالة اليهودية في فتح أبواب المهاجرة لليهود وقال :

«انه فضلا عن المهاجرين من ذوي الاصناف المصرح بها لمن يرومون الاستيطان من اليهود في فلسطين فانه يدخل البلاد سنويا عدد كبير من اليهود بصفة سياح ، ولا تنتبة الحكومة الا للقليل منهم . هذا ما عدا ان هنالك عدداً كبيراً من اليهود يدخلون البلاد بطريق «التهريب» والتخلص من المراقبة الواقعة على الحدود . ومن الواضح اذن ان الوكالة اليهودية هي المسؤولة عن جميع هذه الحوادث المخالفة للقانون » .

وعلى ذكر المهاجرة «المهربة» يكفي ان يعلم القاريء الكريم ان اليهود الذين يدخلون البلاد بطريق «التهريب» لا يقل معدلهم عن ١٠ — ١٥ الف يهودي في السنة وقد اعترف فخامة المندوب السامي بهذه المهاجرة سنة ١٩٣٣ واعترف بان عددها كبير جداً ووعد باجراء تحقيق واخراج كل من دخل البلاد بطريق غير قانوني وكان بلغ عدد هؤلاء وقتئذ ما لا يقل عن ٥٠

« ... ويلوح لنا انه من المحتمل ان تفقد هـذه العشيرة كيانها القبائلي وتصبح مشتتة حتى ولو وجد مكان مناسب لاولئك الذين يعتاشون منها على رعي المواشي وارض غيرها للمزارعين »

فاي دليل نحتاجه اكثر من هذا الدليل الذي تقرره وتعترف به لجنة برلمانية ارسلتها حكومة جلالته خصيصاً لفلسطين لتدرس أسباب الاضطرابات ونشوبها فيها .

( ز ) وقد ذكرت لجنة شو في الفصل الرابع عشر تحت عنوان « خلاصة الاستنتاجات والتواصي ، عن مشكلة الاراضي » ما يلي :

مادة ٣٣ «وقع بين سنة ١٩٢١ وسنة ١٩٢٩ بيوع اراض كبيرة كان من جرائها ان اخرج عدد كبير من العرب من اراضيهم دون ان تبقى لهم اراض اخرى يزرعونها »
(فصل ٨ صحيفة ١٥٥ — ١٥٧ نسخة عربية)

٣٤ « بينما ان قانون حماية مستاجري الاراضي الزراعية يقضي بدفع تعويض عن ازعاج المزارعين فانه لا يتضمن ما يصد الميل الى اخراج المزارعين من الاراضي التي يزرعونها اذ ان مجرد وضع نص يقضي بدفع تعويض نقدي للمزارع قد يشجعه على الخروج من الارض » (الفصل الثامن صحيفة ١٦٣ نسخة عربية)

٣٥ « ان الحالة الان معقدة فلا توجد ارض اخرى يمكن ان ينتقل اليها الاشخاص الذين يخرجون من الاراضي التي يزرعونها . ولذلك تنشاء في البلاد الان طبقة من الاهالي لا ارض لها وهي في عناء ومشقة . وهذه الطبقة هي خطر كبير على البلاد . وستبقى مشكلة الاراضي مصدرا دائمـا للاستياء الحالي وسببا يحتمل ان يفضي الى الاضطرابات ما لم يوجد حل لمعالجتها »

(فصل ٨ صحيفة ١٦٣ و٢١٣ نسخة عربية)

اللجنة بخصوص هاتين المعاملتين الكبيرتين ما يلي في الفصل الثامن :

«وان هاتين المعاملتين الكبيرتين اللتين لفت نظرنا اليهما مراراً تدلان دلالة صريحة على تقصير حكومة فلسطين في الحيلولة دون ايجاد طبقة كبيرة من الاهالي بلا اراض تعتاش منها »

## تشتيت العربي يسبب الاضطرابات

( و ) واذا قال العربي اليوم ان عدم سن قانون يمنع فيه بيوع الاراضي او تقييدها بقيود تتفق ومطالب العرب مما يؤدي الى انقراض العرب وتركهم فلسطين فلا يكون قوله هذا جزافاً او مبالغة .

واليك ما قالته لجنة شو حول هذه المسألة عندما بحثت في الفصل الثامن في حادثتي بيوع اراضي وادي الحوارث ومرج ابن عامر وارادت ان تثبت فيه كيف ان عائلات عربية كبيرة من المزارعين العرب خرجوا من هذه الاراضي مجردين من الاراضي التي يعتاشون منها ، قالت لجنة شو :

« . . . فهذه الاراضي (وادي الحوارث) تخص العرب ، رهنت سنة ١٨٢٢ لاحد التبعة الافرنسية ونقل الرهن مرتين بين عام ١٨٢٢ و١٩٢٣ دون موافقة الراهن . وبعد مقاضاة ادعى في اثنائها بفساد الرهن صدر الحكم لمصلحة ورثة المرتهن واعطي امر ببيعها . تبلغ مساحتها ٣٠٨٢٦ دونماً . اشترتها جمعية رأس المال اليهودي القومي وسجلت باسمها في ٢٧ ايار سنة ١٩٢٩ . ويبلغ عدد الذين كانوا يتصرفون في الارض هذه (١٢٠٠) شخص يملكون من المواشي من الفي راس الى ثلاثة الاف ، ويستعمل ثلث هذه الاراضي مراعي . . . »

« . . . وفي ٣٠ تشرين ثاني سنة ١٩٢٩ صدر امر الى عدد كبير منهم (اي المزارعين) باخلاء الارض . وعندما غادرنا فلسطين فهمنا ان البوليس لم ينفذ الامر الصادر باخلاء الارض ، وان السبب الذي حدا بهم الى ذلك هو عدم وجود اي مكان آخر يمكنهم نقل المزارعين الحالين ومواشيهم اليه »

( وبعد ١١ سنة )

(هـ) وفي سنة ١٩٢٧ عين اللورد بلومر (وكان آنذاك مندوباً سامياً) لجنة عهد اليها في درس مشروع لحماية المزارعين من اخلاء أراضيهم. وطلب تقديم هذا التقرير للحكومة. وقد يستغرب القاريء اذا علم ان الحكومة اهملت هذا الامر مدة طويلة ولم تلتفت اليه الا في ٣١ تموز سنة ١٩٢٩ اذ اصدرت قانوناً اسمته «قانون حماية مستأجري الاراضي الزراعية» ولكن مع الاسف جاء هذا القانون الجديد (بعد طول هذه المدة، اي بعد مضي ١١ عاماً على الاحتلال البريطاني، وبعد ان ذهب ما يزيد عن مليون دونم آنذاك من الاراضي) قلت جاء هذا القانون ابتر لا يفي بالمطلوب.

واليك ما قالته لجنة شو حول هذا القانون وحول تأخر الحكومة في سن قانون مفيد بهذا الخصوص:

« ومما يدعو الى دهشتنا ان تكون قد مرت هذه المدة الطويلة دون بذل اي مجهود لتعديل تشريع ثبت انه لا يفي بالغاية المتوخاة منه. فان قانون سنة ١٩٢٩ يخول المزارعين الذين يخرجون من اراضيهم حقوقاً تختلف عن الحقوق التي يخولهم اياها قانون سنة ١٩٢١ غير ان القانون الجديد لا يحتوي على نص يؤمن للذين يخرجون من الارض مساحة كافية لاعالتهم وعائلاتهم وبعبارة اخرى ليس من المحتمل ان يؤدي هذا القانون الى تخفيض عدد اولئك الذين يصبحون بلا ارض او الذين يخرجون من الارض من جراء شراء الاراضي التي يعتمدون عليها الآن في معيشتهم اخراجاً دون علمهم »

وقد اوردت لجنة شو على سبيل الادلة مثالين من معاملتي بيع كبيرتين اجريتا في فلسطين دون حفظ حقوق المزارعين العرب فيهما وقالت

(ب) وقالت لجنة شو على هذا القول ما يلي :

« ولا ريب ان هذه المخاوف التي ذكرها رئيس بلدية نابلس متأصلة في نفوس العرب ، ومهما كانت الناحية التي تفحص منها مشكلة الاراضي فهي مشكلة خطيرة ، كثيرة التعقد وشاقة »

(ج) وقالت اللجنة في مستهل الفصل الثامن ما يلي :

« ان مسألة الاراضي وملكيتها والتصرف بها ، واستعمارها كل ذلك قد يكون على نحو ما ذكرنا في مكان آخر من هذا التقرير من المسائل التي يعلق عليها العرب واليهود أهمية تفوق ما يعلقونه على اية مسألة اخرى . ففي الشهادات التي اديت امامنا وفي الخطب التي القاها خطباء الوفود العديدة التي قابلناها في كافة أنحاء البلاد ، اكدت لنا تكرار مخاوف العرب من ان نجاح السياسة الصهيونية انما يعني اجلاءهم عن اراضيهم »

## ( اهمال الحكومة )

(د) ولم تعمل الحكومة على حفظ الاراضي وحماية الفلاح العربي شيئاً ، ولم تسن من القوانين ما يبرهن على رغبتها في ذلك .

وفي سنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ صدر قانون انتقال الاراضي بحجة انه وضع لحماية الفلاحين العرب غير ان هذا القانون كان ناقصاً ومضطرباً فلم يستفد منه الفلاح شيئاً .

وقد جاء في الفصل الثامن من تقرير لجنة شو عن هذا القانون ما يلي :

« وكان قانونا انتقال الاراضي لسنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ يرميان الى تجنب الخطر الذي يلوح لنا الآن بانه يهدد المزارعين ، وهو حرمان عدد كبير من المستأجرين والمزارعين العرب من الاراضي التي يزرعونها دون ان تبقى لهم ارض غيرها ، غير انهما (اي القانونان) لم يأتيا بالغاية التي توخاها منها اولئك الذين صاغوهما »

ما تحتاجه العائلة العربية المفردة لدوام معيشتها .

(د) « اثبت ان ليس عند الحكومة الفلسطينية اراضي اميرية لتعطي الى اليهود ولا الى العرب الذين يخرجون من اراضيهم » .

(هـ) « اثبت ان الاراضي التي بيد اليهود تزيد عن حاجاتهم زيادة كبيرة وقال انهم يحتاجون الى مدة طويلة لاستثمار الاراضي التي بايديهم »

(و) « اثبت ان طريقة الاستعمار اليهودي مخالفة باساليبها وكيفيتها لمبادىء العدل ، وقال ان الاراضي التي تنقل من العرب الى اليهود لا تعود الى العرب بحال من الاحوال واليك بعض الاسباب التي استند عليها »

اولا : « لان جمعية راس المال القومي اليهودي (كيرن كاميت) حينما تشتري ارضا تبقيها لها ابقاء دائماً ولا تبيعها ، ولا تؤجرها الا الى اليهود ومتى اجرتها تضع على المستأجر شروطاً تحرم على اليهودي المستاجر من ان يستخدم اي عربي في الارض الى الابد وتضع شروطا عليه انه اذا استخدم عمالا من غير اليهود ان يستهدف لدفع غرامة قدرها (١٠) جنيهات عن كل مخالفة . واذا خالف المستاجر شروط العقد ثلاث مرات يحق للجمعية ان تسترد منه الارض دون ان تدفع له اي تعويض » .

وهـذا الشرط وارد في المادة ٢٣ من عقود ايجار جمعية (الكيريان كاميت) .

ثانيا : «تشترط المادة ٧ من شروط عقد اجار جمعية (كيرن هايسود) على المستاجر اليهودي ان يفلح الارض بنفسه وبواسطة اهله واقاربه وانـه اذا اضطر او كلما اضطر الى استئجار من يساعده في استثمار الارض الا يستأجر الا عمالا من اليهود»

ثالثاً : وقد يستغرب القاريء ان يعلم ان المادة ٣ فقرة (D و E) من نظام الوكالة اليهودية الذي وضع موضع ميثاق قومي لهم في مؤتمرهم الذي عقدوه في زوريخ في آب سنة ١٩٢٩ تنص على ما يلي :

« ان ما يشرى من الاراضي في فلسطين من العرب ، يحتفظ به ملكا ثابتاً للشعب اليهودي ، لا يمكن انتقاله الى ايدٍ اخرى ، وانه ينبغي ان يكون استخدام العامل اليهودي مبدأ عاما يجري على كل الحالات التي تتطلب اعمار الاراضي »

وقد اعترفت الحكومة بذلك في الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٠ كما

# تقرير سمبسون عن مشكلة الاراضي

## رقم Cmd. ٣٦٨٦ لسنة ١٩٣٠

وقد اوصت لجنة شو حكومة جلالته بلزوم انتداب خبير يدرس مشكلة الاراضي ويقدم تقريراً عنها الى الحكومة . وهكذا كان ، فقد اعلنت وزارة المستعمرات في ٢ مايو سنة ١٩٣٠ بلاغاً رسمياً قالت فيه انها عينت السير جون هوب سمبسون ليقدم الى فلسطين بمهمة وقتية وهي مفاوضته مع المندوب السامي لفلسطين وتقديم تقرير الى الحكومة في المسائل المتعلقة باستثمار الاراضي وتوسيع نطاق المهاجرة .

وفي ٢٠ مايو من السنة المذكورة وصل السير سمبسون فلسطين، وبعد ان درس المسألة درساً دقيقاً رفع تقريره الى الحكومة وهذه خلاصته :

(١) « اثبت ان الاراضي التي بيد العرب (لغاية تاريخ وضع تقريره وكان ذلك في شهر يونيو سنة ١٩٣٠) لا تكفي لسد حاجاتهم » .

(ب) « اثبت ان العائلة العربية الواحدة في فلسطين تحتاج الى ١٣٠ دونما من الاراضي لتتمكن من القيام بمعيشتها »

(ج) « واثبت ان معدل ما تملكه العائلة العربية الواحدة من الدونمات (حتى تاريخ وضع تقريره) ٩٠ دونما اي ان هنالك عجز ٤٠ دونما لكل عائلة »

ملاحظة : وقد اشترى اليهود من الاراضي بعد ذلك وعلى الرغم من صدور تقرير سمبسون هذا ما يقرب من نصف مليون دونم من الاراضي على مرأى من الحكومة حتى اصبحت نسبة معدل ما تملكه العائلة العربية اليوم ٧٥ دونماً اي بعجز ٥٥ دونماً عن

# الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٠

رقم Cmd. ٣٦٩٢

وبناء على توصية لجنة شو ، وبعد ان ذهب السير جون هوب سمبسون ورفع تقريره الى الحكومة كما سبق ان ذكرت اعلاه ، اصدرت الحكومة الانكليزية بياناً اسمته :

« بيان الخطة السياسية لحكومة جلالته »

وصدر هذا البيان ورفع من قبل وزير المستعمرات الى البرلمان البريطاني بامر من الملك بتاريخ اكتوبر سنة ١٩٣٠ وسمي بالكتاب الابيض ونشر في عدد ممتاز من جريدة حكومة فلسطين الرسمية بتاريخ ٢٤ تشرين الاول سنة ١٩٣٠

وقالت الحكومة عندما اصدرت هذا البيان ، انها انما تنشره لتبين فيه «تفسير واجباتها» والخطة التي تريد ان تسير عليها في ادارة فلسطين بموجب صك الانتداب وتعهداتها الواردة في وعد بلفور .

واني لا اطلب من القاريء الا ان يقرأ هذا البيان جملة وتفصيلا ليرى الاعترافات المتوالية التي اعترف بها هذا البيان بان مظالم العرب وشكاويهم على حق ، وليطلع على الخطة التي تعهدت حكومة جلالته بالسير عليها واتباعها في فلسطين ، ثم يطبق تلك الوعود على حالة البلاد منذ صدور هذا البيان الى يومنا هذا ، ليرى كثرة التناقض والاخلال بالعهود والوعود ،

وليرى أيضاً ، كيف ان الحكومة الحاضرة (وعلى رأسها المندوب السامي الحالي السير آرثر واكهوب) يديرون البلاد ادارة لا تتفق وهذه الوعود ، وسأبحث بعد ذلك في كيف ان هذا البيان سحب بالحال ، وفسر تفسيراً يناقضه بالمرة ، بعد صدوره وذلك بسبب حمل اليهود على الحكومة ، وخوف الحكومة من غضب اليهود .

وسأخذ بعض الجمل المهمة من هذا البيان ومن أراد المزيد فليرجع اليه ليطلع على الحقائق برمتها . لقد جاء في هذا البيان ما يلي :

١ — جاء في المادة ٣ من المقدمة ما يلي :

« فيجب والحالة هذه ان يتأكد الجميع ، بصورة باتة نهائية ، بان من العبث للزعماء اليهود ان يلحوا على حكومة جلالته ، لان تسير في سياستها ، فيما يتعلق بالمهاجرة والاراضي مثلا ، حسب اماني طبقات الراي العام الصهيوني الاكثر تصلباً . اذ ان قيامها بذلك ليس سوى تجاهل منها الواجب الملقى على الدولة المنتدبة ازاء غير اليهود من اهالي فلسطين »

٢ — وجاء في الفقرة (A) من المادة (٥) من المقدمة تفسيراً لمعنى تشجيع الوطن القومي اليهودي الواردة في وعد بلفور حيث جاء ما يلي :

« ومتى سأل سائل ما هو معنى الوطن القومي اليهودي في فلسطين ؟ يمكن ان يجاب على ذلك ، بانه لا يعني فرض الجنسية اليهودية على فلسطين اجمالا ، بل زيادة رقي الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في جميع انحاء العالم . . . »

اذاً هذا هو التفسير الذي تفسر به حكومة جلالته تصريح سنة ١٩١٧ (اي وعد بلفور) ويرى وزير المستعمرات ان هذا التصريح ، ان فهم على هذا الوجه ، لا يتضمن صراحة او ضمنا ، شيئاً من شأنه ان يثير مخاوف عرب فلسطين او يسبب استياء اليهود .

٣ — واليكم ما جاء في الفقرة (B) من المادة (٥) المذكورة عن الهجرة اليهودية والمباديء التي يجب ان تتخذ في ادارتها :

«والمهاجرة لا يمكن ان تكون كبيرة الى حد يزيد في اية ظروف كانت على مقدرة البلاد الاقتصادية اذ ذاك على استيعاب مهاجرين جدد . ومن الضروري ضمان عدم صيرورة المهاجرين عالة على اهالي فلسطين عموما وعدم حرمانهم اية فئة من السكان الحاليين من اشغالهم»

« ومن الضروري ايضا ضمان عدم ادخال الاشخاص غير المرغوب فيهم سياسيا الى فلسطين ، وقد اتخذت الادارة وستتخذ جميع الاحتياطات لهذه الغاية . »

ملاحظه : وماذا عملت الحكومة بعشرات الوف الشيوعيين الذين ما زالوا يتسللون الى فلسطين وقلما توفق الى العثور عليهم وابعادهم من البلاد ؟

٤ — ولما كانت لجنة شو قد ذكرت في تقريرها انتقادات مرة على تدخل الجمعية الصهيونية بشئون الادارة في فلسطين واملائها ارادتها على الحكومة ، فقد ورد في هذا البيان بحث خاص في الفقرة (C) من المادة (٥) المذكورة وهذا هو :

« ومن الضروري ايضا ان نوضح بان اللجنة الصهيونية في فلسطين ، المعروفة الان باللجنة التنفيذية الصهيونية ، لا ترغب في ان يكون لها ، كما انها لا تملك ، اي قسط في ادارة البلاد العامة . كما ان المركز الذي تتمتع به الجمعية الصهيونية بموجب المادة (٤) من صك الانتداب ، لا يخولها صلاحية تولي هذه الوظيفة . وانما ينحصر مركزها الخاص في التدابير التي تتعلق باليهود ومساعدة البلاد على تقدمها دون ان يخولها ذلك حق الاشتراك في حكومتها في اي حال من الاحوال »

« . . . ومع هذا فان مركز الوكالة اليهودية الخاص الذي يخولهـا ، تقديم النصح والمعونة ، لا يخولها بصفتها هذه الاشتراك في ادارة حكومة البلاد . وعلى نفس المنوال يجب ايجاد الوسائل الادارية التي تكفل في الوقت ذاته صيانة المصالح الاساسية للطبقات الاخرى من السكان غير اليهود تمام الصيانة ، وان يتاح لتلك الطبقة فرصة وافية للاستشارة مع ادارة فلسطين حول الامور المتعلقة بتلك المصالح »

٥ – ولما ان كان اليهود يدعون ان صك الانتداب خصهم ببعض مسائل وامور تجبر الحكومة على ان تعاملهم معاملة ممتازة يختصون بها على سكان البلاد الاصليين، ولما كانوا يقولون ان المادة (١١) من صك الانتداب تتطلب من الحكومة ان تخصهم بالاشغال العامة ومشاريع العمران التي تؤدي الى تحسين وطنهم القومي. قامت الحكومة الانكليزية وفسرت المادة (١١) هذه بقولها:

« ويتضح من نص هذه المادة (اي المادة ١١) ان سكان فلسطين على الاطلاق، لا فئة منهم فحسب، هم الذين يجب ان يكونوا موضعاً لعناية الحكومة، ومما يلاحظ بهذا الشأن ان النص القائل باتخاذ التدابير مع الوكالة اليهودية لاقامة او ادارة الاعمال والمصالح والمنافع العمومية هو نص اختياري فقط لا اجباري. وليس من الجائز ان يتعارض مع مصلحة الاهالي المطلقة. وقد اوردت هذه النقاط بالنظر للادعاآت التي وجهت، بالنيابة عن الوكالة اليهودية، بان لهذه الوكالة مركزاً يخولها الاشتراك في ادارة البلاد العمومية. تلك الادعاآت التي لا تستطيع حكومة جلالته الا ان تعتبرها قد تجاوزت كل التجاوز مقاصد صك الانتداب الصريحة. وفضلا عن ذلك فقد حاول البعض ان يجادل، تأييداً للادعاآت الصهيونية، بان الفقرات المتعلقة بالوطن القومي اليهودي هي الاساس الرئيسي لصك الانتداب وبان الفقرات التي ترمي الى صيانة مصالح غير اليهود انما هي اعتبارات ثانوية تقيد نوعا ما، ما يدعى بانه القصد الرئيسي الذي وضع صك الانتداب من اجله. ان حكومة جلالته ما فتئت تعتبر ان من الخطأ الكلي فهم هذه الاحكام على هذا الوجه »

« ومن جميع هذه البيانات يظهر لنا امران يجب ذكرهما هنا وهما:

١ — ان الالتزامات المفروضة في صك الانتداب بشأن فريقي السكان هي من درجة متساوية

٢ — ان الالتزامين المفروضين على الدولة المنتدبة ليسا مما لا يمكن التوفيق بينهما من اي وجه من الوجوه »

٦ - واليك ما حواه هذا البيان (او الكتاب الابيض) من وعود حكومة جلالته بشأن الحكم الذاتي تحت عنوان — التطورات الدستورية — (مادة ١١ صحيفة ١٣).

« ومع ذلك فان حكومة جلالته ترى، بعد التبصر الدقيق ان الوقت قد حان للسير في مسألة منح فلسطين درجة من الحكم الذاتي، تلك المسألة الهامة، لمصلحة جميع السكان على الاطلاق، بدون اى تأخير اخر ».

وعلى الرغم من هـذا التصريح الجلي الذي صدر سنة ١٩٣٠ فان حكومة جلالته لم تقم حتى بعد مضي ستة اعوام على هذا التصريح ، باي عمل يستدل منه على عزمها على انشاء الحكم الذاتي ، سوى البلديات التي اثبت تقرير لجنة شو ، بانها لا تملك من الصلاحية شيئاً يذكر بالنسبة الى ما كانت تملك في زمن الاتراك .

٧ — واليك ما تعده الحكومة أيضاً بشأن الحكم الذاتي كما جاء في المادة ١٢ صحيفة ١٤

« وبناء على ذلك تنوي حكومة جلالته ان تشكل مجلساً تشريعياً ينطبق عموما على الاصول المبينة في بيان الخطة السياسية الذي اصدره المستر تشرشل في شهر حزيران ١٩٢٢ ونشر كذيل خامس لتقرير لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين التي وقعت في شهر آب سنة ١٩٢٩ .

وترغب حكومة جلالته ان تعلن بكل وضوح وجلاء ، بانها بينما تأسف كل الاسف لاية محاولة قد يقوم بها اي فريق من السكان للحيلولة دون تنفيذ قرارها ، ستتخذ جميع التدابير المستطاعة لقمع كل محاولة كهذه ، ان وقعت ، اذ انها ترى ان من مصلحة اهالي البلاد على الاطلاق ان لا تؤجل قط الخطوة التي تنوي الان ان تخطوها »

ويكفي الانسان العادل المنصف ان يسأل الحكومة اين وعدها هذا الذي اعتقدت انه من مصلحة الشعب منذ سنة ١٩٣٠

فاذا قيل ان الحكومة لم تفعل شيئاً ، ان هذا الوعد ظل حبراً على ورق فيكفيه ان يوافقنا في القول ، ان لا قيمة للوعود البريطانية ، وان هذا اصبح عقيدة راسخة في نفس كل عربي منا .

٨ — وانظر الى الحكومة وهي تعترف بان العرب ليس لديهم اي نوع من

الحكم الذاتي ، وانهم محرومون من هـذا . فقد جاء في الصحيفة (١٤) من الكتاب الابيض المذكور اعلاه في آخر المادة ١٢ عند البحث في المجلس التشريعي ولزوم تأسيسه ما يلي :

« ان هنالك فوائد جلية يجتنيهـا جميع طبقات السكان من جراء تشكيل مثل هذا المجلس ذلك انه قد يأتي بفائدة مخصوصة للاهـالي العرب الذين ليس لديهم الان وسائل دستورية تمكنهم من وضع ارائهم حول الامور الاجتماعية والاقتصادية امام الحكومة » .

٩ — وانظر الى اول الصفحة (١٦) من الكتاب الابيض المذكور اعلاه ، تجد ما تعترف به الحكومة الانكليزية عن عدم وجود اراضٍ للاستعمار الصهيوني مما ذكرته في المادة (١٥) تحت عنوان « الاراضي » بعد ان اعترفت الحكومة ، ان اعترافها هذا مبني على ما وصلت اليه لجنة شو من التحقيق وبعد ان قدمت اللجنة الخصوصية التي عينهـا المندوب السامي في نيسان سنة ١٩٣٠ لفحص حالة البلاد الاقتصادية تقريرها بشأن الاراضي والهجرة ، ويكون ما سأذكره ادناه من الاستنتاجات اذاً ، هي ليست الا نتيجة فحص وتدقيق قامت به هيئات ولجان بريطانية نزيهة . والان اسمع ماذا تقول الحكومة من الاعترافات :

« في الاستطاعة الان القول بكل حزم انه لا يوجد في فلسطين في الوقت الحاضر نظراً للطرق الزراعية الحالية التي تتبعها العرب ، اية ارض ميسورة لاستقرار المزارعين من المهـاجرين الجـدد ، اذا استثنيت الاراضي التي تملكهـا الوكالات اليهودية المختلفة على سبيل الاحتياط .

وقد وجه فيما مضى انتقاد شديد بشأن الاراضي الاميرية القليلة المساحة التي وضعت تحت تصرف المزارعين اليهود . الا انه من الخطاء ان يتبادر الى الذهن ان حكومة فلسطين تملك مساحات شاسعة من الاراضي المحلولة التي في الامكان وضعهـا تحت تصرف اليهود

لاستعمارها . وذلك ان مساحة الاراضي المحلولة التي تملكها الحكومة ليست مما يعتد بها .
فالحكومة تدعي بمساحات كبيرة من الاراضي التي يتصرف العرب فيها ويفلحونها في الواقع . غير انه حتى ولو سلم بملكية الحكومة لهذه الاراضي (وملكيتها تختلف فيها في كثير من الاحوال) فليس في الاستطاعة وضعها تحت تصرف اليهود لاستقرارهم فيها بالنظر لوجودها في ايدي المزارعين العرب ، ولضرورة ايجاد اراض اضافية اخرى لاسكان المزارعين من العرب الذين اصبحوا الان بلا اراضي »

وترى مما مر اعلاه ان الحكومة تعترف منذ سنة ١٩٣٠ بان هنالك عرباً لا ارض لهم ، وهم القبائل العربية التي ورد ذكرها في تقرير سمبسون ، وشو ، انها غدت لا تملك أرضاً بسبب بيع الاراضي لليهود . وعلى الرغم من هذا فان الحكومة — التي لم تجد اراضٍ حتى الآن لهؤلاء المساكين من العرب — لم تبرح تتصامم عن سماع ما تطلبه منها من سن تشريع يمنع بيع الاراضي . وتصوب الى صدر العرب الحراب والبنادق اذا ثاروا وصاحوا ، واعلنوا سخطهم واستياءهم .

١٠ — ويكفي ان ترى هذا الاعتراف المخزي الوارد في الكتاب الابيض في قسم البحث عن الاراضي :

« ويلوح لنا ايضاً انه بينما تحتاج عائلة الفلاح الى ١٣٠ دونماً من الاراضي على الاقل للقيام باود معيشتها معيشة لائقة ، في الاراضي البعل ، « غير المسقية » تجد انه لو قسمت الاراضي الزراعية الميسورة في البلاد ، اذا استثنيت الاراضي التي في ايدي اليهود ، بين المزارعين العرب الحاليين لنال العائلة الواحدة ٩٠ دونماً . وكي يتسنى اعطاء العائلة الواحدة من جميع المزارعين العرب (١٣٠) دونماً من الارض ، وهو المعدل ، يحتاج الى ٨،٠٠٠،٠٠٠ دونم اخرى من الاراضي الزراعية . ويظهر أيضاً انه من بين العائلات العربية القروية ، التي يبلغ عددها (٨٦٩٨٠) عائلة يوجد ٢٩،٤ في المئة بلا اراضي » .

١١ — ولما كان اليهود وبعض اعوانهم من الذين يعطفون عليهم من

الانكليز وغيرهم يدعون ان الاستعمار الصهيوني والعلاقات بين العرب واليهود تؤدي دائماً الى منفعة العرب ، فقد ثبت كذب هذا الادعاء بالدليل الرسمي الوارد في المادة (١٨) من الكتاب الابيض صحيفة ١٧ حيث قالت :

« وليس من العدل في شيء ان يقبل الادعاء الذي ادلى به في معرض الخلاف الناشيء بشأن العلاقات بين اليهود والعرب في فلسطين بان نتيجة استعمار اليهود على السكان العرب كانت في جميع الاحوال مضرة بمصالح العرب . فهذا الادعاء لا يمكن التسليم به اجمالا »

ولكن انظر الى هذا الاعتراف الوارد في ذات المادة (١٨) المذكورة اعلاه :

« اما المحاولات التي اجريت لاثبات ان الاستعمار الصهيوني لم ينتج عنه انضمام مستأجري الاراضي التي باعها اصحابها الى الطبقة التي لا ارض لها فقد ثبت بالتحقيق انها غير مقنعة ان لم تكن مضللة »

وانظر في المادة (١٩) من الكتاب الابيض صحيفة ١٧ وفيها تعترف الحكومة بان امتلاك اليهود للاراضي ، معناه خروجها من يد العرب خروجاً ابدياً ، بحيث لا يسمح للعربي ان يستعمرها او يشتغل بها . وكيف ان هذا العمل اليهودي مؤيد من هيئتهم اليهودية الرسمية ، التي تتعاون بحسب صك الانتداب ، مع الحكومة الفلسطينية في المشورة بما يتعلق بالادارة وغيرها .

« وفضلا عن ذلك فان نتيجة الاستعمار اليهودي على الاهالي الحاليين ، تتأثر تأثيراً كلياً بالشروط التي تمتلك الهيئات اليهودية المختلفة بموجبها الاراضي وتستغلها وتؤجرها .

فقد نص دستور الوكالة اليهودية الموسعة ، الموقع في زوريخ في ١٤ آب سنة ١٩٢٩ الفقرتان (د) و (هـ) من المادة الثالثة ، على ان الاراضي التي تمتلك « تعتبر ملك الشعب اليهودي ، وملكيتها غير قابلة الانتقال » وعلى « وجوب مراعاة مبدأ تشغيل العمال اليهود في جميع الاشغال والمشاريع » وفضلا عن ذلك فقد ورد في المادة ٢٣ من عقد

الايجار الذي في النية تنظيمه بشأن الاراضي التي تمنحها جمعية رأس المال القومي اليهودي ، تعهد يقضي على المستأجر بان يقوم بجميع الاشغال المتعلقة بزراعة الارض بواسطة العمال اليهود فقط . وفرضت شروط شديدة لتأمين مراعاة هذا التعهد . . . وورد نفس هذا الحكم في الاتفاقات المستعملة في مستعمرات مرج بن عامر (ايمك) »

هذا ما ثبت للحكومة في الماضي ، وهو ما تنكره علينا اليوم ، وينكره بعض الساسة الانكليز مثل المستر لويد جورج الذي يقف في البرلمان البريطاني ويصرح بدون خجل ان الاستعمار اليهودي جلب الرخاء والسعادة والتمدن لفلسطين .

١٢ — وانظر الى الحكومة كيف تعترف بان سلوك اليهود في استعمارهم هذا يناقض ادعاءهم بانهم يرغبون ان يعيشوا مع العرب باخاء وصداقة ومحبة وولاء .

فقد جاء في الصحيفة (١٨) من الكتاب الابيض وفي آخر المادة (١٩) منه ما يلي :

« ان من الصعب ان تتفق هذه الاحكام المشددة ، مع التصريح الذى ادلي به في المؤتمر الصهيوني المنعقد سنة ١٩٢١ بان الشعب اليهودي يرغب في ان يعيش مع الشعب العربي بصلات صداقة واحترام متبادلين ، وان يعمل بالاشتراك مع الشعب العربي على ترقية البلاد المشتركة بينهما ، بحيث تؤمن رفاهية كلا الشعبين »

١٣ — ثم انظر كيف ان العرب على حق حينما يقولون ان وعود الحكومة لهم كانت وما زالت حبراً على ورق . فبعد ان تبين للحكومة حالة العرب وصدق شكاويهم ، وتظلماتهم ، قالت في البيان المذكور اعلاه (الكتاب الابيض صحيفة ١٨ تحت عنوان «التحسين الزراعي»)

انها بعد ان تحقق لديها عدم وجود اراضٍ كافية للاستعمار وعدت بان تعمل على طريقة الاستفادة من زراعة الاراضي بطرق فنية حديثة . ثم قالت في المادة ٢٣ ما يلي :

« ومع ذلك فمن الواجب ، بحكم الضرورة ، ان تناط مراقبة التصرف بالاراضي بالمرجع القائم بهذا التحسن ، فلا يسمح بانتقال الاراضي الا متى كان ذلك الانتقال لا يتعارض مع خطط ومشاريع ذلك المرجع » .

١٤ — واما ما يتعلق بالمهاجرة اليهودية ، وما جاء عنها في الكتاب الابيض ، فلست ارغب ان اعلق شيئاً على ما ورد في الصحيفة ١٩ مادة (٢٦) تحت عنوان (المهاجرة) من الاعترافات المعيبة ، بل اترك للقاريء بعد قرائتها ان يسأل فخامة المندوب السامي عما اذا كانت هذه الوعود والاعترافات توضع نصب عينيه حينما يوقع على شهادات المهاجرة لليهود اصدقائه ام لا ؟ والآن اليك ما جاء في المادة (٢٦) :

« وقد وضع مؤخراً النظام الذي تتبعه حكومة فلسطين في مراقبة المهاجرة الى فلسطين على بساط البحث والتدقيق من جميع وجوهه . وفي شهر ايار الماضي رأت حكومة جلالته ان من الضروري توقيف اصدار شهادات لادخال المهاجرين بموجب جدول العمال اي الاشخاص الذين يشتغلون عند الغير «زيادة على ال ٩٥٠ شخصاً الذين سبق الموافقة على ادخالهم » في الستة الاشهر التي تنتهي في ثلاثين ايلول سنة ١٩٣٠ دون ان تتعرض لاصناف المهاجرين الاخرين ، وذلك ريثما تظهر نتيجة هذا التحقيق وتقرر الخطة السياسية المقبلة .

وقد اسفر هذا التحقيق عن اظهار بعض العجز في النظام الحالي ، وثبت انه بموجب هذا النظام ادخل كثير من الاشخاص ممن لم يكن في استطاعتهم ان يحصلوا على التأشير على جوازاتهم (فيزا) لو كانت جميع الحقائق عنهم معلومة . والحكومة لا تباشر مراقبة فعالة فيما يتعلق باختيار المهاجرين من الخارج ، الامر الذي اسفر عن عدم وجود احتياطات تحول دون وقوع الاختلال في اصدار شهادات المهاجرين ودون ادخال المهاجرين غير المرغوب فيهم . وهنالك ناحية اخرى غير مرضية وهي ان عدداً كبيراً

من المسافرين الذين يدخلون البلاد بالاستناد الى اذن يخولهم الاقامة مدة محدودة يبقون في البلاد بدون موافقة ، ويقدر عدد الذين دخلوا من هذا الصنف في الثلاث سنوات الاخيرة ، بنحو ٧٨٠٠ شخصاً ثم يلي ذلك ناحية خطرة اخرى هي عـــدد الذين يدخلون البلاد مجتنبين اماكن المراقبة على الحدود »

١٥ — وانظر كيف ان الحكومة تعترف ضمنا بان الهجرة اليهودية تضر بالشعب العربي ، وذلك بان المهاجرين اليهود يأخذون الاعمال من العرب اهل البلاد .

فقد جاء في المادة (٢٨) من الكتاب الابيض المذكور اعلاه في الصحيفة ٢١ ما يلي بالحرف الواحد :

« تفرض المادة السادسة من صك الانتداب عدم الحاق اي حيف او ضرر بحقوق ومركز سائر الطوائف من الاهـالي من جراء الهجرة اليهودية ، فمن الواضح انه اذا كانت مهاجرة اليهود تسبب حرمان السكان العرب من الحصول على الاشغال الضرورية لمعيشتهم ، او اذا كانت حالة البطالة بين اليهود تؤثر في مركز العمال على العموم ، تحتم على الدولة المنتدبة ، توفيقاً لاحكام صك الانتداب ، اما ان تخفض المهاجرة ، او توقفها اذا استدعت الضرورة ذلك ، ريثما يتسنى للعاطلين من «الطبقات الاخرى» ايجاد عمل لهم . ومما يلاحظ بهذا الصدد ان حكومة جلالته في نور التحقيق الذي جرى في مشكلتي المهاجرة والبطالة تعتبر بان توقيفهـا المهـاجرة بموجب جدول العمال في شهر ايار الماضي كان مبرراً تاماً » .

١٦ — وتخشى الحكومة ان توقف الهجرة اليهودية اليوم لئلا يقال انها اوقفتها بتأثير الضغط ، والاضراب ، والقلاقل كما قيل عنها سنة ١٩٣٠ حينما اوقفت حتى الهجرة التي كان سمح بها المندوب السامي ، ولكن من يقرأ المادة التالية من الكتاب الابيض يرى كيف ان الحكومة تستطيع لو ارادت ان تجد لها مبرراً ومخرجاً يشرف

سمعتها في العالم كله ، اذ كان يكفيها ان تستند الى ما لديها من تقارير خبراء ولجان تحقيق ، حتى توقف الهجرة توقيفاً عاماً ما دام ان اهل البلاد العرب أصبحوا لا يملكون الاراضي التي كانوا يملكونها سنة ١٩٣٠ كما وان الايادي العاطلة أصبحت اكثر منها في كل وقت.

واليك ما قالته الحكومة في الكتاب الابيض سنة ١٩٣٠ في الصحيفة ٢١ مادة (٢٨) قالت :

« وقد ادعى بان موافقة المندوب السامي على اصدار شهادات المهاجرة بموجب جدول العمال يفيد ضمنا وجود مجال لادخال مهاجرين من طبقة العمال ، وبان حكومة جلالته بالتالي ، كانت مدفوعة بعوامل سياسية عندما اوقفت اصدار هذه الشهادات . غير ان الحال ليست كذلك ، بل ان حكومة جلالته عندما قررت توقيف اصدار هذه الشهادات ، اخذت بعين الاعتبار الاراء ، التي اعرب عنها في تقرير لجنة شو من جهة عدم وجود اراضي كافية ومن جهة ضرورة تشديد المراقبة على المهاجرة » .

١٧ — وانظر كيف تعترف الحكومة بالضائقة المالية وبتأثرها من المهاجرة اليهودية مادة (٢٨) صحيفة ٢٢ من الكتاب الابيض :

« وكل قرار يتخذ لادخال المهاجرين اليهود ، دون اعتبار هذه القيود ، يجب استنكاره ليس فقط بالنظر الى مصالح سكان فلسطين عموماً ، وانما بالنظر الى مصالح الطائفة اليهودية المخصوصة أيضاً ، وما زال الريب يساور الاهالي العرب — وهذا مما لا شك فيه — من ان الضائقة الاقتصادية التي يقاسونها الان هي بلا شك ناشئة بالاكثرية عن مهاجرة اليهود الزائدة » .

١٨ — وليسمع متطرفوا اليهود هذه الجملة التي اتت بعد الجملة الاولى المذكورة اعلاه :

« وما زالت هنالك اسباب يمكن ان يظهر منها بوضوح من ان هذا الريب متأصل تماماً فلا يبقى هنالك سوى امل ضعيف لاي تحسين في العلاقات المتبادلة بين الشعبين ، غير انه على مثل هذا التحسين في العلاقات يتوقف بالاكثر ايجاد الطمأنينية والرفاهية في فلسطين في المستقبل »



والغريب ان الحكومة التي تقول هذا القول هي نفسها التي تستعمل اليوم السلاح ضد العرب لتخضعهم وترغمهم على قبول الوطن القومي اليهودي . ولست ادري كيف تأمل الحكومة عدم حدوث اضطرابات اشد واقوى من الاضطرابات الحاضرة ، اذا هي داومت على سياسة القوة والسلاح .

١٩ — وليقرأ فخامة المندوب السامي الجملة التالية الواردة في الصحيفة ٢٢ تحت المادة (٢٩) من الكتاب الابيض وذلك كلما صمم او فكر في تهدئة الحالة الحاضرة بواسطة الجند والقنابل والغازات والطيارات :

« ولا يمكن تحقيق تصورات الوطن القومي اليهودي باي وجه من الوجوه الا متى كانت فلسطين متمتعة بالطمأنينة والسلام والرخاء . فبالتعاون الودي بين العرب واليهود والحكومة يمكن ان يخيم الرخاء في البلاد » .

## وماذا جرى بعد هذا ؟

وبعد صدور هذا البيان ، الذي وعدت الحكومة باتخاذه دستوراً لسياستها في فلسطين ، وبعد تلك الجهود الجبارة التي بذلتها لجنة شو بالتحقيق ، والسير جون هوب سمبسون بالبحث والتدقيق ، واللجنة الاقتصادية التي عينها المندوب السامي بالتحريات ، وبعد جهاد العرب طول هذه السنين ، وعندما ابتدأ العرب يعتقدون ان بريطانيا ستبدأ في اتباع سياسة رشيدة وتعود عن غيها ، وتعامل العرب بالعدل والانصاف ، اي بعد كل هذا ماذا

حصل ؟.

قام اليهود بحملة شديدة على الحكومة الانكليزية في الصحف، ودخل الوسطاء أصدقاء اليهود الذين يديرهم الدرهم وتقودهم النساء. وتدخل الوزير (المدلل) الشاب المستر «الكولم ماكدونلد ابن المستر رمزي مكدونلد رئيس الوزارة آنذاك، وناول والده القلم، ووضع أمامه الكتاب الابيض الذي ذكرت بعض فقراته اعلاه، وشطب عليه شطبة واحدة نسفته نسفاً، وجعلته كأن لم يكن، — وتراجعت الحكومة بحق — امام دلال اليهود وغطرستهم، تلك الحكومة التي تدعي الآن انها لا تنزل على ارادة العرب (وهم أصحاب حق) تحت تأثير التهديد. هي نفسها نزلت على ارادة اليهود بتأثير المال والدلال، واليك البيان:

بتاريخ ١٣ شباط سنة ١٩٣١ بعث المستر رمزي مكدونلد تحريراً الى صديقه الدكتور وايزمن رئيس الجمعية الصهيونية العالمية قال له فيه:

« ان ما ذكر من سياسة حكومة جلالته في الكتاب الابيض لا يشمل منع اليهود من احراز اراض اضافية، فمثل هذا المنع لم ينص عنه ولم يكن بالقصد»

وهكذا تكون جهود العرب ذهبت كلها سدى، وتكون قدمت الحكومة الانكليزية برهاناً جديداً على انها العوبة بيد اليهود، واولدت في العرب اعتقاداً بان لا رجاء بعد اليوم من عدالة انكلترا، ما دامت تسير في سياستها تحت تأثير اليهود، غير عابئة بالعرب، ولا حاسبة لصداقتهم قيمة.

## توجيه النضال ضد الانكليز

ومنذ ذلك التاريخ اخذ الفلسطينيون يعتقدون بان النضال يجب ان يوجه في المقام الاول ضد الانكليز ، لا ضد اليهود . لاعتقادهم بان الانكليز هم وحدهم المنفذون لفكرة الوطن القومي اليهودي ، ولانهم يحمون اليهود ، ويسعون في ازهاق أرواح العرب ومحوهم من اجل تحقيق رغائب اليهود في تأسيس دولة يهودية في فلسطين ، على أنقاض العرب أصحاب البلاد .

واخذت هذه الفكرة تنمو وتترعرع حتى سنة ١٩٣٣ وكانت قد استفحلت الهجرة وكثر شراء اليهود للاراضي ، والحكومة تشجع ذلك . فقابل وفد من العرب المندوب السامي ( الذي ادخل من ٣٠،٠٠٠ الى ٣٢،٠٠٠ يهودي في سنة ١٩٣٣ دون ان يراعي بذلك الكتاب الابيض ) وذلك في ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٣ وقدموا اليه احتجاجهم على الهجرة وبيوع الاراضي فكان جوابه لهم :

١ — ان الهجرة تجري طبقاً لسياسة الاستيعاب .

٢ — وان منع بيوع الاراضي يعتبر اعتداء على الحرية الشخصية .

ولهذا اجتمع العرب في ٢٦ مارس سنة ١٩٣٣ في يافا وعقدوا مؤتمراً عاماً قرروا فيه منذ ذلك التاريخ « عدم التعاون مع الانكليز » باعتبارهم

المسئولين مباشرة عن نكبة العرب في فلسطين . وابتدأوا منذ ذلك التاريخ بعدم شراء البضائع الانكليزية ، كما ابتدأوا يوجهون نضالهم ضد الانكليز بالدرجة الاولى .

## مظاهرة القدس سنة ١٩٣٣

وفي ٨ اكتوبر سنة ١٩٣٣ عقدت اللجنة التنفيذية العربية اجتماعاً درست فيه موقف البلاد واصدرت قرارات كثيرة أهمها :

١ — اقامة مظاهرات كبرى في جميع أنحاء فلسطين واعلان الاضراب العام براً وبحراً يوم الجمعة في ١٣ اكتوبر احتجاجاً على سياسة الحكومة واعلاناً لسخط الامة العربية التي بليت بالاستعمار البريطاني وان تبتديء اول مظاهرة في القدس في ١٣ منه .

٢ — ان عرب فلسطين الذين يئسوا من الحكومة يأساً تاماً لا يخاطبونها بشأن الترخيص بالمظاهرة ولا يطلبون منها شيئاً .

ولما علمت الحكومة بذلك اصدرت بلاغاً رسمياً بتاريخ ١١ اكتوبر منعت فيه المظاهرة ، فأصر العرب على اقامتها وقرروا ان يكون أعضاء اللجنة التنفيذية في مقدمة المتظاهرين . وبالفعل قد نفذ العرب قرارهم نساءً ورجالاً تحت تأثير اليأس مفضلين مقابلة حراب الجنود اظهاراً لمقتهم واحتجاجهم على السياسة الانكليزية ، فعارضهم الجند وهجموا على المتظاهرين

من الرجال والنساء ، وفرقوهم بعد ان جرح ٣٥ من العرب و٥ من البوليس .

وفي ذات النهار عقدت اللجنة التنفيذية العربية اجتماعاً في دار رئيسها المرحوم موسى كاظم باشا الحسيني الذي كان قد اعتدي عليه ، وهو شيخ بلغ التسعين من العمر ، وقررت متابعة اقامة المظاهرات في جميع أنحاء البلاد على ان تكون المظاهرة الثانية في يافا في ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٣٣

وفي ذلك اليوم نفسه، وعلى الرغم من معارضة الحكومة ، اقام العرب مظاهرتهم بعد صلاة الجمعة في يافا حيث اشترك فيها الرجال والنساء وأراد البوليس منعهم فاصطدموا معه ، وسقط من العرب وقتها ٣٠ شهيداً واكثر من ٢٠٠ جريح اظهاراً لمقتهم السياسة الانكليزية ، ولتنبيه البلاد العربية والاسلامية والرأي العام الاوربي بصورة عامة والشعب البريطاني بوجه خاص ، على ما يجري في فلسطين من مظالم .

## لطخة عار سوداء

واصدرت اللجنة التنفيذية العربية آنذاك اي في ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٣٣ بياناً بينت فيه أسباب التضحية التي يقدمها العرب في سبيل قضيتهم ، وقد كان هذا البيان لطخة عار سوداء سجلت في تاريخ الاستعمار البريطاني سوف لا ينساها العرب .

## سياسة المداهنة والرياء

وقد اخذ المندوب السامي الحالي السير آرثر واكهوب يتملق للعرب منذ ذاك التاريخ ، ويؤكد لهم انه يدرس قضيتهم وحالة البلاد ، ويدعوهم الى الولائم ، ويسعى في توظيف بعض الشبان منهم ، ويتملق الى الفلاح ويدعي انه صديقه ، ويعفيه من بعض الضرائب ، ويقوم بكل ما يتصور له من المغريات ، ظاناً بانه يستطيع ان يحول العرب عن قضيتهم بمثل هذه الاعمال .

غير ان العرب الذين لا يفضلون شيئاً على حريتهم وبلادهم ، لم تؤثر فيهم هذه المخدرات ، بل اخذوا يترقبون الفرص منتظرين الوعود الخلابة التي كان يعدهم بها المندوب . فانقضت سنون دون ان يقدم المندوب اي دليل على حسن نية حكومته ، بل اغرق البلاد بالمهاجرين اليهود كما سبق ان ذكرت في مقدمة هذه الظلامة ومكن اليهود من شراء ما يقرب من مليون دونم اراضي ، مما لم يترك اية شبهة لدى العرب بانه يدهور البلاد بسياسة المداهنة والرياء ، وان العرب اذا تركوه يتم برنامجه السياسي ، ادى ذلك الى انقراضهم وضياع بلادهم أبدياً منهم .

## الاحزاب الفلسطينية العربية

وتشكلت في البلاد احزاب عربية فلسطينية مختلفة ، غير ان مبادىء جميع هذه الاحزاب كانت واحدة بما يتعلق بمطاليب البلاد الوطنية الاساسية ،

وهي الهجرة وبيوع الاراضي ، والحكم الذاتي .

واخذت هذه الاحزاب تعمل على تغذية الروح الوطنية وتسعى في تخفيف الضرر عن العرب بواسطة المخابرة تحريرياً مع الحكومة ، ولكن على غير جدوى اذ انها لم تكن تتلقى من الحكومة الا اجوبة مخدرة غير مفيدة .

## اليهود يهربون الاسلحة

وفي الشتاء المنصرم اكتشفت الاقدار كمية كبيرة من الاسلحة المهربة التي جلبها احد التجار اليهود وكان عددها ما يقرب من ٥٠٠ برميل . ولولا ان احد اولئك البراميل وقع على الارض وظهرت منه الذخيرة لما تمكنت الحكومة من اكتشاف هذه الكمية المهربة من الاسلحة التي كانت تكفي لمحاربة دولة لا شعب اعزل كعرب فلسطين ، كما ثبت ان اليهود سبق ان هربوا ارساليتين آخريين قبل هذه الشحنة التي اكتشفتها التقادير ولكن الشحنات الاولى لم تضبط .

ولما ظهرت نيات اليهود هذه ، قامت فلسطين وقعدت ، واتحدت احزابها وقرروا ان يرفعوا علم الجهاد ، ولا ينزلوه الا عند ظفر البلاد بامانيها ، او يفنى العرب على بكرة ابيهم ، ويسجل التاريخ ان انقراضهم كان عن يد بريطانيا العظمى التي تدعي صداقتها للعرب والاسلام .

## المجلس التشريعي

وقد شعر المندوب السامي بخطورة الحالة وهو في لندن (حين اكتشاف تهريب الاسلحة) فهرع الى أساليبه في تخدير الاعصاب والوعيد، فحضر وادعى انه جلب للبلاد مشروعاً جديداً للمجلس التشريعي وعرضه على العرب واليهود وقال مؤكداً:

«ان حكومة جلالته عازمة عزماً اكيداً على تنفيذ مشروع هذا المجلس، هذه المرة، مهما كلفها الامر، وانه اذا رفضت طائفة من الطوائف الاشتراك فيه فان ذلك لن يحوله عن عزمه، وانه سيعين من تلك الطائفة اعضاء تعييناً».

## ولكن !!

ولكن، على الرغم من ان هذا المشروع كان دون اماني الامة العربية بكثير، ومن تأكيد فخامته المذكور اعلاه، فان اليهود الذين لا يريدون ان يقوم في البلاد اي نوع من الحكم الذاتي قبل ان يصبحوا فيها اكثرية، عارضوا المشروع واحتجوا عليه، واقاموا ضجة كبيرة حوله كعادتهم في كل امر، وتمكنوا من اقناع بعض اعوانهم في البرلمان الانكليزي فحملوا على المشروع حملة غير شريفة ادت الى تأجيله.

وهنا اصطدم العرب مرة اخرى والسياسة الانكليزية صدمة اكدت لهم ما كانوا يعتقدونه من ان الحكومة الانكليزية ليست باكثر من آلة بيد اليهود تديرها كما تشاء .

## وأخيراً ثارت فلسطين

واخيراً قام العرب بثورتهم الحاضرة التي عمت البلاد وانتشرت أخبارها في العالم اجمع كما ورد تفصيلها في مقدمة هذه الظلامة . يقابلون فيها اعظم واقوى حكومة في العالم ، وهم لا يطمعون في التغلب على شوكتها العسكرية ، ولا قواها البحرية والبرية والجوية ، وانما قاموا بها من اجل الامور التالية :

١ — اما ان ترجع انكلترا عن سياستها الخاطئة التي اتبعتها حتى الآن ضد العرب ، وتمنحهم حكماً استقلالياً ذاتياً كما وعدت به أثناء الحرب العامة وتعقد معهم معاهدة ولاء وصداقة كسائر البلاد العربية الاخرى كالعراق مثلاً .

٢ — واما ان يظل العرب مقاومين ، يقدمون التضحية المتوالية من الانفس والاموال ، مؤثرين الفناء بشرف وشهامة وكرامة على التساهل بحقوقهم وتمكين اليهود من بلادهم .

وعلى انكلترا ان تختار احد هذين الامرين ، وقبل ان تختار ذلك ،

عليها ان تعرف ان العالمين الاسلامي والعربي وراء فلسطين ، وان هذين العالمين لجديران بنصرة فلسطين العربية (الاسلامية المسيحية) .

ان معضلة فلسطين (على صغرها بنظر الساسة البريطانيين) ستكون دفة السفينة التي ستقود انكلترا وامبراطوريتها اما الى المجد ، واما الى التدهور والفناء ومن يعش يرى .

## ضرورة الغاء صك الانتداب

وارغب ، وانا اسجل هذه الظلامة ، ان أوكد للرأي العام البريطاني بالدرجة الاولى ، بان معضلة فلسطين لا يمكن حلها ، ولا يمكن تأمين السلام في فلسطين ، الا اذا تقدمت حكومة جلالته الى جمعية الامم طالبة اليها الغاء صك الانتداب وتأسيس حكومة وطنية وعقد معاهدة صداقة وتحالف مع العرب . اما عدا ذلك فان كل حل ياتي مع وجود صك الانتداب بشكله الحاضر (وهو يحتوي على تعهدين مختلفين متناقضين) فانه يكون حلاً صورياً مخدراً لا تلبث البلاد ان ترفضه وتعود الفتن والثورات مرات اخرى في فلسطين .

فاذا ارادت اللجنة الملكية القادمة ايجاد حل دائمي للمعضلة الفلسطينية ، فما عليها الا ان تتقدم بجرأة الى جلالة الملك ، وتشير عليه بلزوم ازالة صك الانتداب الحالي والغائه ، اذ ان نصوصه تقيد الحكومة تقيداً كان سبب

النزاع الدائمي ، وسبب اثارة العرب على الحكومة وقيامهم بثوراتهم المتعددة ، وما زال هذا الصك قائماً بشكله الحاضر ، فلا يرجى للمعضلة حل ، ومن يرجع الى تقرير لجنة شو ، يرى انها ايدت صحة هذه النظرية بان قالت :

« ان تطبيق صك الانتداب بشكله الحاضر مع ما يحتويه من قيود واردة في تصريح بلفور لا يمكن تنفيذها بدون الحاق اجحاف بالحقوق المدنية التي لغير اليهود في فلسطين » (اي العرب) .

فهل تخدم اللجنة الملكية الانسانية ، والعدل بان تقدم على مثل هذه الجرأة ؟ انا منتظرون ! .

انتهى وضع هذه الظلامة في يوم الاثنين وهو اليوم

السادس والسبعين بعد المائة من اعلان

الاضراب العام . في ٢٦ رجب سنة ١٣٥٥

وفق ١٩٣٦/١٠/١٢

وهو اليوم الذي اعلنت فيه اللجنة العربية العليا انهاء الاضراب والاضطرابات بناءً على توسط ملوك العرب وامرائهم .

## تطور قضية فلسطين

ظلت فلسطين مئة وستة وسبعين يوماً مضربة اضراباً عاماً لم يسبق له مثيل في تاريخ العالم ولا الامم ، قدمت خلالها اقصى ما يمكن ان يقدمه شعب مستميت من البسالة والتضحية والثبات والصبر ، ودافعت عن كيانها وقضيتها دفاع اليائس الطالب للشهادة ، فهب لنصرتها العالم العربي والاسلامي وأصبحت قضية فلسطين قضية عربية عامة ، وغدت شغل البلاد العربية الشاغل ، فما كان يمر يوماً الا وتجري فيه المخابرات ، والمفاوضات بين الشعوب العربية وأقطابها ، وتنهال البرقيات من كل حدب وصوب بالاستفسار عن الحالة في فلسطين ، وتنشر الصحف والمجلات أخبارها باهتمام وقلق . واستطاعت فلسطين ان تسمع صوتها وتبلغ ظلامتها الى أقصى البلاد ، وتهز العالم هزة عنيفة جبارة ، بعد ان كانت أنجلترا ، وجمعية الامم ، والدول الاوروبية يظنون بالعرب الاستكانة للذل ، والهوان ، ويعتقدون بهم انهم غير جديرين بالحياة والاستقلال . وبهذا تكون قضية فاسطين قد تطورت تطوراً عظيماً ثبت به ان فلسطين للعرب أجمعين ، وان قضيتها قضية العرب أجمعين .

## نداء الملوك والامراء

وكان ملوك العرب وامراؤهم شديدى الاهتمام بفلسطين وقضيتها ، فقلق بالهم عليها وعلى أبنائها ، وكانوا يعملون على انصافها ، ومعاونتها ، ومؤازرتها

فتشاوروا فيما بينهم ، وتبادلوا الآراء والمخابرات ، وكانوا على صلة تامة مع اللجنة العربية العليا في فلسطين .

وبتاريخ ٢٥ رجب سنة ١٣٥٥ الموافق ١١ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ نشرت اللجنة العربية العليا بلاغاً موجهاً الى الشعب الفلسطيني طلبت منه وقف الاضراب والاضطرابات ، تلبية لاوامر ملوك العرب وامرائها ، أعتباراً من يوم الاثنين الواقع في ٢٦ رجب سنة ١٣٥٥ الموافق ١٢ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ ، بعد ان نشرت ثلاثة نداآت من أصحاب الجلالة (غازي) ملك العراق ، (وعبد العزيز آل السعود) ملك المملكة العربية السعودية ، وسمو الامير (عبدالله) امير شرقي الاردن . فأبرق الاول من بغداد ، والثاني من عنيزه ، والثالث من عمان ، وكانت النداآت الثلاثة بنص واحد كما يلي :

الى أبنائنا عرب فلسطين

بواسطة رئاسة اللجنة العربية العليا — القدس

« لقد تألمنا كثيراً للحالة السائدة في فلسطين . فنحن بالاتفاق مع اخواننا ملوك العرب والامير عبدالله ، ندعوكم للاخلاد الى السكينة ، حقناً للدماء ، معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ، ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل ، وثقوا باننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم »

اما برقية صاحب الجلالة ملك اليمن الامام (يحي حميد الدين) فانها لم تصل على الرغم من ان جلالته كان شديد الاهتمام بفلسطين وقضيتها ، وكانت

المفاوضات دائرة بين جلالته وجلالة أصحاب الجلالة والسمو اخوانه ملوك العرب وامرائها .

## بيان اللجنة العربية العليا

وبعد ان نشرت اللجنة العربية العليا نداء الملوك والامراء اذاعت البيان التالي على الشعب الفلسطيني :

### الى الامة العربية الكريمة في فلسطين

« تلقت اللجنة العربية البرقيات المنشورة اعلاه من أصحاب الجلالة والسمو الملكي، يدعون فيها الامة العربية في فلسطين الى انهاء الاضراب وايقاف الاضطراب . لقد اعلنت الامة العربية في فلسطين الاضراب والاستمرار عليه للاخطار الجسيمة التي احدقت بها من جراء السياسة الحاضرة المتبعة في فلسطين ، وحرمانها من حقوقها السياسية في البلاد . وقد برهنت الامة العربية الكريمة على قوة ارادتها في ضرورة تغيير السياسة الحاضرة بصورة اثارت فيها اعجاب العالم اجمع ، ولما كان الامتثال لارادة أصحاب الجلالة والسمو ملوك العرب وامرائهم ، والنزول على ارادتهم من تقاليدنا العربية الموروثة ، وكانت اللجنة العربية العليا تعتقد اعتقاداً جازماً بان اصحاب الجلالة والسمو لم يأمروا ابناءهم الا لما فيه مصلحتهم وحفظ حقوقهم ، لذلك فاللجنة العربية العليا امتثالا لارادة أصحاب الجلالة والسمو الملوك والامراء ، واعتقاداً منها بعظم الفائدة التي تنجم عن توسطهم ومؤآزرتهم ، تدعوا الشعب العربي الكريم الى انهاء الاضراب والاضطراب انفاذاً لهذه الاوامر السامية التي ليس لها من هدف الا مصلحة العرب . ولا يسع اللجنة العربية العليا الا ان تبدي اجزل الشكر الى هذه الامة الكريمة في موقفها التاريخي المجيد على ما بذلته من تضحيات غالية ، وما تكبدته من خسائر فادحة في الانفس والاموال ، وما اظهرته من جلد ليس فوقه جلد ، وما تذرعت به من صبر ليس فوقه صبر ، وانا لواثقون بان جميع أفراد هذا الشعب يقابلون عطف أصحاب الجلالة والسمو واهتمامهم بالشكر الجزيل والثناء الجميل »

### قرار من اللجنة العربية العليا

« قررت اللجنة العربية العليا بالاجماع ، وبعد استشارة مندوبي اللجان القومية والحصول على موافقتهم باتفاق الاراء ، ان تلبي نداء أصحاب الجلالة ملوك العرب وسمو

الامير عبدالله للبيان المنشور اعلاه ، وان تدعوا الامة العربية الكريمة في فلسطين للاخلاد الى السكينة وانهاء الاضراب والاضطراب ، ابتداء من صباح يوم الاثنين المبارك الواقع في ٢٦ رجب سنة ١٣٥٥ وفق ١٢ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ ، وان يبكر أفراد الامة الكريمة في صباح ذلك اليوم الى معابدهم لاقامة الصلاة على ارواح الشهداء ورفع الشكر لله تعالى على ما الهمهم به من صبر وجلد ، ثم يخرجون من المعابد لفتح مخازنهم وحوانيتهم ومزاولة اعمالهم المعتادة ، والله ولي التوفيق »

## توقيف الاضراب والثورة

وهكذا امتثل ابناء فلسطين اوامر الملوك والامراء ، وما ازفت الساعة التاسعة من صباح يوم الاثنين المذكور في بيان اللجنة العربية العليا ، حتى فتح العرب حوانيتهم ومخازنهم وعادوا الى مزاولة أعمالهم المعتادة ، بكل هدوء وسكينة ، الامر الذي نال اعجاب الاوروبيين ودهشة مراسلي الصحف الاجنبية ، كما اخليت الجبال من المرابطين فيها . وهكذا اثبت ابناء فلسطين للعالم اجمع ان القوة ، مهما عظمت شوكتها وزادت قسوتها ، لا تجدي معهم نفعاً ، ولا ترغمهم على قبول الهوان والرضوخ الى العبودية تحت تأثير التهديد والوعيد ، واثبتوا للحكومة الانجليزية وللعالم اجمع أيضاً ، ان امراً واحداً من ملوك العرب وامرائها ، فعل ما لم تفعله عشرات الوف الجنود ، والطيارات ، والدبابات ، والاسلحة والذخائر التي سلطتها الحكومة على عرب فلسطين لارغامهم واذلالهم .

## قبل ان يجف حبر النداء

### يغدرون بالعرب

وكان من المفهوم تماماً ان أصحاب الجلالة والسمو ، لم يوجهوا نداءهم الى العرب الا بعد ان جسوا نبض الحكومة الانجليزية ، وبعد ان اكدت لهم انها عازمة عزماً اكيداً على انصاف عرب فلسطين وتلبية مطاليبهم اذا اخلد العرب الى السكينة ، ووقفوا الاضراب والعنف ، وانها ستنظر في جميع ظلاماتهم التي ستحقق وتوصي فيها اللجنة الملكية التي عينها جلالة الملك خصيصاً لتقوم بمهمة البحث في قضية فلسطين ، والاسباب الاساسية لثورة العرب ، وعلى أساس هذه الاعتبارات توسط ملوك العرب وامرأها وامروا أبناء فلسطين بالاخلاد الى السكينة . واخذ العرب ينتظرون قدوم اللجنة الملكية لعرض ظلاماتهم عليها .

ولكن انكلترا !! . انكلتر . . . . . !!! التي لا تحفظ عهداً ، ولا تصدق بوعد ، ولا تحفظ للصديق كرامة ، ولا للحليف مقاماً ، ابت الا ان تغدر بالعرب مرة اخرى ، وتمس بكرامتهم وتتحداهم وتسيء الى ملوكهم وامرأهم واليك الدليل : —

كان اكد وزير المستعمرات المستر اورمسبي غور في خطابه الذي القاه في مجلس العموم بتاريخ ١٩ حزيران سنة ٩٣٦ من ان حكومة جلالته :

« لا يمكنها ان تفكر في تغيير سياستها المتعلقة بفلسطين في وجه من الوجوه الا بعد استلامها تقرير اللجنة الملكية والنظر فيه »

وبتاريخ ٥ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦ وقف هذا الوزير يعلن في مجلس العموم البريطاني ، ان اللجنة الملكية قد سافرت الى فلسطين للقيام بمهمتها ، واتبع ذلك بالقنبلة ، قضت على البقية الباقية من ثقة ٍ ببريطانيا او سياستها ، ودفعت بالعرب الى منتهى اليأس ، وقطع كل امل باللجنة الملكية او بفائدة التعاون معها .

اما هذه القنبلة فهي عبارة عن موافقة حكومة جلالته على منح اليهود ١٨٠٠ شهادة للمهاجرين اليهود ، وذلك كما ورد في بلاغ الحكومة الرسمي رقم ٢٩١/٣٦ المؤرخ في ٥ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦

## مقاطعة اللجنة الملكية

وحيال هذا الغدر والاستهانة بالعرب وبقضيتهم ، وحيال رضوخ الحكومة لسياسة اليهود ، وتحيزها لهم ، واصرارها على متابعة سياستها الصهيونية ، قررت اللجنة العربية العليا مقاطعة اللجنة الملكية مقاطعة تامة ، وذلك ببيان اذاعته على الامة العربية في فلسطين بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ٩٣٦ وبهذا تكون الحكومة الانكليزية قد دفعت بالعرب الى اليأس مرة اخرى ، واضطرتهم الى متابعة الجهاد ، وتنظيم الصفوف والقوى للعمل من جديد . ولا يعلم الا الله ما يمكن ان ينتج عن يأس العرب الذي دفعتهم اليه بريطانيا مرة اخرى .

والليالي من الزمان حبالى      مثقلات تلدن كل عجيب

# فهرست

# كلمات حق مأثورة

## ( حول ظلامة فلسطين )

### هل من العدل ؟

« ان جميع الموظفين الانكليز الذين حادثتهم اللجنة يعتقدون ان البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه الا بالقوة المسلحة . . . . . . . . وهذا في نفسه برهان واضح على ما في البرنامج الصهيوني من الاجحاف بحقوق غير اليهود . لا بد من الجيوش في بعض الاحيان لتنفيذ القرارات ، ولكن ليس من العدل ان تستخدم الجيوش لتنفيذ قرارات جائرة »

(عن تقرير اللجنة الاميركية التي اتت فلسطين سنة ١٩١٩)

### لولا القضية اليهودية !

« وقد اكد لنا الكثيرون ، وتحققنا بانفسنا ، انه لولا وجود القضية اليهودية في فلسطين لما لاقت الحكومة اقل صعوبة في ادارة الشؤن المحلية . ونعتقد ان كره العرب للبريطانيين نشأ عن مساعدة الحكومة للسياسة الصهيونية . ولو ظل اليهود اقلية كما كانوا ايام الترك ، وحافظوا على ادبهم واعتدالهم لما عكر صفو عيشهم احد »

(عن تقرير السير توماس هايكرافت سنة ١٩٢١)

### العرب متحدون !

« ان الشعب العربي في فلسطين متحد لغاية اليوم في المطالبة بحكومة نيابية ، وقد يجوز ان يضعف هذا الاتحاد ، ولكنه قابل لان يتجدد بشدة عند وقوع اية مشاكل كبرى لها مساس بالمصالح الشعبية »

(عن تقرير لجنة شو سنة ١٩٣٠)

### عقيدة العرب لا تتزعزع !

« والعرب يشعرون ، اما صواباً واما خطأ ، بان وعد الاستقلال الذي قطعه مكماهون يشمل فلسطين ، ولا تستطيع اية حجة ان تزعزع اعتقادهم بان فلسطين ، بموجب التفسير الصحيح لمراسلات مكماهون ، مشمولة في الواقع في المنطقة التي اعطي التعهد بشأنها بالنيابة عن حكومة جلالته »

(عن تقرير لجنة شو

### كيف مات لورنس ؟

« لما شاهد لورنس النتيجة السيئة التي وصل اليها اصدقاؤه وحلفاؤه العرب ، بعد ان وعدهم الوعود الخلابة باسم بريطانيا ، وبشرف لورنس ، كان كمن طعن في الصميم ، وان الآلام والمتاعب النفسية والجسمانية التي كان يعانيها من جراء ذلك ، اخذت تنخر جسمه ، واودت بزهرة شبابه فمات يأساً وغماً ، ومات ضحية الاخلاف بالوعد »

(من خطاب المستر تشرشل في حفلة ازاحة الستار عن تمثال لورنس بجامعة اكسفورد في شهر نوفبر ١٩٣٦)